

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

■ العدد السابع والثلاثين / مارس ١٩٩٢م / رمضان ١٤١٣هـ / الثمن جنيه مصرى ■



رمضان ونظرية
الامن التلفزيونى

لماذا يتقدم تيار
الاسلام السياسى؟

الحزب الشيوعى يعقد
مؤتمره الثالث

جولة كريستوفر
والتشقت العربى

شبح «سبتمبر» جديد يخيم على سماء مصر

جنرالات الخرطوم فى «قصف الاتهام»



اليسار

تنتقل «اليسار» اعتباراً من أول يناير ١٩٩٣ إلى مقرها الجديد

١٢٦ شارع السودان - إمبابية - جيزة

tel 3465416

تليفون ٣٤٦٥٤١٦

fax 3442013

فاكس ٣٤٤٢٠١٣

اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

في هذا العدد

مرفقا

- جريدة كريستوفر والتشتت العربي
حسين عبد الرازق..... ٤
الجو السياسي
حزب التجديد يعلن برنامجه للتغيير
..... ٧
تأملات في مسألة الإسلام
السياسي
د. عبد العظيم أنيس..... ١١
خالد محيي الدين...والآن أنكلمه
أساليب السلطة...والديمقراطية ودروس
الاستقبال..... ١٥
لماذا لم يتم التجمع بوهائف
الحزب بشكل كامل..... ١٨
مصر

- الجهة الوطنية شعار مختلف عليه
أحمد المصري..... ٢١
شعب سيبتمبر جديد يخيم على سماء مصر
مدحت الزاهد..... ٢٦
صناعة السكر في مهب رياح اقتصاديات
السوق
محمود الحفصري..... ٢٩
القطن ١٩٩٣
مصباح قطب..... ٣٢
الاتحاد الحر لعمال البتة يكشف
المخفصة
حسن بدوي..... ٣٦
تيارات
..... ٣٨
العرب
جزرالات الخرطوم في قصص الانهزام

اليسار

تنشر اليسار في هذا العدد الندوة التي عقدت في المتصورة مع عدد من قراء اليسار، وجدوا لديهم الوقت للذهاب إلى مقر الحزب في عز بره طوبه ليلتقوا مع ثلاثة من أسرة التحرير وليقولوا كلمتهم وتقديم اليسار ويتقدموا باقتراحاتهم لتطويرها. وطوال اللقاء ظل رئيس التحرير مسترذبا في إعلان قرار كان مجلس المستشارين قد استقر عليه، كأحد المخارج للأزمة المالية دون أن ينظر إلى وقف (اليسار). وانتهى الاجتماع دون إعلان هذا القرار.

ويعد العودة إلى القاهرة شرح رئيس التحرير أسبابه قائلا: لم أستطع أمام هذا الجو المغمم بالحُب والأمل والاقتراحات بالصمود كل أسبوعين أو كل أسبوع أن أعلن قرار رفع السعر إلى ١٥٠ قرشا، اعتبارا من هذا العدد (٣٧) والذي تبدأ به اليسار عامها الرابع. كذلك فيصير هذا العدد في بداية رمضان وليس منطقي أن يرتفع السعر في هذا الشهر الكريم. واقترح رئيس التحرير تأجيل قرار رفع السعر إلى أول أبريل فوافق مجلس المستشارين.

وهكذا فلن نرفع السعر هذا العدد ونحن نحمل إلى قرائنا وكل المواطنين في مصر والعالم العربي والإسلامي التهنية بحلول شهر رمضان المبارك وبعيد الفطر الذي يحل قبل نهاية هذا الشهر. ولكن ورغم التبرعات التي وصلت وتصلنا من القراء فلم يعد هناك مفر من تنفيذ هذا القرار في العدد القادم. ونعتقد أن القراء سيقدرُون ويعفون.

وكل عام وأنتم بخير.

اليسار

- أمينته النقاش..... ٣٩
رسالة لعسان
على الرتيص..... ٤٢
رسالة القدس
حنا عميزه..... ٤٤
رسالة حيفا
غزوة غزب شعوي في أزمة
نظير مجلي..... ٤٦
تحرر الشمس
فالح المطاونة..... ٤٩
العالم
رسالة واشنطن
سمير كرم..... ٥٠
رسالة موسكو
أحمد الحيسى..... ٥٥
رسالة وارسو
د. سعد حافظ..... ٥٨
رسالة برلين
جورتنر أدور..... ٦١
رسالة كننا
ابراهيم الخيري..... ٦٣
أرشيد اليسار
د. رفعت السعيد..... ٦٤
إسلام لا كمانه
خليل عبد الكريم..... ٦٧
فكر
هل كانت ثورة أكتوبر قفزة على
مقدمات الاشتراكية..... ٦٨
مولد الشيخ سرحان
عبد الوهي..... ٧٠
قرار عمارة مرغوش
فريد النقاش..... ٧٢
فن
رمضان ونظرية الأمن
الطيفريري
ماجدة مروس..... ٧٣
فيلمو الحلب في التلاجة
أحمد بريف..... ٧٦
وين شمال
..... ٧٩
لغوة
قراء اليسار يحاسبون هيئة
تحرير اليسار..... ٨١
مداخلات
أعزام على اليسار..... ٨٨
مشاهيات
صلاح عيسى..... ٩٠

موقفنا

جولة «كريستوفر» والتشتت العربي

حسين عبد الرازق

المستمع.. فإذا لم تكن الأطراف مستعدة لتقديم التنازلات أو لطرح أفكار جديدة أو لتحل مشكلاتها فلإدارة الجديدة اهتمامات أساسية أخرى. ثم أكد هذا المستر أن إدارة الرئيس «هيل كلينتون» ووزير خارجيته «روبن كريستوفر» غير مستعدين لصرف كثير من الوقت والرصيد «على مجسرة من الأطفال العنيدين الذين يتعصبون حول مراقبتهم ولا يبدون أي استعداد لتقديم القليل من التنازلات لدفع عملية السلام للأمام».

ولم تترك الإدارة الأمريكية أي شك فيمن تنصّبهم بالأطفال العنيدون، وتطالبهم بالتنازلات الضرورية. فأكّدت أن الاتفاق الأمريكي - الإسرائيلي في شأن المعهدين، والذي يقضى بعودة ١٠٠ منهم، وتخفيض مدة إبعاد الآخرين من عامين إلى عام واحد، وتزجيج مجلس الأمن بهذا الاتفاق، تطورا

حسني مبارك



من المفروض أن تكون جولة «وارين كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط قد انتهت منذ أيام، وعاد إلى واشنطن ليقدم تقريره إلى الرئيس الأمريكي الجديد «هيل كلينتون» فقبّلهما لتحديد الإدارة الأمريكية (الديمقراطية) لدورها وموقفها من عملية التسوية التي بدأت مع مؤتمر مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، وتواصلت دون تحقيق أي نتيجة تذكر طوال ١٤ شهرا، ثم توقفت عقب عملية الإبعاد الجماعية لأكثر من ٤٠٠ فلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد بدأت الجولة التي شملت لقاء برؤساء مجلس مصر والأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان وإسرائيل، والفلسطينيين.. وسط أجواء وملاحظات غير متواترة بالنسبة للعرب والفلسطينيين ولاحتماالات تحقيق سلام حقيقي شامل وعادل. فالإدارة الأمريكية مهدت للقاء عشية بدء الجولة بتعصيرات واضحة الدلالة، تؤكد الاحتياز الأمريكي السافر لإسرائيل.

فدعت الإدارة الأمريكية الأطراف العربية والإسرائيلية إلى تقديم تنازلات تساعد على إحياء عملية السلام «إذا كانت هذه الأطراف راغبة في أن تستمر الولايات المتحدة في لعب دور نشط». وأكدت المصادر الأمريكية أن كريستوفر لن يطرح خلال جولته أفكارا جديدة تهدف إلى التقريب بين وجهات نظر الأطراف الإسرائيلية والعربية، وإنما سيكتفى بدور المستمع والمراقب للتصرف على قيادة المنطقة ودراسة المشاكل على الطبيعة.

وصعدت الإدارة الأمريكية من ضغوطها على زعماء المنطقة - خاصة العرب - بالتهديد بأن الولايات المتحدة قد تدبر طيها للمنطقة وجهود التسوية إذا لم تستأجر الأطراف المختلفة بتقديم التنازلات الضرورية. فقال مستر أمريكي لصحيفة الحياة اللبنانية: «إن عملية السلام في الشرق الأوسط تهم الولايات المتحدة كثيرا. ووزارة وزير الخارجية تقبل هذا الرمز. وستكون خلال الجولة في وضع

رئيس التصدير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمود الهندي
المستشارون:
إبراهيم بدواوي
د. رفعت السيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الفتى أبو العنين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منير ديقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 3 MIDAN
EL MALEKA ZOBAIDA
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة مصر:

١٢ جيبا للأفراد ٣٠ جيبا للهيئات.

الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها.

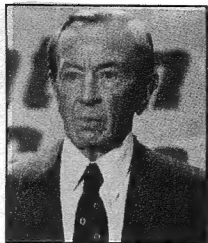
ترسل النتيجة بشيك مصري أو حواله بريدي إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتوزيع: ١٢٩٦ شارع السودان - إمبابي - جيزة
رقم بريدي ١٢٤١١
ت ٣٤٦٥١٩١ فاكس ٣٤٦٥١٣
FAX.3442013 TEL.3465416

يوم الثلاثاء ١٦ فبراير الماضي، يطالب الأمم المتحدة بالتحرك السريع لوضع حد لتجاوزات سلطات الاحتلال الاسرائيلية وبطشها بالمدنيين العزل في الأراضي المحتلة» وضرورة قيام إسرائيل بالتنفيذ الفوري والكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ القاضي بإعادة جميع المبعدين إلى أراضيهم» وقال د. عصمت عبد المجيد في تصريح له إن قرار إسرائيل بعودة ١٠١ من المبعدين الفلسطينيين (٤١٣) «... إلى بعد تنفيذها لقرار مجلس الأمن. وفي نيويورك أكدت المجموعة العربية إصرارها على تنفيذ القرار ٧٩٩، ومطالبة مجلس الأمن بالاجتماع لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرار ومناقشة تقرير الأمن العام، بما في ذلك تطبيق الفصل السابع من الميثاق (المقررات).

كذلك فالموقف الفلسطيني الراض لاستئناف المحادثات الثنائية قبل عودة جميع المبعدين يمثل عنصرا أساسيا في قوة الموقف العربي، فحان عسراوي تؤكد في واشنطن بعد اجتماعها بالإدارة الأمريكية «أن أزمة المبعدين لا تزال تشكل حل هذه لفة فلسطينية، والمطلب حل هذه القضية ومعها قضية انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني قبل المصادرة مجددا في المفاوضات» وقال فيصل الحسيني «... إذا لم يتغير الوضع في الأراضي المحتلة، وإذا لم يرجع قرار الابعاد، وإذا لم تعترف العقوبات الجماعية لن تكون هناك عملية سلام». وقام ياسر عرفات بسلسلة من التشرعات السياسية شملت اجتماعا مع الرئيس مبارك والملك حسين، وعند المجلس المركزي لفتح، ولقاء مع اللجنة الشرقية على المحادثات وتضمن ياسر عبد ربه وصحوة عباس ولهميل الحسيني وحيدر عبد الشافي وشهير الرغوثي، وقالت مصادر فلسطينية أن عرفات أجرى مشاورات مع دول الجوار لوضع لهجة الخطاب السياسي في قضية المبعدين ووطها بنجاح استئناف المفاوضات الثنائية خلا جولة كريستوفر.

إلا أن هذه الصورة الإيجابية تهتز بشدة عند الغوص إلى الأعمق ومعرفة التفاصيل. فحرق مصر وسوريا محيط بهما شكوك واسعة، فسوريا طبقا للمصادر السياسية العلمية في دمشق «لا تصر على الربط بين استئناف المفاوضات وحل أزمة المبعدين، لكنها في المقابل لا تعتقد أن بقاء



داريس كريستوفر

إسرائيل، فأشاد بال دور الذي لعبه المغرب في مجلس الأمن «وبالجهود الإيجابية التي يبذلها الرئيس المصري حسني مبارك لإبقاء دفع السلام حيا وقابلا». وتشير التقارير إلى أن الإدارة الأمريكية تجاوزت بقوة مع هذه السياسة الاسرائيلية، عقب اجتماع وزير الخارجية الاسرائيلي مع كل من كريستوفر ووزير الخارجية الأمريكي وولس إسبين» وزير الدفاع ودال جود نائب الرئيس الأمريكي.

فالطلب الأمريكي بعدم الربط بين قضية المبعدين ومباحثات العملية هو تطبيق بلفة مخفلة مع المطلب الإسرائيلي لتحويل العرب الأمر الواقع... استمرار سياسة الإبعاد والتسرع إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة (القتل عدم التنازل)... وعدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن، وإفشال أي ضغوط للفرض العقوبات، كذلك فهناك تقاضم أمريكي إسرائيلي على الصعيدين التناقضات بين الأطراف العربية، والتناقضات داخل الفلسطينيين أنفسهم.

لذلك لم يكن غريبا أن يعلن بيريز في قمة أن جولة وزير خارجية الولايات المتحدة في المنطقة، ستؤدي إلى فتح باب المفاوضات ثنائية بين إسرائيل و ٣ أو ٤ أطراف عربية، في إشارة واضحة إلى احتمال أن تبدأ المباحثات الثنائية في واشنطن بمشاركة الفلسطينيين أو بدونهم.

وتطرح هذه التطورات تساؤلا هاما حول حقيقة الموقف العربي؟! وتشير الرؤية الظاهرة إلى وجود موقف عربي شبه موحد ومتناسك، فمجلس الأمن اتخذ قرارا إجماعيا عقب اجتماعه في القاهرة

إيجابيا يتوافق مع التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩.. وبالتالي فعولة كريسستوفر محاولة ولترتيب المفاوضات المقبلة مبعدا عن قضية المبعدين... وأشاد المتحدث الأمريكي «إذا سمح للمتطرفين بالنجاح فسوبواجه الجميع في المنطقة تبعات خطيرة» في إشارة واضحة للمبعدين باعتبارهم يتسمون إلى محاسن والجهد الإسلامي.

ويؤكد هذا الاتجاه الأمريكي، نتائج زيارة شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي لواشنطن قبل بدء جولة كريستوفر مباشرة، وتصريحاته التي أدلى بها هناك.

قال بيريز أمام المجلس الاستشاري للطائفة اليهودية في الولايات المتحدة، أنه أفتقر على الإدارة الأمريكية لرئيس الجديد بيل كلينتون، تطوير العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة لتشكل شراكة سياسية بينهما، وأن تصور إسرائيل للسلام في الشرق الأوسط يحتاج إلى سيرة المسامحة على الأرض، ولذا يمتد إلى قيام تعاون اقتصادي، وتشجير في أنظمة الحكم نحو الديمقراطية، وطول لمشاكل المياه والسكان، ومشاكل الأسيرة... فالطلب تطوير جدول أعمال سياسي وليس استمرار فقط في التعاون الاستراتيجي، والمضي في عملية السلام وبناء الشرق الأوسط بشكل يسد حاجات العصر الحديث... وأشاد بيريز «... أن في استطاعة الأجنحة الأمريكية الجديدة والأجنحة الإسرائيلية الالتقاء بسهولة وبشكل يتواءم لإسرائيل ليست وصيدا استراتيجيا فحسب، بل هي شريك سياسي...»

ويرد «بيريز» على الذين يقولون بتراجع دور إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأنظمة أوروبا الشرقية، مؤكدا أن هذا الاتهام ليس انتصارا فقط للرأسمالية (أمريكا) ولكنه انتصار أيضا للصهيونية (إسرائيل)... (ذلك أن المنافسة لم تكن بين الصهيونية والديمقراطية فحسب، بل بين الشيوعية والصهيونية... والصهيونية هي والنسبة لنا فانها الصهيونية هو أيضا حكم تاريخي لأن الصهيونية انتصرت...»

ولم يفت «بيريز» أن يشير إلى وجود دول عربية تتخذ سياسة قريبة من سياسة



المبدعين في مسيرة احتجاج شتية وصول كريستوفر المتطلقة

أزمة المبدعين من دون حل يمكن أن يسهل المفاوضات. وهي تنتقد الصلقة الإسرائيلية الأمريكية القاضية بإعادة بيع المبدعين وتطالب بالتطبيق الكامل للقرار ٧٩٩. ولكنها في نفس الوقت تشير إلى إمكانية الوصول لحل وسط يسهل نقل جزء من المبدعين إلى دولة ثالثة حين انتهاء مدة الأبعاد وفق جدول زمني.

أما المحكمة المصرية، فطبقاً لتصريحات رسمية لم تنشر في الصحف المصرية- فقد أوضحت للفلسطينيين أنه رغم أن استمرار قضية المبدعين توفر أجراً غير صحيحة لإستئناف المفاوضات الثنائية، ورغم حرص المحكمة المصرية على تنفيذ القرار ٧٩٩ وضروية عودة المبدعين في أسرع وقت ممكن إلا أنه من الضروري استئناف المباحثات الثنائية.. أي باختصار القول بالطرح الأمريكي عملياً.

وتبدو خطورة هذه المواقف- وغيرها مما لم يعرف بعد- إذا أخذنا في الاعتبار الحديث عن مشروع مصري أو مشروع أمريكي سيطرخ خلال جولة «وارين كريستوفر»

هذه «تفكير مخيم «مرج الزهور» لنزع الرقبة من أيدي المتطرفين والمعتريين على عملية السلام...» ويقوم المشروع طبقاً للمصادر الصحفية على أن تقر إسرائيل زيادة عدد المسموح لهم بالعودة من ١٠١ إلى ٢٠٠ على أساس جدول زمني يتم إبلأقه لمجلس الأمن، وأن توافق لبنان على نقل الباقين إلى المغرب أو (البريش إذا سحبت القاهرة اعتراضها على نقلهم إلى الأراضي المصرية).

ويهدد بقبول الأطراف المختلفة لهذا المشروع بانقسام في صفوف الفلسطينيين، خاصة إذا صامح ماتشهم بعض الأطراف من وجود استعداد بين بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية لقبول تسوية تدريجية لإعادة المبدعين على أنماط وفي مهلة زمنية لا تتجاوز خمسة أشهر في الحد الأقصى، وبالمقابل إعادة فتح الحوار مع واشنطن، والذفرل في عمليات المفاوضات كشرية مباشرة بإعتبار أن تعديل صيغة صديرة هو الثمن القبول لإستئناف

المفاوضات «قبض قيادات المنظمة- خاصة الوحد المناوض- داخل الأراضي المحتلة» بالإضافة إلى حماس وحلفائها، يعارضون بشدة أي حلول وسط بالنسبة لعودة جميع المبدعين فوراً.

وتفرض هذه الحقائق ضرورة الاستجابة لما قال به د. حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني المناوض من ضرورة وجود موقف عربي موحد واجتماع لوزراء خارجية الطوق (الجزائر) وقمة عربية.

فالأوراق العربية للضغط محدودة.. وأهمها.. الانتفاضة، والملك العربي الموحدة، والقدرة على رفض التسوية إذا ماكانت للمبر صالح السلام الشامل والمعادل والمحق الفلسطيني.. وكل هذه الأوراق مهددة الآن بالشراكة السياسية الأمريكية الإسرائيلية، ومواقف الحكومات العربية. أو بعضها، ما عرف منها وما لم يعرف بعد. فهل يدرك الحكام العرب المنزلق الذي يسودون فيه؟

الجزء السياسي

حزب التجمع

يعلن برنامجاً للتغيير

حزب التجمع يعلن برنامجاً للتغيير

رعت الدوائر السياسية، بإصدار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لأول برنامج مرحلي يتبع أهدافاً محددة لمرحلة التغيير المستقلة والإصلاح الديمقراطي، ويحمل اسم «برنامجنا للتغيير». استغرق إعداد البرنامج عاماً كاملاً وجرى مناقشته في كافة مقرات الحزب ومع أصدقائه.

ويؤكد البرنامج أنه وليس هناك من سبيل لإنقاذ مصر من التخلف والتبعية والاستبداد، واعتبار اللغة للثورة والسلطة، وخطر الجماعات الانقلابية والإرهابية، وكل أزمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا بتغيير حقيقي يتناول السياسات والأشخاص والقوى الحاكمة التي قادتنا منذ عام ١٩٧١ وعلى الآن إلى الكارثة.

ومهما كانت صورة مصر اليوم قاتمة، فإن إمكانية التغيير قائمة، والأمل في مستقبل أفضل بابه مفتوح أمام الشعب المصري الذي أثبت على امتداد تاريخه الحديث أنه قادر على قهر الصعاب وتجاوز الأزمات وتحقيق ما كان يعتبره البعض مستحيلاً وقتها، فعل ذلك في ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٣٥ وأحداث ١٩٤٦ وثورة ١٩٥٢ وأثبت نفسه في إنهاء الاحتلال البريطاني وإسقاط الملكية وتصفية الإقطاع وإنهاء سيطرة الرأسمالية الاحتكارية على الحكم، وإقامة قلاع صناعية وتنفيذ

خطط للتنمية المستقلة وتحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية.

والشعب المصري قادر اليوم على إستعادة حيويته واستحضار قواه الكامنة وطاقاته المخزونة للخروج من هذا المأزق الذي أوصلته إليه سياسات الحكم. إنه قادر على ذلك وأكثر منه إذا توفرت له القيادة السليمة، ولجأت في تعميته لنضال ديمقراطي طويل الأمد تجاه أهداف واضحة.

ويتقدم حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بهذه البرنامج المرحلي من أجل التغيير، ماداً يديه إلى كل القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية المزمعة بضرورة التغيير.

وهناك ست مهام أساسية لهذه المرحلة.

مهد الفطار شكر



- بناء اقتصاد وطني مستقل قادر على النمو والتجديد الذاتي.

- إجراء تحول ديمقراطي حقيقي يضمن تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة.

- تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثروة المجتمع وعائد الانتاج، وبصفة خاصة التصوع في الخدمات المجانية أو على الأقل بأسعار مناسبة لقدرة ذوي الدخل المحدود وزيادة نصيب العمل في الدخل القومي.

- إنجاز ثورة ثقافية تعلى من شأن قيم العقلانية والإستنارة والسماحة، وإعلاء شأن العمل والاجتهاد والروح الجماعية.

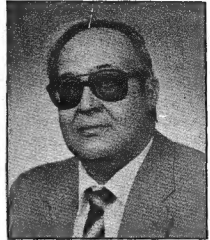
- إنجاز إصلاح جذري في السياسة التعليمية وتحقيق ثورة تأهيلية فنية عصية.

- سياسة خارجية مستقلة تجسد مصالح مصر والوطن العربي.

ويؤكد الحزب أن التنمية المستقلة عملية تطوير وليست حالة محدودة، وهي محدثة ومتشعبة كثيراً من الصراعات الطبقية، ومن ثم لا بد من النضال المستمر من أجل نجاحها والحيلولة دون الارتداد عنها.

ويوضح البرنامج بشكل لائق فيه أن قضية الإصلاح الديمقراطي وتغيير السلطة ديمقراطي هو هدف أساسي للنضال السياسي للحزب فيقول: إن نضالنا السياسي الراهن لا بد أن يستهدف إجراء إصلاحات تشريعية وتنفيذية ومذنية بما يضمن إحلال سلطة وطنية ديمقراطية محل السلطة الحالية لإنجاز هذا البرنامج المرحلي كاملاً. ومن هنا فإن الديمقراطية هي الحلقة الرئيسية لنضالنا السياسي الراهن، لأن كل إنجاز فيها سوف يساعد القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية على اكتساب مواقع جديدة، وفتح الباب أمام المشاركة الشعبية الحقة، ونهض الحمار المستحيل بين الحكومة وحزبها وأحزاب أخرى تفل اجتماعها نفس الإجماع... وبين القوى السياسية المستمرة بالدين التي تطرح نفسها الآن بقوة كمدلل للحكم.. وكلامها لن يثقل البلاد أو يخزيعها من أزمعتها، وإنما ينقلها بناء قطب أو يبدل ثقل يعض كل قوى الديمقراطية والتقدم والعقلانية. وهي مهمة يضعها الحزب في رأس مهامه المعالجة.

وتأكيدنا أن الديمقراطية هي الحلقة الرئيسية تعنى أن التغيير المطلوب وإنجاز هذا البرنامج لن يتم دفعة واحدة وإنما سيتم عبر مراحل متعددة يتحقق خلالها إنجازات تتفتح الطريق إلى المزيد منها... ورسولاً إلى



• د. ماهر عسل

هدفنا في إحلال حكم ديمقراطي محل الحكم القائم، بفتح الباب لإمكانية وصول جبهة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية إلى السلطة بإختيار الشعب وديمقراطيا والقول بأن إنجاز عملية التنمية المستقلة لا يتحقق في ظل التحالف الطبقى الحاكم، لا يعني تأجيل النضال من أجل تنفيذ هذا البرنامج إلى أن تقسم سلطة وطنية ديمقراطية. تنفيذ هذا البرنامج أو أجزاء أساسية منه يمكن في ظل الحكم الحالي وهو الطريق لسلطة القوى الوطنية الديمقراطية وواجبنا النضال لإجهاز أكبر جزء من برنامجنا المرحلي والنضالي بمصرف النظر عن الحكم القائم، لكي نوفر مقدمات عملية التنمية المستقلة»

أعدت الصياغة النهائية للبرنامج لجنة من «عبد الغفار شكر حسين عبيد الرازي، ماهر عسل، أبو سيف يوسف، أنيس البعاع»

الحزب الشيوعي المصري
يطالب بإنهاء احتكار الرأسمالية الكبيرة التابعة والفتات الطفيلية.. للسلطة والثروة

أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري في بيان وزعته يوم السبت ١٢ فبراير الماضي، على الأحزاب والصحف والمجلات والقوى والشخصيات السياسية.. عن انعقاد

المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي في نوفمبر الماضي (١٩٩٢). كما وزعت الوثائق الصادرة عن المؤتمر وهي «البرنامج العام-خط سياسي للمرحلة القادمة- خط تنظيمي-لائحة النظام الداخلي للحزب.

وجاء في البيان..

« في شهر نوفمبر ٩٢ وعلى أرض الوطن عقد الحزب مؤتمره العام الثالث بدعوة من اللجنة المركزية وبحضور أعضائها ومنتدوي المناطق المختلفة المنتخبين.. وقد حضر المؤتمر عدد كبير يمثل مختلف قطاعات الشعب المصري من عمال وفلاحين ومثقفين.

وبعد انعقاد المؤتمر العام الثالث في ظل هذه الظروف الصعبة التي تواجهها الحركة الشيوعية العاملة وفي مواجهة المعاطر الأخنية الكبيرة داخليا بمثابة إنجاز كبير يحق لحزبنا أن يفخر به خاصة في ظروف السرية المفروضة علينا.

وقد أكد المؤتمر الثالث سوا.. بانعقاده وبالمناقشات الحرة الواسعة التي تمت في فترة التحضير له وبالوثائق التي أقرها على حقيقتين جوهريتين تنبئ بإبرازها .

المتحققة الأولى هي: استمرار الحزب متمسكا بخطه الثوري وعينقلباته الفكرية «الماركسية اللينينية» واتسعا راية الشيوعية والطبقة العاملة رغم كل الظروف والمحن والأصعاب التي تعرضت لها الحركة الشيوعية في معظم بقاع العالم.. ولم يتراجع الحزب عن الترابث المبدئية تحت ضغط العراجل المختلفة التي حفلت بها الساحة الفكرية والنضالية مصريا وعربيا ودوليا.. وتؤكد مجريات الأمور في الفترة الأخيرة صحة موقف حزبنا وصلابته وإصراره على عدم التخلي عن المبادئ الأساسية التي تمجد نهجه الثوري ومسلكه النضالي.

والحقيقة الثانية هي أن إدراكنا العميق لتطورات الواقع المحلي وإقليميا وعالميا وللنواص التي عانى منها حزبنا في الفترة الماضية والاستفادة من الدروس والأخطاء التي حدثت في الحركة الشيوعية العالمية.. كل تلك الأمور تطلبت ضرورة التطوير العميق في الفكر والمنهجية.

وقد تم كل ذلك دون أن تقع في أسر الجمود أو في مستنقع الليبرالية الرجوعاوية الناقية للماركسية اللينينية.

وقد أسفر المؤتمر عن جانب ذلك عن عملية تجديد واسعة في لجنة المركزية بما أضفى قدرا كبيرا من الحيوية على قيادته وأصبح التعديد في الفكر والمنهجية والقيادة وفي حياة الحزب الداخلي هي الأسس التي تفتق أمام حزبنا

مرحلة جديدة مفعمة بالأمل.

في بداية المؤتمر تمت عملية انتخاب الرئاسة للمؤتمر. ثم أقر المؤتمر جدول أعماله لمدة يومين للجنة المركزية والذي اشتمل على الآتي:-

- مناقشة مشروع البرنامج العام للحزب.

- مناقشة مشروع خط سياسي للمرحلة

المقبل.

- مناقشة مشروع خط تنظيمي للمرحلة

المقبل.

- مناقشة لائحة النظام الداخلي.

- انتخاب لجنة مركزية جديدة.

- وتنسهي الإشارة إلى أن مناقشات

واسعة وديمقراطية قد جرت لمشاورين هذه

الوثائق، شاركت فيها هيئات وكوادر وأعضاء

الحزب وأصدقائه وحلفائه طوال فترة التحضير

للمؤتمر التي استمرت أكثر من عام.. وقد تم

نشر جميع الآراء والأفكار في نشرات الحزب

المخصصة للحزب وأصدر ذلك عن إعادة

الصياغة للمشاورين أكثر من مرة نتيجة

للمناقشات لتخرج بالصورة التي قدمت بها

للمؤتمر. وجرى مناقشات واسعة داخل المؤتمر

حولها، وتم إقرار المشاريع الأربعة بعد إدخال

التعديلات الناتجة عن مناقشته.

وأكد المؤتمر في برنامجه العام وأن الحزب

الشيوعي المصري هو «حزب الطبقة

العاملة، حزب الجماهير المصرية

الكادحة من عمال وفلاحين ومثقفين

ومثقفين ثوريين ويعمل على مواصلة

النضال الوطني والاجتماعي للشعب المصري

مستظما تراثه الكفائي والسياسي والطبقي

ويستلزم من الماركسية اللينينية الأساس

النظري والفكر وسياسته ونضاله، ويستلزم

بمبادئ وقوانينها العامة، مراعاة الخصائص

الوطنية والسمات المسيرة للواقع

المصري، محترما العقائد التاريخية الإيجابية

لشعبنا ووطننا، متوكفا على المبادئ الموضوعية

للمرحلة الراهنة وأفاق تطورها.

ويتناضل الحزب من أجل إنجاز الثورة

الوطنية الديمقراطية للخروج بمصر من

مرحلة التبعية والتخلف الاقتصادي

والاجتماعي والثقافي، واحتكار الرأسمالية

الكبيرة والتابعة والفتات الطفيلية للسلطة

والثروة، إلى مجتمع الديمقراطية والحرية والعدل

الاجتماعي ويحرص مصر على أعقاب التحول

الاشتراكي، ويحضر الحزب على أن يضمن في

صقوه كل أبناء مصر المؤمنين بالثقل الأعلى

الاشتراكي وبقياة الطبقة العاملة المصرية

وحلفائها....

ويؤمن الحزب أن الثورة الوطنية الديمقراطية هي ثورة الطبقات والقرى المناهضة للاستعباد والاستعمار الجديد والقطاع الرأسمالية إلى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وإعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية وتوصية للاتصالات الأجنبية وبناء الصناعة الوطنية وتصقية بقايا العلاقات الإقطاعية وإجراء التجولات الزراعية العميقة على أساس مبدأ الأرض لمن يخلصونها بأيديهم وتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة...

والحزب الشيوعي المصري حزب ديمقراطي، يستوعب ماحققته الإنسانية. وعلى أبواب القرن الواحد والعشرين. من ثورة علمية تكنولوجية وبما أمنتته من تقاليد واسعة في الدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، يهدف بوضوح إلى حق الإنسان في المأكل والسكن والملبس والتعليم والمرسة والصل والصلح والملاحة والزراعة، وحقه في الحرية والديمقراطية، وضرورة أن تمتنع كل هذه التطورات على الماركسية فكرا وعامة. فالماركسية ليست تصورا جامدة صماء ولكنها نظرية عملية حية، ومتطورة يتغير عليها أن تتعامل مع كل تطور جديد في الحياة وتواكبه ويرى الحزب الشيوعي المصري أن الدين في مجرده صخرة لتغيير العالم إلى الأفضل وإشاعة النبل والمساواة، وتمصير عن شرق الإنسان للخصاص من كل الظلم وتقلبه للمساواة الحقبة والكرامة والحرية والسعادة. والدين مكون أساسي من مكونات الوجدان الوطني والوعي الاجتماعي على مر التاريخ، يمكن أن يندفع بزعماء الاحتجاج على الظلم الاجتماعي والطغيان لتصبح أساسا محتملا لتحرك طبقنا ناهض. ويؤمن الحزب أن الفهم الصحيح للدين يحمده قوة خلاقة تمتد على حرية الإنسان وسعادته وحرية المواطنين في الاعتقاد ورفض أي قميص بينهم بسبب الدين.

وفي ظل المواجهة الطبقة المتصاعدة بين الطبقات الحاكمة وبين الجماهير الشعبية الكادحة التي تزداد فقرا ويزداد مستوى معيشتها تنهيا، تتأكد ضرورة الحزب

الشيوعي بصفتها الممثل والمنظم والمعبر عن مصالح القوى الشعبية وكل القوى المبدعة والنتيجة في المجتمع. إن الأعداء الطبقيين منظمين تنظيميا وراقيا ويمتلكون قدرات وإمكانات جهاز الدولة وسخرونها خدمة مصالحهم. وما من سبيل تستطيع به الجماهير الشعبية مواجهة هذا الخصم الطبقي بغير طليعة طبقية حنة التنظيم موحدة الإرادة تعمل على تعبئة الجماهير وتنظيمها وقادتها من أجل تحقيق التغيير القوي الشامل.

إن الطبقة العاملة المصرية وعزبها الشيوعي ويقدر النضال والتضحيات يمكن أن يلعب دورا متناميا في هذه الحركة، لكن حجم وطبيعة هذا الدور ومدى فاعليته يتوقف بالضرورة على عوامل عدة أهمها:

- الارتباط بجبهة الحركة الوطنية والديمقراطية والتقدمية والعمل النضالي المستمر في صفوفها.

- مشهد كل القوى الراقية في تحقيق تفسير جذري والانطلاق بمصر بعيدا عن سياسات التبعة والتخلف والظلمية والقمع.

إن الدور العظيم لأي حزب يتأكد ليس فقط من خلال الشعارات وألفا بالمارسة العملية ومدى الجهد الذي يقوم به في خدمة الجماهير والدفاع عن مصالحها الجرمية ومدى قدرته على أن يكتشف معها عند كل منعطف الموقف الصحيح وأن يمارسه ممارسة واعية وصريحة...

ويعرف الحزب الشيوعي المصري بوجوده شيوعيين خارج إطار الحزب الشيوعي المصري نتيجة الظروف المعقدة لمسيرة العمل الشيوعي المصري. ويؤمننا لا يتكبر على أحد شيوعيته ولا تضالته. فندرك أن الجماهير هي الحكم الأخير على الأراء والمواقف، ولكنه في نفس الوقت يد يد الجميع من أجل حوار مشترك يقوم على أساس من العمل الجماهيري المشترك، فهو السبيل لتحقيق تقارب فكري حقيقي ينبع من أليات النضال اليومي ومن الاحتكام للجماهير وتطلعاتها وما يحقق في النهاية إمكانية توحيد الشيوعيين في صفوف حزب شيوعي واحد...

وبعد أن أكد البرنامج على خصوصية طريقه لتحقيق الاشتراكية استنادا إلى التراث الفكري والممارسات النضالية المصرية. أوضع أنه لا يفسق الموقف القسومي ولا الموقف الأمي، وإن هدف إقامة النظام الاشتراكي وبناء

مجتمع يلقى كافة صور استغلال الإنسان الإنسان مازال الطريق إليه شاقا وطويلا ولا يمكن اجتيازها بقفزة واحدة أو بقرار علوي أو بجره إبداء الأمنيات وإن الهدف المباشر المطروح اليوم على الطبقة العاملة المصرية وحلفائها ليس بناء الاشتراكية الآن وإنما بالتعبئة لإنقاذ الوطن من يران الشعبية والتخلف والظلم وسلطة الرأسمالية الكبيرة والظلمية وإيجاد مهام الثورة الوطنية الديمقراطية...

ويتبنى البرنامج العام به برنامج نضالنا السياسي الشامل من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والذي يتضمن أربعة أقسام هي: الإصلاح الاقتصادي من أجل -تحرير الوطني وإنهاء -التعبئة- لإنقاذ الاقتصاد الوطني وتحقيق استقلاله ورفع مستوى معيشة المواطنين -من أجل ثقافة وطنية ديمقراطية- المرأة والشباب).

وتناقش وثيقة «المخط السياسي» التي أصدرها المؤتمر الوضع العربي والعالمي والوضع الداخلي في مصر مشيرا إلى توزيع البرجوازية المصرية على ثلاثة تيارات سياسية:-

- * التيار الليبرالي (حزب الوفد)
- * تيار الجماعات القشرية بالدين
- * الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية).

ومن ناحية أخرى أشارت الوثيقة إلى اتساع التيار الديمقراطي والتقدمي الذي يعتبر الحزب الشيوعي المصري وحزب التجمع الوطني التقدمي والتناصريون عصبه الرئيس.

ويطرح الحزب في المخط السياسي الصادر عن المؤتمر ثمان نقاط برنامجية كسهام عاجلة في سلم معيشتها النضال من أجل تحولات ديمقراطية أساسية: تكفل إمكانية تداول السلطة ديمقراطيا عبر انتخابات عامة حرة ونزيهة تؤدي إلى إقامة سلطة بديلة للسلطة القائمة والتحصيد للقوى الطلائعية والإرهابية. والنضال لبناء جبهة وطنية ديمقراطية تقدمية. والعمل على قيادة الطبقات الكادحة لانزاع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. استنادا إلى تنظيماتها الطبقة المستقلة، خاصة النقابات العمالية والمهنية والتعاونية الفلاحية.

وقد قدم المخط التنظيمي عرضا لأهم جوانب النقص والقصور التي شابت الممارسة

كل ما يمس إلى سلوكه وأخلاقه
وسمته بين المواطنين، وبسعة وقاه
وحيزه.

وقد انتخب المؤتمر في نهاية أعماله لجنة
ركيزة جديدة (٥٠٪) منها أعضاء. يدخلون
اللجنة لأول مرة وعقدت اللجنة المركزية
اجتماعاً لانتخاب المكتب السياسي (٤٥٪)
عضوية جديدة والسكرتارية المركزية.

واللجنة المركزية إذ تعين للرأي العام
انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب الشيوعي
المصري وتذيع عليه وعلى قراء السياسة
والديمقراطية وثائقه تنق في قدرتها جميعاً
على استخلاص الدلالات الحقيقية لانعقاد
هذا المؤتمر وسط ظروف بالغة الصعوبة
والتعقيد عالمياً وعربياً ومعلياً...

وتدعير اللجنة المركزية كاتبة الرضا
والهيئات الحزبية إلى ضرورة النضال والتلاحم
مع الجماهير وتقديم مزيد من الجهد
والضحيات حتى يصبح مؤخرنا الثالث خطوة
حقيقية في تدعيم الحزب وتطوره وزيادة
نفوذه السياسي وقواعيته في المنظمات
الجماهيرية المختلفة بما يتكهن من تحقيق المهام
الكبيرة الملقاة على عاتقه.

وعلمنا أيضاً بحمل الشعارات المرفوعة
في واقع نقالي معاش والحزب مؤهل الآن
بالوثائق الجديدة وما أجاء من تغييرات واسعة
قدعت دماء جديدة وشباباً إلى أعلى هيئات
القيادة على بحث الحيرة والنشاط إلى
مختلف المراكز الجماهيرية، وعلى تطور
أساليب ومناهج مختلف نواحي عملنا بما
يحقق أهدافنا ويساعد على تدعيم التحالف
مع كل القوى الوطنية والديمقراطية في المجتمع
والتي تعمل على تحقيق الإصلاحات
الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية
الجذرية، وإنقاذ مصر من التبعية والطفيلية
ومن قوى الظلام والإرهاب والتطرف والفتنة
الطائفية.

وتدعير اللجنة المركزية كافة الأحزاب
والقوى والشخصيات السياسية من القوى
الحليفة والصديقة إلى إبداء رأيها وبرهات
نظرها في هذه الوثائق الوثائقية لكي تساهل
كبيرة في عملنا المشترك في المستقبل.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
وعلى نواحي الدوائر السياسية. أن يؤذي
الإعلان عن انعقاد المؤتمر العام الثالث وبما صدر
عنه من وثائق إلى إشاعة الجبهة في صفوف
اليسار والقوى الديمقراطية في مصر خاصة إذا
عكست الممارسة تطوراً على ضوء قرارات
المؤتمر.

للحزب تقسم على أساس الركيزة
الديمقراطية التي تتحقق من خلال
جماعية القيادة والعمل واتخاذ
القرارات وانتخاب الهيئات
والضحيات القليلة.

واستحدث مراداً لإرساء قواعد
الديمقراطية في الهيئات الحزبية من خلال
انتخاب الهيئة الحزبية لعضويتها وقياسها
بتوزيع المتطلبات فيما بينها.
ورفض المؤتمر المادة التي تستحدث
موقع السكرتير العام وقسك بالقيادة
الجماعية للعمل الهومي عملاً في
السكرتارية المركزية، واستحدث مراداً
تؤكد على التزام العضو بأن يكون
قدوة للجماهير في مملكته الهومي
وأن يحرص على الأخلاق واحترام
المعتقدات وصراها والتقاليد وتجنب

الحزبية في الفترة السابقة وقدم عنها نقداً
ذاتياً شجاعاً. كما أشار إلى الانقسام الذي
خرج من صفوف الحزب على أسس غير
ميدنية وشخصية، وما صاحب هذا من مظاهر
التبعية والغرابة وفقدان الانضباط وتعطيل
عمل الهيئات المركزية لعدة سنوات بما كان له
أثر سلبي على عملنا الحزبي.

ويحدد الخط التخطيضي هوية الحزب
الظرفية والفكرية والتفصيلية، والخلفية
الرئيسية في العمل الحزبي ومنهجية العملية
الحزبية وتطوير آليات العمل الحزبي لإرساء
أوضاع موسمية وسياسات للحداد والعضوية
وتطوير الجهاز الحزبي والعمل الأمي والأمان
الحزبي، والالتزام بالمهام في المرحلة المقبلة.
وتؤكد لائحة النظام الداخلي للحزب على
الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب، وتنص
في مادتها الثالثة على أن الحياة الداخلية

نقابة الأطباء المصرية تتخلى عن دعم النقابة السودانية وتساند أطباء الحكومة

والنقابات المعتقلين ووقف التعذيب والعمل
على عودة الشرعية والديمقراطية للسودان.
وأضاف الوفد أنه فوجئ - أثناء
اجتماعات الأمانة العامة لاتحاد الأطباء
العرب - التي تسبق عادة اجتماعات المجلس
الأعلى للاتحاد - بوجود وفد يدعي تمثيل
الأطباء السودانيين تم تروحيه الدعوة له
بواسطة نقابة أطباء مصر من خلف ظهر
الأمانة العامة، وأن هذا الوفد الحكومي قد
تقدم بطلب رسمي لتمثيل أطباء
السودان باعتباره مثلاً للجمعية الطبية
السودانية، التي لم تتم لها انتخابات حتى
الآن، بل إن سلطات الأمن السودانية قد
رفضت منع تأشيريات خروج لعدد كبير من
الأطباء السودانيين، بينهم عدد من مؤسسي
هذه الجمعية، وطلبوا السماح لهم بحضور
المؤتمر الطبي.

سأند المجلس الأعلى في جلسته
الاقتضائية طلب وفد النقابة الشرعية
لأطباء السودان، ورفض قبول عضوية وفد
الحكومة السودانية في اجتماعاته انسحب
الوفد الحكومي وقام بتروحيه اتهامات
وشتمات لأعضاء المجلس.

شهد المؤتمر الثامن والعشرون للأطباء
العرب الذي انعقد بالقاهرة في بداية الشهر
الماضي أزمة عنيفة بين وفد نقابة الأطباء
السودانيين، ووفد من الأطباء - أرسلته
الحكومة السودانية لتمثيل
السودانيين بالمؤتمر - إلى القاهرة بدعوة
من نقابة الأطباء المصريين، طالب وفد النقابة
السودانية الشرعية بعدم الاعتراف بالوفد
الحكومي، أو قبول عضويته بالمؤتمر، لأنه
يمثل حكومة قامت بحل كافة التنظيمات
الجماهيرية، بما فيها النقابة الشرعية للأطباء
السودانيين.

وقالت نقابة الأطباء السودانيين في بيان
أصدرته عن الأزمة، أن مؤتمرات الأطباء، وقد
درجت على الاعتراف بها كممثل شرعي
ووحيد للأطباء السودانيين منذ أصدر النظام
العسكري في السودان قراراته بحل كافة
التنظيمات الجماهيرية عام ١٩٨٩ وأن وفداً
من النقابة الشرعية شارك بهذه الصفة في
مؤتمرات الأطباء واجتماعات المجلس الأعلى
التي انعقدت بالأردن عام ١٩٩٠ وتونس
عام ١٩٩١. وطالب بإطلاق سراح الأطباء

لماذا يتقدم تيار الاسلام السياسي على حساب التيار القومي واليسار والتيار الليبرالي؟



والعربية المترتبة على هذا الانهيار (انظر حالة اليمن والهرسك) بما أعطى الحركات الأصولية زخماً جديداً، إذا تعينا هذا الموضوع جانباً فإن الأمر الأساسي الجديد في وطننا العربي هو تصاعد المواجهة بين حركة حماس وإسرائيل حتى وصلت الأمور إلى إبعاد ٤١٥ من كوادر الحركة وأنصارها إلى «مركز الزهور»، وتحول الانظار دولياً إلى قضية المبعدين، والتأييد الشعبي الجارف لهم في العالم العربي، وتزايد حرج موقف العديد من الحكومات العربية، وانهيار المفارقات العربية الإسرائيلية بسبب هذه القضية، وإيا كانت نظرة أي منا إلى «حماس» فلا يوجد أدنى شك أنها أصبحت اليوم قوة فاعلة من الدرجة الأولى في القضية الفلسطينية وفي الصراع العربي الإسرائيلي شامت الحكومة العربية ذلك أم لم تشأ.

الأمر الثاني الذي دعاني إلى العودة، إلى صرح «الاسلام السياسي» هو ما تبين لي من بعض الردود على مقالتي الأول من أن بعض جوانب نظرتي - كما ركسي - للموضوع ربما كانت في حاجة إلى مزيد من التوضيح، فقد اتضح من بعض الردود مثلاً أن هناك من لا يعرف أن ظاهرة اندماج النزوع الديني مع الوطني ليست غريبة على التحليل الماركسي في المجتمعات التي لم تتقدم كثيراً في اتجاه التطور الرأسمالي، ومن أمثاله الحركة المهدية في السودان والنضال الوطني الحديث في شمال أفريقيا. وفي مصر وجدت ظروف خاصة أحييت هذا الاتجاه رغم أنها ليست من المجتمعات المتخلفة في اتجاه التطور الرأسمالي. وهذه الظروف تجسدت في رأيي من سنة ١٩٦٧ وماتلها من الحصار التهاوي القومي وتشرؤم التهاوي اليساري وتقعته خصوصاً بعد الانهيار السوفيتي بالإضافة إلى إفلاس التيار الليبرالي المصري والعربي والذي انتهى به الأمر إلى قبول وضعية التبعية للغرب باسم المهادنة والصالح مع إسرائيل بشرط أمريكا وإسرائيل طبعاً.

لقد قضت هزيمة ١٩٦٧ حقبة الفساد الضارب بأطنابه في قلب نظام عبد الناصر، وهزت تلك الهزيمة ثقة الجماهير العربية التي تعلقت آمالها زمناً طويلاً في التحرر والوحدة والدولة الفلسطينية المستقلة بنظام عبد الناصر. ولم يكن بالصدفة - في ظل هذا الانهيار الواسع - أن تنتشر إشاعة ظهور

ومنذ أن ظهر مقالتي هذا في «اليسار» انتهالت الردود مابين مؤيد ومعارض لدعوتي هذه. وقد سعدت بهذه الردود جميعها لأنها تدل على حيوية في أوساط اليسار تروى بأن الجرد الفكري يوشك على الانتصار. فما الذي جاء حتى أعرد إلى الموضوع من جديد؟

إذا تعينا جانباً النتائج السلبية لانهيار المعسكر الاشتراكي وتفاقم الصراعات الدينية



صدام حسين
صام الامان
خند طرف
الأصولة
الشعبة

حرب الخليج تحسم الصراع
العراقي السعودي على
الحركات الأصولية الاسلامية
لغير صالح السعودية..

منذ عدة شهور نشرت في «اليسار» مقالا بعنوان «دعوة للحوار مع الإسلام السياسي» أشترت فيه إلى بروز ظاهرة اندماج العامل الوطني مع العامل الديني في حركات مقاومة الإمبريالية الأمريكية وحليفاتها إسرائيل في عدد من البلدان العربية، مشيراً على وجه الخصوص إلى الدور الذي تلعبه «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» في الأراضي الفلسطينية المحتلة ودور «حزب الله» كطليعة للمقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان. وقد أوضحت أنه رغم خلافاتنا الفكرية مع منطلقات هذه الحركات، فإن الموقف السياسي المسؤول يحتم في رأيي الدخول في حوار مع بعض تيارات الإسلام السياسي في عدد من البلدان العربية بأمل الوصول إلى برنامج مشترك للعمل الوطني المناهض للإمبريالية والصهيونية، يصبح لهذه الدعوة أهمية أكبر على ضوء التحولات الدولية الكاسحة والتي انتهت بانهيار المعسكر الاشتراكي، الحليف التقليدي لحركات التحرر الوطني.

إنها إذن دعوة سياسية وليست دعوة للمصالحة الفكرية، وهي دعوة تحاول أن تنظر إلى مجمل الموقف في الوطن العربي كشكل قبل أن تتحول إلى النظرة المحلية. وهي بالطبع لا تتناقض مع حق أي قوة سياسية محلية في اتخاذ موقف مخالف إذا رأت أن طبيعة ظروفها المحلية تقتضي ذلك، وإن الموقف العربي الإجمالي لا بد أن يكون له انعكاساته على التطورات المحلية بطبيعة الحال.

العزلاء على قبة كنيسة الزخون، وأن تندفع الجماهير تريد أن تصعد هذا وأن ترى العزلاء. فهذا الجهر الهستيري كان تعبيرا عن بحث شعب عن ملاذ مساوي إزاء هزيمة صنعها نظام هيد الناصر. وفي تلك الظروف كتب د. جلال صادق العظم كتابه «تولد الفكر الديني» تناول فيه دلالة هذه الظاهرة، ولكنه تبنى بانتصار الدين الذي على ميدان الفكر الاجتماعي والسياسي.

وقد ثبت خطأ هذا التفسير. وليس من الصعب على الباحث اليوم أن يفهم الأسباب التي دعت جلال صادق العظم لمثل هذا التقدير آنذاك. ف نظام عبد الناصر حاول جاهدا خلال سنوات ٦٧-١٩٧٠ استعادة زمام الفاعلية العسكرية والسياسية وساعد على هذا الدعم السوفيتي في إعادة بناء القوات المسلحة. وفي تلك الفترة أيضا حاولت حركة التحرير العربي أن تستعيد مواقعها مرة أخرى وذلك باستيلاء البعث العراقي على السلطة في بغداد عام ١٩٦٨، واستيلاء الضباط الوطنيين بقيادة القذافي على السلطة في ليبيا وقيادة جعفر نمري في الخرطوم عام ١٩٦٩، ولجح حافظ الأسد في تصحيح حركة البعث في دمشق عام ١٩٧٠. وربما كان من الممكن لو عاش عبد الناصر أن تستعيد الحركة القومية العربية توازنها في مواجهة الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل من جديد.

لكن عبد الناصر مات في سبتمبر سنة ١٩٧٠، وكانت وفاته الإشارة، لا لتصفية الحركة الوطنية الفلسطينية في الأردن فحسب، وإنما كانت علامة التحول ناحية البعث في العالم العربي كله تقريبا. لقد كانت عملية تصفية ماسي بركاز القوى في مصر وضرب جبهة هاشم العطا في السودان (بدعم مصري ليبي بريطاني) بمثابة انتصار للأجنحة اليسوعية في الأنظمة الحاكمة، تلك الأجنحة التي كانت تقبل إلى الشهادن مع الامبريالية وإسرائيل والتفاف مع الانظمة المحافظة في الخليج.

ولم نجد هذه الأجنحة أفضل من أن تلبس لبوس الدين قلبسا للسمودية وتعرضنا للحركات الأصولية ضد معارضات اليسار والأنظمة الحاكمة. وهكذا جرى تشييد تحول حاكمين بارزين في العالم العربي (السادات وقهبي) من الفكر القومي إلى الأصولية

الإسلامية، فأصبح السادات «الرئيس المؤمن» إشارة إلى أن عبد الناصر كان «الرئيس الكافر» - ويبيع الترابي اللواء جعفر نمري إماما للمسلمين جميعا، وشدت الشريعة الإسلامية كعبدا رئيسي في الدساتير.

وفي نظام صدام البعثي حائرا في تلك التحولات الجديدة. لكن هذه الحيرة لم تدم طويلا، فسقط نجح حزب الدعوة الإسلامي الشيعي في تحدي سلطة بغداد بتنظيم مظاهرات حاشدة في النجف وكربلاء عام ١٩٧٧. وربما كانت هذه الواقعة بالذات هي العامل الحقيقي وراء استجابة صدام لطلب إنشاء بطريرك الحرس من النجف، وكانت حسابات بغداد آنذاك هي أن الثورة بقيادة آيات الله لن تنجح في طهران لأن نظام الشاه قادر على سحقها ولأن أمريكا لن تسمح بهذا أبدا.

لكن الثورة نجحت في إيران بفضل تأثر قوى سياسية عديدة في تحقيقها، وانفرت رغم ردائها الديني تأييدا شعبيا واسعا في العالم العربي. ولم يكن صدام حسين يقل قسما عن إدارة جهنمي كارل لنجاحها. وكذلك كان موقف أتور السادات الذي بذل كل جهوده لدعم الشاه وسبع اللطائف الحربية الأمريكية أن تلج من مطار غرب القاهرة للهجوم على طهران بأمل تحرير الرهائن الأمريكيين وإن كانت العملية قد انتهت بالفشل.

إن الكثيرين من المحللين السياسيين يملنون إلى أن أحداث إيران قد عجلت من

أندماج النزوع الديني مع الوطني ليس غريبا على التحليل الماركسي

التحليل الماركسي

محمد مهدي محمد الفكر الاسلامي



انجاء السادات لإبرام معاهدة صلح مع إسرائيل. ومع أن صدام قد رفض هذه المعاهدة وقام بتعيينه حكومات الجامعة العربية ضد السادات في اجتماع بغداد الشهير، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا على موقف الغرب من صدام، إذ بقيت النظرة الغربية إلى العراق باعتباره صدام الأمان ضد الأصولية الشيعية المفرطة الجديدة في طهران. وما له دلالة أن السادات - ومن بعده مبارك - ظل يورد للعراق الأسلحة والمعدات العسكرية منذ بدء حربه مع إيران عام ١٩٨٠، رغم الإهانات التي وجهها صدام «لرئيس المؤمن» في اجتماع بغداد.

وإن عندما نفأمل حرب السنوات الثمان بين بغداد وطهران نتضح مسجوعة من الحقائق. أولها أن صدام هو الذي أشعل الحروب ضد إيران عام ١٩٨٠ بدعم من واشنطن والرياض بأمل تحطيم الأصولية الشيعية في طهران وعطفا على الأنشطة الموالية للغرب ومصلحته النفطية في الخليج. وظل هذا الدعم مقبلة لا تخلى حتى غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠. فعسى هذا التنازع كان صدام هو قيس رمان الغرب ضد الأصولية في طهران، ومن دلالات هذا ما اعترف به الوزير البريطاني كلاكرك إيمان معاكسات شركة «ماتريكس تشورل» مخرجا في لندن من أن الأسلحة والمعدات العسكرية - التي سلمتها الشركة للعراق كانت بموافقة الوزير شخصيا رغم القرار الرسمي البريطاني بحظر بيع أسلحة إلى إيران أو العراق.

ومن المقارنات الغربية أن الحرب العراقية الإيرانية التي انتهت عام ١٩٨٨ بإضعاف وإهلاك الطرفين ولكن دون هزيمة كاملة لأي منهما، قد انتهت بتبني حاكم بغداد - على الأقل ظاهريا - العديد من المعارفات الأصولية وأسطيرها - خصوصا إبان حرب الخليج - فأصبحنا نسمع أن صدام يرى في النام رسول الله وأنه يشتر بالناصر على قوى التحالف واقتسمت البداية العراقية نفسها دينيا حادا على خلاف العروجات البعثية العلمانية الأصل.

وطوال الفترة منذ ١٩٧٩ حتى حرب الخليج ظلت الحركات الأصولية الإسلامية موضع صراع وتنافس بين طهران والرياض من أجل بسط الهيمنة عليها، أحدها بالتوجه الراديكالي وصلاتها الحميمة بالشيعة في

د. حسن
حنفي
احمينا
بالتصريح
تدخل
اللمصر



يمكن أن تنتج عن دمج النزوع الديني بالنزوع الوطني، لكنها أوضحت أيضا إلى أي حد يمكن أن يعطل التفكير العقلاني في ظل الجسور الدينية الأصولي. ومع ذلك تبقى احتمالات وصول بعض حركات الإسلام السياسي إلى السلطة في بعض البلدان العربية قائمة بالتقدير الذي سيقاها به الغرب كما حدث في إيران، أو يسلم به كما حدث في السودان. وربما محالة دلالة في هذه الأيام سرقة إدارة كليتخون الجديدة بعد غياب يوشق فقد أوضحت التقارير الصحفية من واشنطن أن هذه الإدارة تحبب التهذبة مع صدام لأنها تعجز إيران والأصولية الإسلامية لخطر الأكبر اليوم، ولعل هذا يبين الصعوبات التي تواجه الحركات الأصولية في مشروعاتها السطرية.

وأرد أن أسبر عن قناعتي بأن هذه الحركات لن تقدم- إذا وصلت إلى السلطة- حولا صحيحة لشكلاات الأقطار العربية سواء من ناحية التنمية الاقتصادية والديمقراطية الحقيقية. ويدلني إلى هذا الاستنتاج أمرا.

* أولها أن التجربة العملية في إيران تبين إلى أي مدى ساءت الأحوال الاقتصادية وخضعت السلطة لمصالح الهازار، وإلى أي مدى ساءت قضية حقوق الإنسان، أما السودان فقد أوضح احتكار جماعات القربى للسلطة تردى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وازداد تأزم الموقف في الجنوب كما ساءت أحوال الجنوب الاقتصادية. أما في أفغانستان فقد اتضح أن استيلاء الجماعات الأصولية المختلفة على السلطة بدعم واشتغل والرياض لم يمنع من انقلابها على بعضها البعض بالذائع والصراخ والقتال، وكل منها يرفع راية الإسلام.

* أما الأمر الثاني فهو قناعتي بأن مراجعة بحديث العصر دوليا ومعيلا يقتضي في الحقيقة تجديد جذورها في الفكر الإسلامي، وهذا لم يحدث حتى اليوم، صحيح أن بعض الشخصيات ذات التوجه الإسلامي بذلت بعض المحاولات الضعيفة في التجديد، لكن التيار العام في الإسلام السياسي ذو طابع محافظ يحلم بأوهام الارتداد إلى «الماضي الجميل» مع أن مشاكل هذا الماضي لا علاقة لها بالمشاكل والتحديات التي تواجهنا اليوم.

إن قضية تجديد الفكر الإسلامي- أو الثلاثون/مارس ١٩٩٣/١٣

النزوع الحالي، يبدو تيار الإسلام السياسي في عدد من البلدان العربية بمثابة حركة احتجاج اجتماعي وطني ضد أنظمة مازومة اقتصاديا وسياسيا ومجازة من حل مشاكل الهالة الوطنية والاجتماعية، وسوف نلاحظ أن هذه الحركات تستمد أنصارها إما من الريف من الذين نزحوا إلى المدينة فعجزت عن استيعابهم، أو من قاع المدينة أصلا أي من الفئات التي سقطت تحت عجلات التحديث وألقت بها في مدن الصليح وأحياء الفقر. ولاشك -في رأيي- أن بعض هذه الحركات تعبر عن طموح وطني ذي لباس ديني، وأن فكر هذه الحركات بات كما يقول د. قانع عبد الجبار وعنصر من مكررات وعي الذات القومي في ارتباط بالبعد التاريخي للإسلام» (انظر كتاب معالم العقائدية والحرفية في الفكر السياسي العربي)، دون أن يلمس هذا التقييم فشل هذه الحركات قريبا- حتى اليوم- في تبني مواقف عقلانية جادة إزاء قضية التحديث وإزاء قضية العلاقة مع الحضارة الغربية وإزاء قضية الأقليات الدينية والعرقية في الوطن العربي على وجه الخصوص

ولقد بينت الثورة الإيرانية وأحداث الحرب الأهلية اللبنانية الطاقة البشرية الهائلة التي

الحلج ولبنان وسوريا، والأخرى بنفسوها التفطى وراثتها الفاش. ومع ذلك فقد كان من نتائج حرب الخليج أن قلقت الرياض الكثير من عطف تيارات الإسلام السياسي في المغرب العربي وحتى في مشرقها لأنها ظهرت جليا في صورة التابع للغرب إبان هذه الحرب، ولأنها سمحت لقوات «المشركين» بانتهاك حرمة الأراضي المقدسة، ودليل هذا المظاهرات العارمة في المغرب العربي بتأييد للعراق إبان أزمة الخليج. أما طهران فقد بدت في ظل اعتدال «والفستجاني» خارج الصمعة، وازدادت هواجس الأصوليين العرب بأن الراية الدينية الإيرانية ربما تغني خلفها النزعة الوطنية القارية القديمة.

إن حرب الخليج بنشأتها المتحدة والمضايقة قد أدت - على عكس ما توقع المغرب- إلى المزيد من الانقسام للأطعمة الحاكمة العربية الموالية للغرب. وساعد على هذا الأزمة الاقتصادية المستعصمة في ظل أوامر ونواهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما ساعد على هذا العنت الإسرائيلي في المفاوضات العربية الإسرائيلية وانحياز واشنطن للصف الإسرائيلي على عكس ما دعت أنظمة الحكم الخليجية. ثم جاء بروز دور حماس في المواجهة بين جماهير الشعب الفلسطيني والاحتلال الاسرائيلي وأزمة المبعدين لتضع تلك الأنظمة في مواقف شديدة الحرج. ويكفي أن ننظر اليوم إلى «الحرب الأهلية» التي لم تحسم نتائجها بعد في الجزائر بين الطغمة العسكرية الحاكمة وبين تيار الإسلام السياسي لتدرك حقيقة الموقف

كهل إذن يبدو الموقف العربي اليوم؟

في ظل ضعف التيار القومي العربي وتشرد البسار العربي وتضعفه خصوصا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وفي ظل إفلاس التيار الليبرالي العربي المالي لتبعية الغرب والمجند للصليح مع اسرائيل وفق توازن

وفاة عبد الناصر.. كانت الإشارة للتحوّل لليمين في العالم العربي

* *

الحوار مع الإسلام السياسي.. دعوة

سياسية.. وليست دعوة للمصالحة الفكرية

اليسار/العدد السابع

ما يسمى أحيانا بقضية الإصلاح الديني- يمكن إعادتها في التاريخ الحديث إلى الطهطاوي وغير الدين الفرنسي. ثم الأفكار ومحمد عبده بعد ذلك. ولقد كان الأجداد العام لمحاولات التجديد تلك هو التأكيد على أن مفاهيم السياسة الشرعية في شؤون الحكم والحياة الاجتماعية لا تتناقض مع متطلبات الحياة الحديثة في ظل النظام الرأسمالي. ومع أن هذه المحاولات كانت في الحقيقة تمثل إجراء مصالحة بين مفاهيم يتعلم الرقابة بينها لاختلاف الأسس التي تحكم المنظومتين:

منظومة السياسة الشرعية ومنظومة الفكر السياسي الليبرالي الغربي، إلا أنها من الناحية العملية فتحت الباب أمام البورجوازيات العربية في محاولة بناء صناعة وطنية في أول الأمر، ثم في الارتباط بالرأسمالية الدولية في مرحلة تالية. لكن محاولات الإصلاح سرعان ما أجهضت، وكان مما له دلالة ماحدة لكتاب الشيوخ على عهد الرافضين والإسلام وأصول الحكم، وللشيخ نفسه، وكان هذا الكتاب يمثل أجراً لمحاولة في إصلاح الفكر السياسي الإسلامي، ولقد لعبت قيادات الفكر الأخرى- ويحضرني من القصر الملكي- دوراً هاماً في هذا الإجهاد.

على أن من المفارقات القريبة أن تعود اليوم- ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين- إلى دعوة الاحتكام إلى النصوص الدينية في شئون السياسة والاجتماع، ونحن يتحول الصراع الاجتماعي السياسي من مجال الراقع إلى مجال التنصير يتحول العقل إلى تابع للنص، وتتحد كل مهمة في استثمار النص لتبرير الواقع إيديولوجياً.. وبالإضافة إلى ذلك يؤدي تحكيم التنصير في مجال الصراع الاجتماعي والسياسي إلى «التسوية» في فعالية التنصير، حتى وصلت إلى حد الهيمنة في الخطاب الديني المتأخر كما يبدو في مبدأ «الحاكمية» في الخطاب الديني المعاصر»

(انظر د. نصر حامد أبو زيد ونقد الخطاب الديني)

إن معنى الإسلام السياسي يقولون دفاعاً عن موقفهم هذا إن الإسلام- على عكس المسيحية- دين ودنيا، وعلى عكس المسيحية أيضاً فإن الإسلام لا يعرف طليقة الكهنوت كما حدث في الغرب. وبالتالي فإن العلمنة ليست ذات صلة بالإسلام

والحقيقة أن الرد على هذا بسيط. فالمسيحية في عصور التخلف الأوربي- القرون الوسطى- كانت أيضاً دين ودنيا. هكذا كانت في تفسير رجال الكنيسة الذين منحوا أنفسهم وهدموا حق الوساطة بين الرب والإنسان على الأرض مستخدمين على تفسيرهم هم للتصوص الدينية. ووصل الأمر إلى حد أن زواج الملك لا بد من دينياً إلا بأوامر البابا في روما بحجة أن المسيحية دين ودنيا أيضاً، وإلى إدانة العالم الإيطالي جاليليو باعتبار أن آراء الفلكية تناقض نصوصاً في الكتاب المقدس، ولم تعترف الكنيسة بخطأ موقفها إلا منذ شهور بعد قرون من إدانة العالم الجليل وإعاقاة البحث العلمي.

ثم جاءت ثورة الإصلاح الديني على يد لوثي وكلفن لتفتح الباب أمام متطلبات التحديث والتطوير في أوروبا في ارتباط بتقدم النظام الرأسمالي في سنوات أوج ابتكاره وازدهاره. وشيئا فشيئا استقر مبدأ الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية. ومبدأ الفصل بين الدين والعلم بعد أن دفعت أوروبا ثمتنا بها للارتباط بين الإثنين وثمتنا بها لهيمنة رجال الدين على شؤون السياسة والبحث العلمي ولم يكن معنى هذا أن الغلبة السافرة من الناس تفلت عن أيديها الدينية على الإطلاق.

كذلك ليس دقيقاً أن يقال أنه لا توجد مراتب كهنوت في الإسلام. لان تنظيم الهرمي الديني موجود رسمياً لدى الشيعة، وهو الذي يحكم في إيران، وحتى في أوساط السنة يوضح تاريخ المسلمين أنه كانت هناك دائماً فئة من رجال الدين ارتبطت

لماذا يبدو تيار الإسلام السياسي

حركة احتجاج اجتماعي

وطني؟

الإصلاح الديني الحقيقي..

يبدأ بالتخلي عن فكرة

تحكيم النصوص الدينية في

المسائل الاجتماعية والسياسية

بالسلطان وبقيت حكماً في العديد من أمور الدنيا. وفؤلاً لا يمكن مقارنته بقروم برجال الدين العاديين.

إن أي إصلاح ديني حقيقي في هروب اليوم ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين، والركبة الرأسمالية- حسب ثورة الاتصال- تكاد أن تتحول إلى قرية كونية كبيرة.. وفي عصر ميثاق حقوق الإنسان العالمي.. أقول أي إصلاح ديني حقيقي لابد- كنقطة بدء- أن يتخلى عن فكرة تحكيم النصوص الدينية في المسائل الاجتماعية والسياسية، ويقول مبدأ تاريخية النص أو مبدأ تقديم المصالح المرسلة على النص كما فعل بعض المجتهدين من الفقهاء في الماضي. وعلى الذين يتصورون أن تحكيم التنصير يمكن أن يحل أي مشكلة حقيقية أن يدركوا أن هذا لم يحدث في الماضي ولن يحدث الآخر. فالصراع الاجتماعي والسياسي الذي دار بين الإمام علي وبين معاوية جرت محاولة حسمه باسم تحكيم القرآن، ولم يكن هذا غير حيلة من الطرف الأموي لخداع الطرف الآخر. والإمام علي نفسه هو القائل «القرآن حال أوجه».. وهو أيضاً القائل «والقرآن خط مستحور بين دفتين لا ينطق، وإنما يتكلم به الرجال». واليوم تتصارع الفرق المختلفة في أفغانستان بالصراع ويسقط مئات القتلى والجرحى، وكلها ترفع راية الإسلام وتجدد في النصوص سنداً لها. وحتى في إيران حيث يتصارع تياران داخل السلطة كل منهما يجتهد باسم الإسلام ويعد سنده في النص وكما يقول د. حسن حنفي في مشروع اليسار الإسلامي «احتسبنا بالتنصير لخدع التنصير».

إن التجديد الحقيقي للفكر الإسلامي على أسس عقلانية يظل هو التحدي الجاد الذي يواجهه حركات الإسلام السياسي، ويعونه ستظل نظرة دعاة الإسلام السياسي إلى البناء هي بمثابة تجريد للماضي المستحيل، ودعصيم على الاعتقاد بأن النموذج الإنساني ورائعاً لا أساساً له، وأن كل تقدم إنما هو تجسيد للمساكني، وأن العلم هو تأويل لأقوال العارفين، وأن العمل الإنساني يعيد مآكان ولا يبدع مآل يمكن.

كما يقول عبد الله العرو في كتاب «الأيديولوجية المعاصرة».



خالد محبي الدين.. «الآن أتكلم»

أساليب السلطة والديمقراطية.. ودروس للمستقبل

سجين عبد الرزاق

بعد أن انتهت من قراءة كتاب...والآن أتكلم، الذي أصدره مركز الأهرام للترجمة والنشر، أدركت صموده ما أنا مقدم عليه. فقد لخص الكتاب ومباحثه من حقائق وتحليلات وروى لتقسمة من أنظر وأحسب فترات التاريخ المصري وأكثرها إثارة للجدل.. فرض نفسه على الجميع. فلم تختلف صحيفة أو مجلة.. حكومية أو معارضة.. عن تناول الكتاب بالمعرض - اتفاقا واختلافًا - أكثر من مرة. وحرص كتاب الصحف والمجلات - جميعهم على وجه التقريب - على الإذلاء بدلوهم فيما أثاره الكتاب من قضايا.. وهو أمر نادر الحدوث في زماننا لكاتب لا يحتل موقعا في السلطة. لخالد محبي الدين يقف منذ عام ١٩٥٤ في صفوف الناس بعيدا عن أجهزة السلطة والحكم. وهو اليوم رئيس حزب معارض وزعيم للمعارضة البرلمانية. ولا شك أن هذه الظاهرة شهادة لأهمية وخطورة هذه المذكرات التي تناولت فترة محدودة من تاريخ الوطن. وبصفة خاصة أزمة مارس ١٩٥٤.. وشهادة أيضا لكاتبها الذي كاد يجمع الكل على صدقه وموضوعيته وشجاعته. ولكنها محنة لن يحارل تناول هذا الكتاب بعد هذا السيل من الكتابات.

والنسبة لي كانت هناك صدمة أخرى. فطوال السبعة عشر عاما الأخيرة كانت هناك معاشة يومية وعلاقة وثيقة تربطني - وكل قيادات حزب التجمع المركزية - مع خالد محبي الدين. ولم يعد سهلا قراءة هذا الكتاب بعيدا عن المشاعر والأحاسيس والملاحظات والانتطاعات العميقة التي ولدتها تجربة ١٦ عاما من النضال المشترك في إطار حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وتحث قيادته.

ومع هذه الصعوبات فأعتقد أن «خالد محبي الدين» أثار في كتابه «... الآن أتكلم» العديد من القضايا الحية ومآلات، ورغم كثرة مآكث، محتاج إلى المزيد والمزيد من النقاش.

لقد أوضح «خالد محبي الدين» في كتابه أن هدفه ليس مجرد تقديم رؤيته الحقيقية لما حدث في ثورة ٢٣ يوليو التي كان أحد صناعها وشهودها، وإنما إستخلاص الدروس من أجل المستقبل أساسا.. «وكان لي أن أتخلى عن حلم كهذا دون أن أدون كل ما أصره، ليس من أجل الماضي.. وإنما أساسا من أجل القدي..» «والمعبرة التي أحاطت بي في كل سطر وكل كلمة في هذه المذكرات..» «أن تستعيد من دروس الماضي نظاما للمستقبل»..

والكتاب بالفعل يحمل الكثير من الدروس الهامة للحاضر والمستقبل، أتوقف أمام إثنين منها.

ملدوسة «عبد الناصر»

يقدم خالد محبي الدين عبر صفحات الكتاب (٣٥١ صفحة) العديد من الملامح الهامة لشخصية «جمال عبد الناصر» كقائد للثورة ورجل دولة وحاكم. وهي قضية لا تنتمي إلى الماضي وإنما ترتبط بالحاضر وربما بالمستقبل. فمآزال أسلوب عبد الناصر في الحكم والإدارة السياسية مؤثرا بقوة على أنصاره وخصومه على

السواء.. في الدولة أو في الأحزاب السياسية، المصرية والعربية. فالحكام وقادة الأحزاب وخرجوا جميعها من معطف هذا الرجل.. إذا استعزنا هذا التمييز الأدبي الذي قاله أحد النقاد في إشارة لقصة جورجول «المعطف».

يتناول خالد محبي الدين «منذ اللحظة الأولى أحسنت أنه شخصية قيادية.. وكان رجلا بعيد النظر. لا يخطر خطرة إلا بعد حساب دقيق، ليس فقط لتداعياتها، وإنما أيضا لمستقبل هذه التداعيات.

وفي البداية كان عبد الناصر يرفض فكرة الاشتراكية، وفي جلسات نقاش طويلة كان يتمسك بفكرة تقرب إن الصراع الطبقي هو مجرد قول يستهدف التغطية على صراع آخر مقبلي هو الصراع على السلطة.. لكن معركة عبد الناصر ضد إصرارنا على الديمقراطية قادتته بإتجاه آخر، نصر استرضاء العساك والفلاحين. فمضى في اتجاه الاشتراكية خطوة.

وكان عبد الناصر قارئا ممتازا سواء قبل الثورة أو بعدها. وحتى بعد أن أصبح حاكما متعدد المسؤوليات كان يولي مسألة المعرفة اهتماما خاصا.

ولعل شغفه بالمعرفة هو الذي جعله يهتم بمسألة المعلومات. وكان عبد الناصر لاحظ أي قارئ إلا بناء على معلومات، وربما كان هذا أحد أسباب اهتمامه الشديد بجهاز المخابرات العامة كأحد أجهزة جمع المعلومات. وكان عبد الناصر يهتم بالمعلومات ليس فقط من أجل تحقيق إمكاناته اتخاذا قرارات صحيح، وإنما من أجل التعرف على كل من يتعامل معهم تعريفا وقيما ودقيا..

ولدى أيه مقابلة كان يطلب كل مالى والجهاز - من معلومات عن الشخص الذى سيقابله، وتسميات آخر مكالماته التليفونية.. إلخ، فكان يجلس وضيقة «مكتشف» قاما أو بالذلة «عار» قاما أمامه، ولعله كان يستمتع بذلك كثيرا بحيث تحول الأمر إلى عادة أو رغبة ذاتية بأكثر مما كان مجرد محاولة لفهم الشخص ونوازه. وكان عبد الناصر مستمعا جيدا، بنصت باهتمام لما تقوله دون مقاطعة، ومن حصيلته استماعه لأكثر من رأي، وإطلاعه على «المعلومات» كان يحققه القرار منفردا..

ولعل قضية اتخاذا القرار منفردا في النهاية، تقصر الكثير من قرارات عبد الناصر ومواقفه. فلكى يكون قادرا على ذلك دائما،

لا بد من مجموعة من الترتيبات والممارسات لتحقيق ذلك، ويوضح الكتاب الستار عن عديد منها خلال هذه المرحلة الزمنية القصيرة (١٩٥٢-١٩٥٤) التي يتعرض لها خالد محيي الدين، وتؤكدنا بعد ذلك أحداث مصر حتى عام ١٩٧٠ عندما رحل جمال عبد الناصر عن عالمنا.

نسمع الحرس على الشكل الديمقراطي لا بد أن يضيّق جهازه اتخاذ القرار أكثر فأكثر ليسهل على القائد في النهاية إصدار ما يريد من قرارات. ففي بداية الثورة طرحت فكرة حل الأحزاب السياسية (أو التخطط عليها قهراً لحالها) وولدت معارضة محدودة داخل مجلس قيادة الثورة وجدت لها صدى خارج المجلس وبين صفوف القوات المسلحة (سلاح القربان).. وومن هنا طرح اقتراحها بتشكيل لجنة مصغرة من «مجلس القيادة» تقوم بدراسة الأمور. ثم تعرض مقترحاتها على المجلس بكامل هيئته بما يعنى تقليل اجتماعات ومجلس القيادة وتركيز السلطة في يد أعضاء اللجنة المصغرة الحرس إلى حد كبير. صرح أن المجلس يعين إقرار كل شيء عن طريقه، ولكن سر الأمور وركز السلطة في يد الحرس. وهكذا تركزت السلطة في يد أربعة عشر (مجلس القيادة) ثم في يد خمسة، وانتهى الأمر بتركيزها في يد عبد الناصر وحده..

ولا بد أيضاً من الحرس على أن يكون على رأس الأجهزة الساحلة والمؤثرة خلاصة القائد. ونجوز تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة بعد إعلان الجمهورية مثل واحد تكرر قبل ذلك وبعد ذلك كثيراً.. وكان اختيار عبد الحكيم قائدا للجيش مثارا لمزعة صاعته بين الزملاء في مجلس الثورة، فبغدادى اعتبرها متارة من عبد الناصر لتعزيز نفوذه الشخصى في مواجهتنا جميعا، فقام صديقه الحميم ولا بد أنها صا سوف يستقران ببعضهما البعض ضد الجميع، وربما كان هذا هو حادث لهما فيما بعد..

وفي نفس الوقت التفت الحرس من المناهضين ويهدوء قلب الإمكان.. وأراد عبد الناصر أن يتخلص من نفوذ رشاد مهنا في المذبذبة وفى الجيش عموماً، فقرر أن يعينه في مجلس الرصاصة على العرش، وكان بذلك يرضى ضروريا مشعروا ومتأججا عند رشاد مهنا.. وهكذا بدأت حسابات

السلطة تتدخل لهما بهتنا.. تلك الحسابات التي كان جمال عبد الناصر أول من مارسها، وأكثر من ألقنها. وهكذا أخذ رشاد مهنا بلغة السياسة «ولدت لأعلى».

كما ألقن «جمال عبد الناصر» في البخل والحارح لسيبة العروان. التوازن بين الإخوان المسلمين والشيوعيين وضربهم ببعضهم إذا احتاج الأمر، أو تخويف كل من الآخر. والتوازن بين الموسيقيين والأمريكان. ويشير خالد محيي الدين إلى هذه السياسة بصورة غير مباشرة، عندما يتحدث عن إقامة علاقات مع كل الأطراف.. «باعتبار كانت سياسة عبد الناصر الضابط قبل الثورة، والحاكم بعدها هي..» أن يقيم علاقات مع كل الأطراف، وحتى مع الحرس، وكان يرى أن إقامة العلاقات لاتعنى الخضوع ولاتعنى الصلابة..

ولكن، ومهما كان دور هذه الأطراف وتحالفها معه، إلا أن شعر في أي لحظة أنها عليه فلا يتقرب في القضاء عليها.. وكانت حدود طلع منشورنا كما قلت، وكان عبد الناصر لفرط حرصه يتسللها بنفسه من مسئول اتصال خاص.. في الموعد المحدد.. وفي المساء كانت سيطرة صغيرة تقف على كورتيش النيل بالروضة قبل قصر الناسترلى، وأمام عجلة القيادة شاب أسمر طويل يرتدى ملابس مدنية إسمه «موريس» (وكان موريس هذا هو عبد الناصر، ولعل هذا هو سر الإذاعة الحاخا بأن جمال كان عضواً في «مفتوح» وأن اسمه الحركي كان موريس).. ووفق الاتفاق كان شاب أرمى بحيد عن كل الشبهات يتكلم صلا لإصلاح الرايدى في شارع الرضة يسلك ملكون ملكوتها.. وهو واحد من كرادد «مفتوح» المرقق بهم، يلتقط من السيارة ليسلم «موريس» لثقافة.. لم يكن ملكون يصرف من هو «موريس»، ولا مصادا في اللقائات التي سلمها صرا لا له. وبعد قيام الثورة شاهد ملكون صورة «موريس» قلاً الصفت.. وأيقن أنه أسهم إسهاماً تاريخياً في إنجاح الثورة.. لكن زوره هنا لم يدم طويلا. فما لبث البوليس أن قبض عليه مع زملائه المستولين عن طبع المنشورات، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات قضاها كاملة..

وأدرك عبد الناصر دور الإعلام والصحافة في فرض سلطته وتنفوذه، فحرص على إصدار جريدة تنظف لسان الثورة

«الجمهورية»، واختر لها رئيس تحرير لهماً هو حسين فهمي، وكان «حسين فهمي» في ذلك الحين واحداً من أقرب المقربين إلى عبد الناصر، وتولى السادات مستورلة الادارة في الجمهورية. وكان عبد الناصر يتوجه كل مساء إلى دار الجمهورية لورابعات كروشيت والتأشيت والتعاون الرسمية. وقد ظل عبد الناصر طوال فترة حكمه حرصاً على أن يقرأ الطبيعة الأولى من كل الصحف اليومية ويراجعها بنفسه، ثم يصدر تعليقات قسوة بأية ملاحظات يراها لستم تعديل الطبعات التالية على أساسها..

وبعد عودة خالد محيي الدين من منفاه في أوروبا استقبله عبد الناصر وطرح عليه اقتراحاً بأن يصدر خالد جريدة مسائية.. «ولما أبهت وهشيت قال: إن البلاد العربية فيها جرائد يسارية وعيب أن مصر لا يكون فيها جريدة يسارية.. وأنت أفضل من يصدر مثل هذه الجريدة. وأردف قائلاً: بس صا كرتش يسارية زى خالد بكناش، عايزين جريدة يسارية معدلة. قلت: ولما مسائية؟ فقال بصرامة واضحة، لكن تكون معدرة الانتشار والعائير».

لهبرالون.. ضد الديمقراطية!

أما الدرس الثاني الذي يركز عليه خالد محيي الدين هو استبداده الواضحة في الحاضر والمستقبل فهو مرفق جماعة المثقفين، أو على الأصح «جماعة من المثقفين» قضية الديمقراطية.

ولقد ظلت قضية الديمقراطية السياسية، والتي كانت أحد أهداف الثورة السعة، قضية خلاقية منذ قيام الثورة وحتى اليوم. وفى المرحلة من ٥٢ إلى ١٩٥٤ واجهت الثورة اختبار الديمقراطية مرتين. الأولى عقب تنازل الملك عن العرش في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ أى عقب قيام الثورة بثلاثة أيام، والثانية أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة.

ولنترك خالد محيي الدين يحكى أطرافاً من الأزمة الأولى.. القضية بدأت عندما دخل الضباط إلى دهايز الحكم المعقدة وتعقدوا المشاكل الدستورية والفقهية، فقد انضخ أن المستور لايتضمن أى نص يقيد إمكانية تنازل الملك عن العرش، فبعد أورد المستور حالتين فقط، أوردهما حصراً، هما المرض والفاقة. ووقع الجميع في المأزق. فقد كان من الضروري أن يدعى مجلس النواب ليعاود على قرار التنازل، وعلى تشكيل

الديمقراطية قد تقلب ويقلبون .. وقد انتلب بالقلوب والبالع عليهم وعنفوا ضدهم. .. ثم يقرول خالد بمرارة: «هكذا أدى الخبراء الديمستوريون الذين اشتهروا للأسف بأنهم ليمبرالين دورهم في متناولة الدستور والحياة النيابية بهماراة فائقة».

إما... وإما...

أما الأئمة الثانية أو اختصار الديمقراطية الثاني فقد جاء في مارس ١٩٥٤ عندما تفجر الصراع داخل مجلس قيادة الثورة وداخل القوات المسلحة وكاد القتال يتفجر مسلحا بين الثوار، ويوجد الجسم المثل - أو هكذا بنا الأمر - في الديمقراطية، وصدرت قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ الشهيرة، والتي تقضي بعقد جمعية تأسيسية منتخبة في يوليو ١٩٥٤ تقوم بمناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره، والقيام بحملة البرلمان إلى أن ينتخب البرلمان الجديد وفقا للدستور، وإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، وأن ينظم الدستور الجديد كيفية تنظيم الأحزاب. ولكن سرعانا تم التراجع عن قرارات مارس، ووضعت الديمقراطية في مواجهة الثورة.. فلوما ديمقراطية مطلقة، وإما سياسة الحزم واستمرار الثورة. إما حريات كاملة وتخليها عن دورنا وإما أن يصره مجلس الثورة ليمارس كل سلطاته بحزم. ومرة أخرى انحازت قطاعات من جماعة المثقفين ضد الديمقراطية.. **والثالثة** الوسطى مثلا كانت تخشى من عودة الحياة النيابية والأحزاب... «ولهذه من المزم أن أقر أن الآخرين المسلمين لم يتبدوا بعد الحياة النيابية بل تحفظوا على عودتها بعد الإخراج عنهم في ٢٦ مارس ١٩٥٣... ولابد من الإشارة هنا إلى أن مصطفى وهلي أمين وغيسرهما من كبار الكتاب في الأوامر والأخبار» و«الجمهورية» كانوا يبدون مواقف عبد الناصر، وكانوا يروجون لفكرة «أما... وإما»، ومن ثم فقد كانوا رافدا هاما من روافد التفكير المصادى للديمقراطية... وبدأ عبد الناصر في «عملية تحقيق للأمانى القومية على حساب الليبرالية والديمقراطية الحققة» ورغم هذا المحرر لهذه الجماعة من المثقفين ، فإن خالد المحرر الذين يسجل وقوف الشيوعيين والرفديين مع

مجلس الرصاية على العرش. واقترح البعض دعوة مجلس النواب لإجبار هذه المهمة ثم يعل على الفور. ذلك أن استمراره سوف يعنى عودة حكومة الوفد فورا. لكن وحيد وأفت أفهم الضباط أن دعوة مجلس النواب ثم حله، سيمضى وفق أحكام الدستور ضرورة إجراء انتخابات نيابية في ظرف ستين يوما. وكان رأى وحيد وأفت يفرضه أمام مستشارى مجلس الدولة أن التنازل مثل الرضا والرفاة، أى صرة لأن الدستور ملكى لا يمكن أن يأتى فيه التنازل، ولذلك كان لابد من تطبيق حالة التنازل مثلها مثل المرض والرفاة، أى صرة مجلس النواب لإقرار الرصاية، أما باقى المستشارين فقد كان رأيهم أنها حالة جديدة تستدعى رضحا جديدا يمكن فيه اعتبار مجلس الوزراء هو السلطة التشريعية، وهو الذى يعين مجلس الرصاية نهاية عن مجلس النواب..

.. والمقرر للهيئة أن أكثر من طرنا من دعوة البرلمان الوفدى أو إجراء انتخابات جديدة كان عبد الرزاق السنهورى باشا رئيس مجلس الدولة، وسليمان حافظ وكيل المجلس. كما كان على ماهر رئيس الوزراء، ضد دعوة البرلمان وضد إجراء انتخابات جديدة. ودهش الضابط الشاب إذ وجد أساطين القانون الدستوري، الذين طالما اعتدوا على الدستور والبرلمان كانوا يستعشون الضباط ويحرضونهم على تجهيل الانتخابات ورفض اجتماع مجلس النواب، ومن ثم تأجيل قضية الديمقراطية..

وقضى خالد محوى الدين مع هذه الظاهرة المثيرة والمؤسفة، فيقول: «ويكتفى القول بأن أغلب من اساطيرنا بالضرورة من مستشارين ومن قوى سياسية كانوا يعملون جميعا من أجل استمرار العسكريين في الحكم، وضد الديمقراطية والبرلمان. قلت إن السنهورى وسليمان حافظ وقضى وضوان كانوا يشجعون الضباط على تحدى الدستور والديمقراطية بحجة أنها ثورة وأن للثورة قانونها الخاص. كذلك كان الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستوري يشجع هذه الاتجاه أيضا، ويقول أنه لا مبرر للتصريح بالنصر، وأن البلد في وضع ثورى وحاجة إلى خطوات ثورية وإلى فكتسه ثورى. والإخوان المسلمين كانوا يشجعون هذا الاتجاه كذلك، وربما بأمل ضرب كل القوى السياسية بالأخرى، ثم بعدها يتمكنون من احتواء الثورة ، ناسين أن اقتصاد

الديمقراطية - وإن نقد هجومهم الضار على مجلس قيادة الثورة وعلى حركة الجيش وضباطه - ومظاهرات الطلبة فى الجامعة، ووقوف «المصري» و«روز اليوسف» و«الجمهورية المصرية» ضد الدكتاتورية، وكذلك نقابة المحامين.

ويعم ذلك تفتى وقوف قطاعات من المثقفين، خاصة بعض رجال القانون والكتاب والصحفيين والسياسة والمثقفين للعمل العام، ضد الديمقراطية السياسية درسا هاما من الدروس التى يجسدها كتاب «... والأنا أتكلم»، وكما سبق القول فهو درس للحاضر والمستقبل. فرغم أن موجه الديمقراطية وحقوق الإنسان كاسعة فى العالم، فإن جماعة المثقفين المصريين الذين يقبلون التفسير فى الديمقراطية بجميع شتى، ويقفون عمليا ضد التعددية والتداول السلمى للسلطة عبر صندوق الانتخاب، وديمقراطية المنظمات النقابية والجمعيات، ويغضون الطرف عن انتهاك حقوق الإنسان وشيوع التعذيب، ويضعون تحقيق الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى مواجهة الديمقراطية، ويروجون لقنولة التفسير من داخل الدولة وفى ظلها.. إن هذه الجماعة تتزايد فى صفوف المثقفين على الأمام، بينين ولبراليين ويساريين، وهذه ظاهرة شاية فى الحظيرة، ولتحتاج إلى تأمل ومواجهة.

وربما نجد تفسيرا لاستفعال هذه الظاهرة فى سيادة نظام الحزب الواحد والفكر الشمسولى - وماحقته من مجاحات فى الستينات - منذ قيام الثورة فى ١٩٥٢ وحتى اليوم تقريبا، وبالتالى سيطرة الدولة كوالى ٤٠ عاما على كل شئ فى حياة الناس، أيضا قد نجد تفسيرا آخر فى سيادة الحاحية النظمية فى السبعينات والثمانينات وتأثيراتها السلبية على جماعة المثقفين وما أشاعته من تخريب فى مفردنا.

ثم حالة الذعر التى أصابت البعض خاصة اليسار - من انهيار الاتحاد السوفيسى والأطعمة التى كانت قائمة فى أرباب الشرقية والاحصاء بأن الأرض تنهار من تحت أقدام اليسار، ولذى نفس الوقت صصره المروجة الفلامية التى تقتصر بالدين، ولعل الأجزاء القادمة من مذكرات خالد محوى الدين - والتى وعدنا بها - تساعد فى تقديم إجابات على هذه الأسئلة من واقع تجربته الحية التى مازالت مستمرة حتى اليوم، والتى تأمل أن تتواصل طويلا.



نوقشت يوم ٥ فبراير الماضي رسالة ماجستير تناولت دور حزب التجمع في الحياة السياسية في ظل نظام التعددية المقيدة ونالت الباحثة معدة الرسالة إيمان محمد حسن درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير ممتاز من جامعة القاهرة. أشرف على الدراسة د. على الدين هلال رئيس قسم العلوم السياسية. شارك في الحكم على الرسالة د. نوفين مسعد الاستاذ المساعد بالكلية، محمد سيد أحمد المفكر والكاتب المعروف وأمين اللجنة السياسية بحزب التجمع «سابلنا».

حضر خالد محوى الدين رئيس حزب التجمع، وعدد كبير من قياداته مناقشة الرسالة التي كان عنوانها (وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة ودور حالة حزب التجمع).

د رسالة ماجستير تطرح قضية جهادية التجمع

لماذا لم يتم التجمع بوظائف الحزب بشكل كامل؟

* إن التغيرات الضخمة التي لحقت بالفكر الاشتراكي وانتهاء وريثة دولة الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا الشرقية نحو الأخذ بالتطبيق الليبرالي الغربي لمفهوم الديمقراطية يشير أكثر من علامة استفهام حول مصداقية الأحزاب اليسارية.

* إن المجتمع المصري يحتاج مرحلة هامة تتميز بمزيد من التحول نحو إعمال آليات السوق، وأن هذا الوضع يجعل التجمع في حضم الجدول الدائر حول بعض القضايا مثل

تناول نشأة التجمع والإطار الفكري والهيكلي التنظيمي والعضوية داخل الحزب، وصيغته وأزمة الولاء المزيج والقضايا الخلاقية. وتضمنت المباحث من الخامس إلى الثامن دراسة تطبيقية على التجمع بشأن وظائف الأحزاب في ظل الديمقراطية المقيدة.

لماذا التجمع؟

أرجعت الباحثة اختيارها للتجمع كحالة للدراسة إلى مجموعة من الاعتبارات هي:

قسمت الباحثة الدراسة إلى ثمانية مباحث، تناول الأول التعريف بمفاهيم الديمقراطية الليبرالية، والتعددية السياسية، والتعددية المقيدة. وتضمن الثاني وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة، وهي وظائف تجميع المصالح والمشاركة السياسية والتجديد السياسي والتنشئة السياسية. وشمل الثالث الإطار التاريخي لعملية الانتقال نحو التعددية في مصر، وخصائص التعددية المقيدة. أما الرابع فقد

الانتقال إلى التعددية

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة بخصوص عملية الانتقال نحو التعددية السياسية المقيدة في مصر، وبخصوص وظائف حزب التجمع خلال الفترة موضع الدراسة.

وذكرت الدراسة إن عملية الانتقال كانت نتيجته للتفاعل بين المراحل الداخلية والخارجية المتصلة في تنامي المطالبة الشعبية بالديمقراطية بعد هزيمة ١٩٦٧، والفرار السياسي نتيجة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره شخصية «كاريزماتية»، وضعف الاتحاد الاشتراكي كت تنظيم سياسي، والتحول إلى سياسة الانفتاح الإقتصادي، والانفتاح على الغرب وخاصة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إدراك القيادة السياسية لهذه المراحل.

وأضافت أنه نتيجة لأن الانتقال جاء بمبادرة من القيادة السياسية، فقد تم بصورة تدريجية ومتسلسلة، ولم تستطع الأحزاب التي سمح بتأسيسها أن تكون معبرة عن كافة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع المصري، وحرص النظام على حصار حرية التعددية المجمعة من القسوة والضوابط والقيود الواقعية التي كان من شأنها ضمان استمرار هيمنة السلطة التنفيذية.

وحول نشأة التجمع وتطوره قالت الدراسة: إن القيود التي فرضت على تعدد الأحزاب أدت إلى أن يتشكل التجمع وفقاً لصيغة تتسم بإنضمام تيارات سياسية ذات توجه يساري، وذات ولايات إيديولوجية مخفلة، وحدت بينها في البداية سياسات السادات التي اتسمت بالحدة والمواجهة والتعقب البوليسي وتضييق قنوات الاتصال واقتحام المقرات.

وأضافت الدراسة أنه بتولى الرئيس مبارك السلطة، واتجاهه إلى تخفيف حدة المواجهة بين مؤسسة الرئاسة وأحزاب المعارضة، تبلور تيار معتدل داخل التجمع هو التيار «التجسيمي» الذي يدين بالولاة لصيغة التجمع فقط. فبدأ التباين بين مواقف التيارات المكونة لـ «التجمع» في الظهور خاصة بعد انتخابات ١٩٨٤. وزاد التباين بعد انتخابات ١٩٨٧. وأدى الصراع إلى تفسير رئيس تحرير الأعالى، ومديري

والثلاثون/مارس ١٩٩٣ <١٩>



إيهان محمد حسن

قضى إعادة توزيع القوة، وإعادة تنظيم علاقة الفئات الاجتماعية ببعضها البعض. * إن التجمع ارتبط ببراك الإجماع نحو التعددية السياسية في مصر منذ عام ١٩٧٦.

* إنه من أنشط الأحزاب في المجال الثقافي والفكري من حيث إصدار الوثائق والجرائد والمطبوعات. * إنه حزب ذو طبيعة خاصة من حيث التركيز الاجتماعي، حيث يضم قوى وتيارات متعددة مما انعكس على هيكله التنظيمي وقدراته، وأساليب عمله الجماهيري. ومن حيث إطاره الفكري، فهو حزب مجتمعي الأيديولوجيات. ومن المتوقع أن يختلف دوره عن أدوار الأحزاب الأخرى، وأن تتخذ علاقته بالسلطة السياسية طابعاً خاصاً.

* *

التجمع ينحاز بالكامل للعمال والفلاحين

محمد سيد أحمد:
المقارنة واجبة مع الأحزاب
الأخرى

* *

على الدين هلال:
التجمع حرص على
الاستقلال عن السلطة ودور
اليسار أن يكون ضميراً
للأمة.

التحرير. وأدى تغلب خط التيار التجميعي إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠ رغم مقاطعة أحزاب المعارضة الأخرى لها.

الوظائف

وشأن وظائف التجميع ذكرت الدراسة أن الوثائق الأساسية للحزب ومقرراته ومواقفه العملية تزكّد إنجازاته الكامل للصلال واللائحة (وظيفة تجميع المصالح)، وأن هذا انعكس في مواقف الحزب إزاء قضية المصالحة الإيجابية بين الملك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وعجا قضية تطوير القطاع العام. وأشارت الدراسة إلى إشكالية تواجه الحزب هي أن وجوده الجماهيري ضعيف وسط الفئات التي يعلن إنحيازه لمصالحها وقضاياها.

أما بخصوص أداء الحزب لوظيفة المشاركة السياسية فقد خلصت الدراسة إلى ضعف المشاركة بصفة عامة، فمسا برز الدور السياسي للحزب في مجال ممارسة النقد السياسي، من خلال جرعة الأهالي، ليعرض لقرارات النظام السياسي وسياساته، كما أن للحزب تراجيد إلى أوساط المثقفين وبعض الفئات المهنية (الصالحين- المحاصن- التجاريون) وبعض المنظمات والجمعيات النظرية.

وبالنسبة لوظيفة الحزب في التنشئة السياسية فقد اهتم بها الحزب، حسب ما ذكرت الدراسة التي أضافت أن الحزب وضع برنامجا طموحا لتحقيق أهدافه، وتعددت أساليب التشويق الداخلي. وأضافت الدراسة أن قيام الحزب بدوره في التشويق السياسي واجهه عددا من المشكلات أهمها ضعف الإمكانيات المادية للحزب وللردين، وعدم توافر الكادر التقني.

القيود- البنية- الحزب

فسرت الدراسة النتائج التي توصلت إليها بخصوص مدى قيام الحزب بوظائفه بثلاث مجموعات من العوامل، أولها المجموعة المرتبطة بالقيود الدستورية والقانونية والواقعية المفروضة على نشاط الأحزاب بها فيها «التجميع»، والتي تؤدي إلى تضال إمكانية تداول السلطة أو المشاركة

فيها. وثانيها مجموعة العوامل المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر وهو المحيط البيئي الذي يحيط بالتجميع. وثالثها العوامل النابعة من الحزب ذاته والتي خلصت من فاعليته في الحياة السياسية. ومن هذه العوامل الصراعات داخل الحزب، وضعف هيكله التنظيمي وقنوات الاتصال الجماهيري والإمكانات المادية.

المستقبل

وحول مستقبل «التجميع»، ذكرت الدراسة أنه يرتبط بمجموعتين من المحددات أولها نابعة من الحزب ذاته تتمثل في قدرته على مراجعة المعتقدات والمشكلات الداخلية خاصة المتعلقة بالديمقراطية الداخلية، وإعادة صف ثلث من القيادات، واستكمال الوحدات الأساسية خاصة في الأقاليم والمحافظات، ولزعة برنامج سياسي يتعامل مع التطورات الراحة مصرنا وعربيا ودوليا وثانيها يرتبط بتطور النظام السياسي المصري، لتخفيف القيود المفروضة على التعددية من شأنه إعطاء فرصة أفضل للتجميع، وغيره من الأحزاب، لدعم وتعميق دوره في الحياة السياسية.

المقارنة مطلوبة

وفي تعليق على الرسالة، قال محمد

القيود والضوابط

والممارسات واستمرار هيمنة السلطة التنفيذية.. حاصرت

تجربة التعددية الحزبية

* *

ضعف الوجود الجماهيري بين الفئات الشعبية.

سيد أحمد، إن التجميع أجحف حقه قليلا لعدم عقد مقارنة- كانت واجبة- بينه وبين الأحزاب الأخرى، لتحديد وضعه النسبي. وأضاف أنه يجب أن يتم تناول الأمر بقياس تقييم التعددية وليس بقياس التعددية فقط.

وقال محمد سيد أحمد أنه كان يجب طرح تساؤلات وإجابه عليها مثل هل التعدد لإطلاق الحريات؟ أم التمسك لمعارضة؟ وهل التعدد استمرار للنظام الشمولي بطريقة أم؟ أم أن التعدد نتيجة لأنه تقرر ظهور على مراحل، وأضاف كان يجب طرح هذه الصراعات باعتبارها عناصر أساسية في تحديد التعددية المقيدة.

وأضاف محمد سيد أحمد، إن الوضع المحيط بالكيانات يفرض عليها محاولة توظيفها أكثر من محاولة إبطالها، وأن التجميع يطرح جماعيته كحزب ولكن هل يصح جعلها؟ وقال محمد سيد أحمد إن الدراسة لم تتناول شخصية خالد محيي الدين بالرغم من الكافي ورغم أنه من الصمم الحديث عن التجميع الذي يضم تيارات مختلفة دون وجود شخص خالد محيي الدين.

وطرحت د. ثنين مسعد تساؤلا بشأن مستقبل التجميع بعد إنشاء الحزب الناصري وأجابت الباحثة بأنه من الصمم التمكن المستقبل لكن يوجد ناصرين ذابوا في صيغة التجميع، وأن خروج المزيد من الناصرين قد يجعل الحزب ذو صيغة أكثر ماركسية.

وقال د. علي الدين هلال إن التجميع هو الحزب الوحيد الذي لا يقل امتدادا مباشرا لحزب سابق، وأن له تواجد أيدلوجيا يعني أنه تحالف لمجموعة من الأفكار والتوجهات السياسية، وإنه كان حريصا على الاستقلال عن السلطة.

وأضاف د. علي الدين هلال إن لليسار في مصر دورا تشقيفا وتعليميا، وفي طرح أفكار جديدة تلقاها قوى أخرى لها استمدادات جماهيرية لتتبنها، وإن اليسار ليس له فرصة سواء يبرجد تداول للسلطة أم لا يبرجد، وأن دور اليسار يعد بمثابة ضمير، وأن هذا لا يقل من دوره بأي حال من الأحوال.

وقال أن الأفكار الجديدة تأتي دائما من الحزب الصغير لأنه ليس لديه ما يخاف عليه وأن الأحزاب الكبيرة دائما محافظة بالضرورة لأنها إلتلاقات ولها مصالح تخشى عليها.



الهيئة الوطنية شعار مختلف عليه

«العمل على تحويل شعار إقامة «التحالف اليساري الديمقراطي» بين التجمع وكافة القوى والشخصيات الناصرية والشيوعية إلى حقيقة واقعة كنزاة لجهة القوى الديمقراطية التي تتسع لحزب الوفد ولقوى من تيار الإسلام السياسي التي تخاف المنهج الديمقراطي».

من قرارات المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع الوطني
الوحدى - إبريل ١٩٩٢.

«...ومن هنا فإن الديمقراطية هي الحلقة الرئيسية لنضالنا السياسي الراهن. لأن كل إجهاد فيها سوف يساعد القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية على اكتساب مواقع جديدة، ويفتح الباب أمام المشاركة الشعبية الحقة، وينهي انحمار المستحيل بين..الحكومة وحزبها وأحزاب أخرى فقل اجتماعيا نفس الانحياز.. وبين القوى السياسية المستعرة بالدين التي تطرح نفسها الآن بقوة كبديل للحكم..وكلاهما لن ينفذ البلاد أو يخرجها من أزمتها، وإنما ينقلها بناء قطب أويديل ثان يضم كل قوى الديمقراطية والتقدم والعقلانية. وهي مهمة يضمها الحزب في رأس مهامه العاجلة».

برامجنا للتغيير-حزب التجمع الوطني التقدمي
الوحدى-تبرير ١٩٩٢.

«... المهام العاجلة..النضال لبناء جبهة ديمقراطية تقدمية تضم كافة القوى الساعية إلى التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي..تكون نواة لهذه السلطة المنشودة..»
«...محور سياسي يستهدف العمل المشترك مع كل الأحزاب والقوى السياسية في الساحة المصرية التي تقبل مبدأ تداول السلطة ديمقراطيا وتسعى من أجله وذلك في إطار إطلاق حق تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإدخال تعديلات دستورية على أسلوب وطريقة انتخاب رئيس الجمهورية وعلى كم مايجوزه من سلطات، وإلغاء كل القوانين والمراد القانونية التي تنتهك حقوق الإنسان والجهات العامة .
ويمكن في حالات محددة ،أن يمد هذا العمل المشترك لبعض القضايا الوطنية والقومية العامة »

قرارات المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي
المصري-نوفمبر ١٩٩٢.

في العدد قبل الماضي لليسار كان عنوان الموضوع الاختصاصي «مبهة وطنية وديمقراطية ضد الإرهاب والدولة البوليسية».

وبعد صدور العدد بأكثر من ثلاثة أسابيع قام الكاتب الصحفي «عبد الستار الطويلة» بالرد على صاحب موضوع اليسار دهر و حسين عبد الرازق ورئيس التحرير في رد «عبد الستار الطويلة» الذي نشرته مجلة روز اليوسف بتجدد الدعوة لمبهة من نوع آخر تكون مهستها مراجعة الإرهاب وتتحالف فيها قوى اليسار مع الحكومة وحزبها.. ثم قام بعدها حسين عبد الرازق بالتحليل وقال: إن الدعوة لمبهة وطنية وديمقراطية ضد الإرهاب المقصود بالدين وإرهاب الدولة البوليسية هو الموقف الصحيح لكلنا وجهان لعملة واحدة ولا يمكن أن نطلب أن يقرض على الشعب مقولة إما.. وإما.. إما الإرهاب المقصود بالدين وإما حكم قمعي متسلط فلا بد أن هناك بديلا آخر هو البديل الوطني الديمقراطي الذي يحول مصر إلى دولة ديمقراطية عصرية مغلظة من غطر انعكاس حزب واحد للسلطة وكافة صور النهج الشمولي والدولة البوليسية ومن خطر جماعات وأحزاب والعنف المتصرفة بالدين.

وهكذا عاد من جديد الموضوع الأثير لدى اليسار والحكومة.. وبدأت الحيرة تدب مرة أخرى في صفوف بعض أطراف الحياة السياسية..

وقضية المبهة والأفكار حولها كانت دائما هي شاغل قوى اليسار منذ تأسيس أول حزب اشتراكي في مصر عام ١٩٢٢.. وظلت شعارا أساسيا رفعت له فصائل اليسار وأحزابه قبل الثورة وبعدها.. وعلى أرض الواقع تحقق الشعار مرة واحدة عام ١٩٤٦ في تشكيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال والتي أسهم في تشكيلها بشكل بارز الشيوعيون وقتها مع الطليعة الوطنية.

ثم عادت الفكرة لتتفق لفترة وجيزة بين الشيوعيين وعبد الناصر في حرب السويس والمقاومة الشعبية في بور سعيد.. وكان آخر المجهات هو ما تحقق بعد خروج الشيوعيين من سجون عبد الناصر وانضمامهم للاتحاد الاشتراكي ومساهمتهم في تأسيس التنظيم الطليعي ولكنها لم تكن جهة قوى سياسية

منظمة بقدر ماكانت بين نظام وأفراد لهم انتماءات سياسية..

وبعد مرحلة الانفتاح وتشكيل الأحزاب عادت فكرة المبهة وطرحها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والشيوعيين لتكون في مواجهة الحكم وسياساته.. وتحققت بعض النجاحات التكتيكية في أكثر من مناسبة بين القوى السياسية (التجمع-الشيوعيين-حزب العمل-الناصرين-الوقد- الإخوان) لكنها

كانت أقرب للتنسيق من قيام جهة، وفرضها الواقع السادتي حتى انتهى بأداة أكتوبر، وقتها طرح المرعوم «عبد الرحمن الشراوي» وبعض اليساريين فكرة المبهة التي يقول بها عبد الستار الطويلة الآن.. وكانت أيضا ضد الإرهاب، ودارت معركة على صفحات الجرائد انتهت برفض الفكرة من جانب التجمع (والحكومة أيضا...).. لكنها ظلت كاسنة إلى أن طرحها عبد الستار الطويلة مرة أخرى بحجة أن التناقض الرئيسي الآن بين الشعب المصري وبين الإرهاب، مؤكدا أن غالبية اليسار تؤيده

فهل يتغير الموقف في التسعينات؟ هذا ماحاولنا تلمسه من خلال جولة استطلاع مع أطراف اليسار والوقد... من اليسار تحدث د. ولعت السعيد الأمين العام للتجمع... وصالح هدي أحد القيادات الشيوعية ونهيل الهلالي المحامي البارز وأحد القيادات الشيوعية المعروفة -د. حسام هسي استاذ الاقتصاد السياسي ومستول اللجنة السياسية في الحزب الديمقراطي العربي، والناصرى.. وأخيرا شيخ الرافدين إبراهيم فرج السكرتير العام لحزب الرافد-مع ملاحظة أن الترتيب السابق للأسماء يأتي وفقا لترتيب اللقاءات، ولا يعكس شيئا آخر.

وبداية فمعق الأزمة التي يرى بها المجتمع المصري لم يكن محل خلاف بين الأطراف الخمسة لكن كلا منهم له كلامه عن سبل مراجعتها وتحديد الحلقة الرئيسية في هذه الأزمة..

أبعد من الإرهاب والإرهاب المضاف..

حجر الزاوية عند الهلالي هو الهجمة الامبريالية الصهيونية وهي تتطلب مجابهة شاملة لا ينجذ ليها مجرد تلقاات المعارضة المتناثرة والموسمية ولا يمكن أيضا في رأي الهلالي فصل هذه المجابهة عن التصدي أيضا للمهام القومية والوطنية والاجتماعية والديمقراطية للشعب المصري ومن هنا تطل المبهة المقترحة أهدافا أشمل ولا يمكن أن تغفل في مجره للمجاهبة الشعبية للإرهاب والإرهاب المضاف.

ويقول الهلالي إن دوامة العنف المتصاعدة حاليا لا ينبغي أن تفقدنا النظر للأمر بشكل شامل ومتكامل.. والمسألة عند..

د. رفعت السعيد
(التجمع): المبهة الوطنية
الديمقراطية بمفهومها
العلمي الصحيح.. هدف
استراتيجي غير مطروح
الآن.



والظفيلة والفساد والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والمصالح ضيقة الألق للظفيلين والفتات الحاكمة، ويتخلص من كافة الممارسات والتضريعات الخائفة لحقوق الإنسان والديمقراطية والمجبهة بهذا الشكل غير مطروحة حالها

ومسألة الجبهة الوطنية الديمقراطية عند الناصريين فغير مطروحة أصلاً ويقول: حسام عيسى إن الظروف الحالية ليست مواتية لقيام أي جبهة من أي نوع بسبب أن الأطراف السياسية ليس لديها أي اتفاق استراتيجي على الخطر الأساسي والذي يتحدد على أساسه نوع الحليف السياسي.

والجبهة بعنوانها اليساري ليست مطروحة في حزب الرفد حيث يرى إبراهيم فرج أن الجبهة المطلوبة وطنياً هي قائمة بالفعل ضد الإرهاب لأنه أمر ليس سياسياً وإنما أمنياً ليس سلاسة كل سراطين أو على الأقل تهديد سلاسة أما الجبهة السياسية فيرى فرج أنها لابد أن تتشكل من أحزاب المعارضة القائمة فقط واستثناء الحزب الحاكم فيها أمر طبيعي لأنها تتعلق بالضغط على النظام القائم حتى يخضع للإرادة الشعبية.

اليسار .. والحكماء

وإذا كانت نواة الجبهة الوطنية الديمقراطية هي تحالف قوى اليسار والجمع والناصرين والشيعيين وهو ما تتركه وفاق التجمع والحزب الشيوعي المصري فإن حسام عيسى يرى بأن إمكانية ذلك صعبة خاصة في ظروف اقتراب التجمع من الحكومة والشيعيين من المهادنيين لهم أقرب للولاء من الناصريين في قضية التحالف. ويريد الأمر صعوبة ما يكتبه الشيوعيون في جريدة الرفد وصودر كتاب خالد محيي الدين ولا يخفى حسام عيسى عاملاً جوهرياً آخر في صعوبة التحالف وهو المرحلة التي يمر بها الحزب الديمقراطي الناصري وحاجته لوقت ليس بالقليل لترتيب أوضاعه الداخلية.

ويضيف حسام عيسى الدعوة التي أطلقها البعض للتحالف مع الحكومة لمواجهة الإرهاب بأنها دعوة مشيوية ويقول إن قضية الإرهاب هي طرح وهي تروج الحكومة وليس له أي علاقة بالواقع والمسألة عند الوليد والتجمع تقترب من ذلك. والأزمة عند حسام عيسى ليس لها علاقة



صلاح عدلي (الشيوعيون): تتحالف في مواجهة خصمين.. ولكن علينا أن نعرف من منهما أكثر خطورة.

شعارات التجمع الأساسية في هـ وقعت السعيد يقول أنها تستخدم بشكل خاطئ. كتمهيد سياسي وعلمي، ويضيف بأن الحديث عنها يعني الكلام عن قوى راعية في أن تتحالف معاً على مدى يمكنها من تحقيق إنجاز هو بالضرورة استراتيجي وهو قيام حكم وطني ديمقراطي. وهو يعني أن القوى المدعرة إلى الانضمام لها هي تلك القوى التي تقبل بتغيير جذري في بنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحويله إلى مجتمع وطني ديمقراطي يتخلص من العنصرية

إبراهيم فرج (الوفد)
تعديل الدستور بداية لأي
تحالف لتحقيق الديمقراطية.

ليست مسافضة بين إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد بمنطق قبول التعايش مع أهون الشرين فليس في الشر خيار ومن الساذجة في رأي أنه أن تتحالف مع شعولية قائمة دوماً لمخاطر شعولية قائمة دوماً عليه فالمطلوب في تقدير الهالتي بشكل عاجل هو جبهة ذات طابع تكثيفي تستعيد انتعاش مصر من حاضرها وليس تحديد صورة مستقبلها البعيد.

وهي جبهة تتسع لكل القوى السياسية والاجتماعية التي تنشأ التحرر من التبعية والخلص من الاستبداد السياسي وضمان حياة أفضل للجماهير الشعبية أي كانت منطلقاتها الأيديولوجية والفكرية وانتماءاتها السياسية. وبرنامج الجبهة في رأي الهالتي هو برنامج مرحلي يحدد اتفاقاً سياسياً وليس وفاقاً أيديولوجياً ويهدف إلى تخليص مصر من أغلال العنصرية ووطأة القهر البوليسي وجشع الاستغلال الطبقي ويحمي مصر من الانزلاق في أتون الاقتتال الطائفي أو الدني.

الجبهة الوطنية الديمقراطية
ليست الآن..

والأمر يختلف عند صلاح عدلي فالأهداف السابقة تعني مشروعاً وطنياً ديمقراطياً في مواجهة الامبريالية والصهيونية والبرجوازية الكبيرة والظفيلة التابعة وهو مشروع يتطلب إنجاز مهام وطنية واقتصادية وثقافية كبيرة وعسقية وبالتالي ليست مطروحة للتحقيق الآن. كما أن الوصول إلى هذا الشكل السياسي الراقي يقتضي وقتاً طويلاً في الإعداد والتحضير وتنظيم الجماهير في ظروف تتطلب كسبها بشكل ديمقراطي وفي إطار من التعددية السياسية وإمكانية تداول السلطة. ومن هنا فالمطروح بشكل عاجل للإطلاق نصرة لتحقيق هذا المشروع الاستراتيجي هو كسب معركة الديمقراطية وتجربة الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وحتى ثورة يوليو تقول بأن أي منجزات وطنية وتقدمية لا يمكن الحفاظ عليها بدون حماية ومشاركة الجماهير الشعبية على أساس من الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ويجب في رأيه ألا تقسم مواقف القوى السياسية من منظور واحد فقط هو موقفها من الامبريالية بل يجب أن ننظر إلى موقفها من قضية الديمقراطية قولاً وفعلًا.

وإذا كانت الجبهة الوطنية الديمقراطية أحد



نبيل هلاوي

(الشيوعيون):

الجبهة تتسع لكل القوى
التي تنشأ التحرر من
التبعية والخلاص من
الاستبداد السياسي وضمان
حياة أفضل للجماهير..

بالإرهاب فهي من صنع الفئة التي
تحكم.. ولهم الإسلاميون الذين
لا يحكمون والحكومة تروج لقضية
الإرهاب حتى ينسى الناس ما فعله
النظام بمصر.. والأزمة تكمن في
طبيعة النظام الرأسمالي والشروع
الاجتماعي المطروح الذي يولد
الإرهاب وكافة الظواهر الأخرى من
بطالة وتدني مستويات المعيشة
ومعدلات النمو والتفاوت الهائل
لتوزيع الدخل وامتصاص الفائض
إذا كان الإرهاب عنصرا ثانويا وتابعا
لأزمة المجتمع إلا أن صورته عاد ومع ذلك
ينبغي وضعه في مكانه الصحيح ومواجهته
تستلزم أشكال كثيرة لا يستطيع النظام أن
يقوم بها وعلى رأسها الخلاص من التبعية
والفساد التي تنتفع منها الفئات الحاكمة.
وعلى نفس خط حسام عيسى يقول
نبيل الهلاوي إن كلام البعض بأن التناقض

مع الإرهاب الديني والجماعات الإسلامية هو
التناقض الرئيسي وإن الفاشية الدينية هي
الخطر المرنى هو كلام خاطئ..
وهو في تقدير الهلاوي أن هذا الكلام هو
الوجه الآخر للمقولة التي يروجها آخرون.. إن
الصعود المرتفع هو التصاري والعلمانيين
والمليدين.. والتناقض الأساسي عند الهلاوي
كان وسيظل الاستبدادية العالمية بقيادة
الولايات المتحدة والصهيونية العالمية وركزها
المحليين الذين يخدمون ويتفادون مسخطات
هذا العدو.

التحالفات التكتيكية

وإذا كان د. حسام عيسى يرى أن
التحالف مع الشيوعيين يقتضون من الطرح
الحكومي في قضية الإرهاب ويتفق الهلاوي
في أن الفاشية الدينية ليست مطروحة
للتناقض فإن الجانب الآخر له كلامه..

يقول د. رفعت السعيد إن البعض
يخطط بين الجبهة الوطنية الديمقراطية وبين
التحالفات المحدودة والمؤقتة.. فنحن نتحالف
مع بعض الأحزاب مثلا حول قضية عدم
ترتيب الانتخابات ولا أقول الديمقراطية وقد
قبلنا الجلس مع حزب العمل لتناقض وتعمل
ضد تزوير الانتخابات رغم أن حزب العمل
يرفض من حيث الجوهر الديمقراطية
التي تصحدها عنها وكل تيارات
القاسم اليساري فكله وقوة مناقضة
للديمقراطية كما نفهمها نحن.. وتحالفنا
مع حزب الوفد حول نقاط ديمقراطية محددة
بينما تختلف معه إلى حد المحصورة في
القضايا الاجتماعية والاقتصادية ابتداء من
قضية مجانية التعليم ومرورا بالإصلاح
الزراعي وانتهاجا بالوقوف من التأميمات
وحقوق العمال والفلاحين والفقراء.. عامة.

وفي هذا الإطار وبهذا الفهم أسهمت مع
بعض كبار المفكرين مثل سعيد الشاذلي
وسميلا حنا ويوتان لهيب وثق في
الدعوة لتأسيس اللجنة المصرية للوحدة
الوطنية وجلس في هذه اللجنة أناس مختلفوا
ال فكر والموقف والمنطلق لكنهم يتفقون فقط
حول قضية مواجهة الإرهاب وضمت اللجنة
مشتقين ومفكرين وأدباء وفتانين وصحفيين
ونواب بينهم أعضاء للحزب الوطني ويسأل
د. رفعت السعيد هل هذا التحالف معاد
لصالحه الوطن أم مفيد له ويوجب إنه مفيد.
ويبقى السؤال عن أخطاء الحزب الحاكم
والإجابة سهلة عند رفعت السعيد فيقول
وجل سكنتا على أخطاء حزب الوفد وحزب

العمل.. نحن نتحالف ونجلس معا ونتنقد في
الوقت نفسه سواء حزب الوفد أو العمل أو مع
أشخاص ينتمون بالضرورة للحزب الوطني
الحاكم.

ويؤكد أن التطهير من الجلبوس مع
أشخاص يتفقون معا في موقف معين هو
موقف ضيق الألق لا يلجم قضيتكم المحددة
التي تدافع عنها ويرى السعيد أن هناك مقولة
خاطئة تدعي أن الثورة والمعارضة الحقيقية
تكون بصدمة القسا.. بأي من أعضاء الحزب
الوطني حول أي قضية حتى لو كانت قضية
مفتق عليها وعلى خطورتها

ويشرح صلاح عدلي بين الاتفاقات
المؤقتة التي يمكن أن تكون مفيدة في مواجهة
الإرهاب والتسيير بالدين وبين تحالفات
استراتيجية طويلة المدى ويستعد عدلي من
الأخير قوى الحزب الحاكم أو التيارات
والأحزاب الليبرالية وصحافات
الإسلام السياسي.. لأن هذه القوى تناقض
مصالح الطبقات التي تلتها جذريا مع المصالح
الاستراتيجية للحلف الوطني الديمقراطي
بالذي يمثل مصالح الطبقات الكادئة.

ويقول عدلي انطلاقا من أن قضية
الديمقراطية في إطار الدولة المدنية والحفاظ
على الوحدة الوطنية هي المهمة التكتيكية
المباشرة اليوم فإن التحالف المطلوب هو تحالف
واسع يضم كل القوى الديمقراطية في
المجتمع.. وهو تحالف تكتيكي في
مواجهة خصمين واضحين هما
الجماعات المتطرفة بالدين
(السياسية والإرهابية)
وأنصار الدولة الدينية والسلطة
الحاكمة بما تكرسه من ممارسات
مناقضة للديمقراطية ولكن علينا أن نعرف
بالضبط في اللحظة المناسبة من هو الأكثر
خطورة.

وفي رأي عدلي أن الجماعات المتطرفة
بالدين هي الأكثر خطورة اليوم على ضوء
التفسيرات التي حدثت في مسلكتهم في
الساكنين الماضيين وعلينا الاستفادة من أي
امكانيات داخل النظام لإحداث إصلاحات
تتيح مناخا أفضل للنضال وتشجيع أي
مواقف إيجابية تبرز داخله لمواجهة الإرهاب
وتوسيع نطاق الديمقراطية طالما أن المرحلة التي
نعيشها مازالت بعيدة عن مرحلة النضج اللازم
للتغيير الجذري.

وعلى ذلك فالهدف الأساسي عند
عدلي هو توسيع أرض المعركة من
أجل الديمقراطية وهي السبيل لوقف

الإرهاب والممارسات القمعية للسلطة.

ونسأل حسام عيسى عن إمكانية قيام جهة من أجل الديمقراطية فيقول إن الناصرين ليسوا طرفا في أي جهة للديمقراطية وأسباب ذلك أن منهجهم الديمقراطي عند حسام عيسى هو المستوى الاجتماعي والسياسي معا ومن الاستحالة في رأيه أن تطرح واحدة دون الأخرى ولا يمكن أن يضم التحالف قوى تتفق مع العدالة الاجتماعية وأخرى تلتف ضدها.. وعلى النقيض من عدلي يرى حسام عيسى أن القضية الأساسية هي القضية الاجتماعية والتي يحد الإرهاب مظهر لها مثل الفساد والتفاوت الطبقي وتدهور القيم.

الدستور .. أولا

في الولد تنطلق قضية الديمقراطية من مطلب أساسي بتغيير الدستور. وهو نقطة البدء نحو إقامة ديمقراطية حقيقية. يقول إبراهيم فرج ليس طبيعيا ولا مستحسنا أن ينص الدستور الذي يحكم الشعب المصري على أن نظام الحكم هو النظام الاشتراكي وأنه يقوم على تحالف قوى الشعب العامل وأن الشعب يملك وسائل الانتخاب في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة أنها طُلقت هذه المبادئ. وعادت إلى النظام الرأسمالي وتعهد الأحزاب والاقتصاد الحر.

ومن الطبيعي أن يطالب الولد بالغاء الدستور القائم ووضع دستور جديد يعكس هذه المبادئ الجارية. ويرى أن الدعوة لأي تحالف ينهني أن تبدأ بذلك وحتى نستطيع منها أن نحقق مطالبنا الديمقراطية في انتخاب مباشر لرئيس الجمهورية من بين عدة مرشحين وحظر الترشح لمعضوية البرلمان لولاي الدولة والقنصل العام وصيغة تشكيل الأحزاب دون قيد أو شرط وغير ذلك.. ولا ينسى فرج أن ينثر إلى أخصبة جبروت قدر مشترك من المبادئ.. والأفكار بين الأحزاب التي ستجتمع في هذا التحالف وهو لا ينسى استبعاد الحزب الحاكم من التحالف الذي سيكون هدفه الضغط عليه من أجل التغيير.

نعم.. ولا.. لتغيير الإسلام السياسي

وكلام فرج عن القدر المشترك من الأفكار والمبادئ.. بين الأحزاب في التحالفات يطرح قضية أطراف أي جهة مقترحة.

من جانب نهيل الهلالي يرى أن الجبهة المقترحة يقفها هو لمواجهة العدو الأساسي وهو الامبريالية والصهيونية العالمية وركزها المحليين الذين يخدمون ويتقنون مخططات هذا العدو وهو خطر يستهدف فرض الهيمنة المظلمة العسكرية والسياسية والاقتصادية وتحطيم مقومات الهوية العربية من تاريخ وحضارة وثقافة ومن هنا فإن الجبهة المقترحة تصنع لكل من يرفض التهجبة السياسية والملائمة الخاصة مع أمريكا ومع العدو الصهيوني ورفض التجمعة الاقتصادية ويقبل النضال ضد برنامج صندوق النقد الدولي ومن أجل تنمية مستقلة يكون المستفيد الأساسي هو الجماهير الكادحة. أيضا تصنع لكل من يرفض التهر البروليس و يتنازل من أجل انفساجرة ديمقراطية تفتح الطريق نحو تحول ديمقراطي شامل.

ومفهوم الاتصاع عند الهلالي يمكن أن يضم بعض أطراف تيارات الإسلام السياسي ويسور الهلالي أن فلسطين وجنوب لبنان يشهد كفاح أحزاب وقوى إسلامية كتفا إلى كتف مع أحزاب وقوى علمانية ضد العدو الصهيوني المشترك ولأثر هناك لأي تعصب ديني أو طائفي.

في الولد لم تعرض إبراهيم فرج لتسمية القوى السياسية التي يعتقد أن يضمها أي تحالف واكتفى بالإشارة بهدف الولد من الديمقراطية وتغيير الدستور ومن شاء الانضمام فليقبل ومن شاء الانتماء فليتعهد.

وفي وثائق التجمع تقول لورا الموزر الفالتر أن الجبهة تصنع لكل القوى بما فيها الإسلامية التي تقلل الجهار الديمقراطي. لكن د. رفعت السعيد يوضح المسألة بقوله لا توجد آساني علي الساحة السياسية والجبار الديمقراطي يعنى أن

د. حسام

عيسى (الناصرين): القضية

الأساسية هي القضية

الاجتماعية، ولسنا طرفا في أي جهة ديمقراطية.

ترافق القوى المتأسلة على المنهج الديمقراطي والمراقبة عليه تعنى انتخاب برلمان يكون له حق التصريح فهل يوافقون على ذلك أم يحتكرون لأنفسهم حق التصريح باعتبارهم أصحاب الحق والمقد في الإسلام. والديمقراطية تعنى التعددية الحزبية والتبريل يتداول السلطة فهل يقبلون ذلك أم يعتبرون أن وصارهم للسلطة نقسبا للإسلام لأن من يسمى لإبعادهم عنها معاد لحكم الإسلام ومن ثم يستحلون دمه.

ويقول أنهم شهر ديمقراطيون بهذه المصايير بدليل تأييدهم المطلق للأطعمة الاستبدادية والديكتاتورية سواء في إيران أو السودان والتي ترفض التعددية الحزبية أو تداول السلطة وقيام مجلس منتخب له حق التشريع.

أما صلاح عدلي فيقول إن الولد من الامبريالية والصهيونية لا يمكن وحده لتحديد أطراف الجبهة ولابد من ربط ذلك بقضية الديمقراطية ويرى أن أنصار هذا الرأي يتبعين موقفا سياسيا جامعا لا ينظر إلى الجيد الذي طرأ على العالم ولا يلقى الدروس لذلك فهم يذهبون إلى ضرورة التحالف والحماز مع الجماعات الإسلامية المتصرة بالدين في إطار مقولة أن الخطر القائم هو السلطة (الحاكمية) أكثر خطورة من الخطر القادم (الجماعات) وتصبح إستراتيجية لتتجرع بعد ذلك للجماعات هي المهمة العاجلة دين أي إدراك لميزان القوى بين اليسار والجماعات ودون دراسة مواقف هذه الجماعات عندما وصلت للسلطة في السودان وإيران، ولا يستوعب أصحاب هذا الرأي أيام ظهور الفاشية في أوروبا ويقول هل يتبعين علمنا أن نذبح لنا جدينا بافها لكي نكتشف أن الخطر القادم يمكن أن يكون أكثر عدوانية وفراصة مما يدفع بنا إلى العصر الوسطى مرة أخرى.

ويؤكد عدلي أن الكلام عن أفضة معقدة ومضطربة في التيار الإسلامي السياسي غطا والفرق بينهما هو فقط في الأسلوب ولكن الهدف واحد وهو إقامة الدول الدينية التي بالقطع سرف تقارس الإرهاب المادي ضد جميع المحصور وفي المقدمة منهم القوى اليسارية والديمقراطية والعقلانية كما أن العنف ومعاداة الديمقراطية والعلم مكن أصيل في فكرهم وتبني الجبهة مطروحة رغم إختلاف والتفرع في رؤية كل لوصول حتى إشار آخر.

أحمد الحصري

اليسار/العدد السابع والثلاثون/مارس ١٩٩٣/٢٥

شبح سبتمبر جديدي يخيم على سماء مصر

بعد قانون الأحزاب ، مر قانون النقابات ، والبقية تأتي..

اعتصام احتجاجي في اجتماعها يوم السبت ٢٠ فبراير، بينما دعت معظم النقابات المهنية إلى اجتماعات طارئة لجمعياتها العمومية يوم الجمعة ١٩ فبراير، كما وجه المؤتمر العام للنقابات المهنية الدعوة لمسيرة احتجاج ضد قانون النقابات المهنية إلى قصر عابدين... والحال أن أجواء المواجهة تتصاعد بشدة، بعد أن عقدت دوائر الحكم العزم -كما سبق واليسار- أن ترقعت- على توجيهه ضربة أجهاض لتيسار الإسلام السياسي عن طريق الإجراءات الإدارية والقوانين المقيدة للحريات من خلال حملة هجوم شاملة لمواقع هذا التيار، وتوجيه ضربة تهجين لتجربة التعددية، بإعلان خط أحمر جديد لحدود المعارضة ضد الخارجين على صيغة الإجماع القومي التي يلويها الحزب الوطني.

ولا تقتصر الإجراءات المقهية على دوائر النقابات المهنية فيوم الجمعة ١٩ فبراير عقد المنشقون في حزب العمل بزعامة أحمد مجاهد، الذين تركوا الحزب منذ أكثر من ٤ سنوات مستقرهم تحت راية الحزب ووعاية يوسف وإلى الأمين العام للحزب الوطني، وهو المؤتمر الذي قد ينتهي بالطاعة بالقيادة، بمباركة لجنة شؤون الأحزاب وأغلاق حزب العمل وجريدة الشعب، التي خرجت ما نسبتهاتها صباح الجمعة ١٩ فبراير الماضي، وهي تحمل معنى «خطية الدواع» عن شك عميق في نوايا دوائر الحكم ضد الحزب، وإمكانية تطبيق سيناريو مصر اللعنة على حزب العمل، وإغلاقه بالضربة والمفتاح، حتى يصبح في خير كان، حتى لو صدرت لصالحه أحكام القضاء، وقبل المؤتمر بأيام كان المستشار سيد الجورسي محافظ الأسكندرية قد أعلن حل نادي أعضاء هيئة التدريس فيها وتشكيل مجلس جديد برئاسة نائب رئيس الجامعة، رغم حكم قضائي صادر لصالح المجلس المتحل، وهكذا يمضي الهجوم، بلا هوادة، كما توقعه واليسار، منذ شهرين (هجوم على تجربة التعددية المقيدة) من خلال حملة اتجاها ضريبتها الرئيسية حتى الآن تيار الإسلام السياسي في كل مواقع نفوذه، يمكن لها مثل زلزال الاثنين الأسود توابيع. غير أن عمليات الهجوم والهجوم المضاد

ملحمت الزاهد

الأخص المهندسين والأطباء والصنادلة والمحامين حركة اعتصام، في حين وجه المؤتمر العام الطاري للنقابات المهنية الذي عقد مساء الخميس ١٨ فبراير الدعوة لـ ٤ مليون مهني إلى إضراب احتجاجي لمدة ساعة يوم الخميس القادم ٢٥ فبراير، ودعت نقابة المحامين إلى إضراب قهيدي يوم الأحد ٢١ فبراير ودعت لجنة الحريات في نقابة الصحفيين لتنظيم

أضاح مذهبة سبتمبر ٨١ تخيم على سماء مصر الآن. لقد تصاعدت حدة المواجهة بقوة بين الحكم وقوى ديمقراطية وتجاوزت الإسلام السياسي في كل مواقع نفوذه الخسالية والمحتملة بهدف تصفية هذه المواقع من جهة، وقطع الطريق على احتمالات كسبه لمواقع جديدة من ناحية أخرى.

وقد انتقلت المواجهة من أجواء الشك والتهوؤ والوساوس والتسريص ورسالات الانذار والمتناوشات المتبادلة طيلة الشهور الأخيرة إلى عمليات الهجوم والهجوم المضاد وأصبح مسرح العمليات وأسماء يشمل الأحزاب والنقابات وتوادي هيئات التدريس بالجامعات والصحف ومجلس الشعب وترزية القوانين.

وتشبه المواجهة الجارية، من بعض الزوايا، حملة الحكومة الجزائرية ضد جبهة الانتفاذ بعد فوزها بأغلبية المقاعد البرلمانية في الدور الأول للانتخابات البرلمانية، وإن كان الجديد في المواجهة الراهنة أن تيار الإسلام السياسي وقوى ديمقراطية أخرى رفضت تهديد الضربة والتسلیم بالخط الأحمر الجديد في تجربة التعددية الحزبية المقيدة، وأعلنت حركة مقاومة واسعة حيث تشهد معظم النقابات المهنية الآن وعلى

خالد محيى الدين



انذار من وزير الداخلية
بالاعلان عن تنظيم اراهابي
دولي، ما لم ينسحب
الاخوان من المعركة.

الجارية الآن، يمكن أن يتوسع نطاقها كثيراً، فمثلما صدر أمر الهجوم، صدر توجيهه بالمقاومة التي شملت مؤتمرات واعتصامات ومسيرات وخطب احتجاجية ومواقف نارية، فبما وجه اللواء محمد همد الحليم موسى وزير الداخلية انذار بالاعلان عن تنظيم ابراهيم دويلى خلال ايام، وهو مايعنى بصورة اخرى أن قادة تيار الاسلام السياسى يمكن ابعادهم فى السجن خلال ساعات مالم يكفروا عن أعمال الشغب، ويتخلون قراراً بالانسحاب من مسرح العمليات.

والاخطر من هذا أن حركة المقاومة الراحنة تهدد بالتحول الى حركة عصيان، يرفض تنفيذ القوانين الجديدة واجراء الانتخابات النيابية على أساس القوانين السابقة التى عملها مجلس الشعب فى عهد واضح للقوانين التى أصدرها مجلس الشعب، فعمليات الضرايق النسرانية لازالت جارية أفن، واحتمالات توسيع الاشتباك واردة.

تشرعات

وكانت المواجهة الحاسمة قد بدأت بالتعديلات التى ادخلها مجلس الشعب على قانون الاحزاب، والتى صرحت على الاحزاب الحائزة على الرخصة الادارية استغناء عن التحالف مع قوى محببة من الشرعية بهدف فض التحالف بين العمل والاخوان، كما حظرت نشاط الاحزاب تحت التأسيس بحجة حرمان الاخوان من الانتقال من مظلة العمل إلى لائحة تحت التأسيس، ثم اخضعت هلاكات الاحزاب المصرية مع الاحزاب العربية والأنجسية لإشراف لجنة الاحزاب، لتأكيد أن علاقات التحالف الاسلامى مع كل من السودان وايران قد دخلت فى دائرة التفسير وهي الاسلحة التى تركز عليها جماعة «أحمد مجاهد» غير أنه من الامور اللائقة للنظر أن دوائر الحكم لم تسلم بكل هذه الاعتبارات فى عتقون التحول فى حزب العمل وتوجه جريده وأثناء حرب المقرات،، وواصلت اعترافها بالقيادة الرسمية للحزب، واكتفت باستخدام الحركة الاشتراكية فى استنزاف واضعاف قواه، وتهديد بهخطر الفصل من خلال الترويج له باسمكانيات الحل، ففكرت للمنتخبين مقر الحمايق وللقيادة الرسمية مقر السيدة زينب، ولكنها خلال الشهر الاخيرة بعثت الجهرية فى اوصال حركة الاشتقاق ومع أن أبرز القيادات التى شاركت فى مؤتمرات اشتقاقيين سابقين كانوا إما قد انضموا للحزب الناصرى أو للحزب



ابراهيم شكرى - خلية الورد



فathy سوده

سلط القانون

الوطنى أو عا دوا لحزب العمل، عدا جمال أسعد الذى انضم للتجمع. وما أكد توجهه الحكم وحقيقة تباين اتجاه العمل أن أحدا من المسؤولين لم يخلعت الى المذكرة التى قدمتها قيادة الحزب لمنع عقد المؤتمر «الاشتقاى»، وقد تقدم ابراهيم شكرى بذكره إلى اللواء عهد الحليم موسى وزير الداخلية، يطالبه فيها بإصدار تعليماته بوقف الاجتماع المزمع عقده باتصال أسم حزب العمل لمخالفة هذا الاجتماع لصريح القانون، وقرارات لجنة شؤون الاحزاب، والاتاحة الداخلية لحزب العمل

المعتدة من اللجنة

وأكدت المذكرة أن إقامة المؤتمر ميزة لا تتمتع بها الا الاحزاب الشرعية، وأن إقامة مثل هذا المؤتمر امرا يثير الريبة حول موقف الدولة من حزب شرعى قائم قانونا.

كما تم توجيه مذكرة مماثلة الى ه. يوسف، وإلى نائب رئيس الوزراء وأمين الحزب الوطنى وزير الزراعة الذى يقع مقر المتحف الزراعى بالدقى المزمع عقد المؤتمر فيه تحت رئاسته. وهكذا، وبعد أن كانت جميع توجيهات ومكاتبات لجنة شؤون الاحزاب موجهة للقيادة الرسمية لحزب العمل بعد مؤتمر ٣١ مارس ٨٩ و٢٤ مارس ٩٠، وبعد أن استضاف مجلس الشعب ابراهيم شكرى، مع باقى رؤساء الاحزاب، فى أثناء مناقشة قضية الازهاق، اصبح مصير شكرى وقيادة الحزب والمجرىة على كف عفريت، فالانذار بالتقصية لا يمكن أن تخطئه عين مقترعة.

ضرب النقابات

وبعد أن صرت التعديلات على قانون الاحزاب، تواكبها حملة هجوم ضد القضاء، أولى الرئيس مبارك بتصريحات أكد فيها أن تعديل قوانين النقابات المهنية امر يخص اعضائها، فعلى اكد احترام الدولة لاستقلال القضاء، وبعد، حملة التظلمات التى اعقبت الجولة الاولى، فاجأ مجلس الشعب أو بالأحرى كتلة الوطنى الرأى العام بشروع قانون موحد للنقابات المهنية مر بمرسمة الصاروخ، وقد اخضع هذا القانون النقابات، على اختلافها، لقانون موحد، يرفع نسبة الحضور فى الجمعيات العمومية للنقابات الى ٥٠٪ فى المرة الاولى، ثم ٣٣٪ فى المرة الثانية، ثم يقترح مجالس تعيين لمدة ستة اشهر فى حالة عدم اكتمال النصاب خلال ٣ اشهر، ومن الواضح أن القانون قد استهدف تمجيد قدرات الاخوان على التعبئة التى قدرت فى حدود ١٥٪، وذلك بعد سلسلة مقالات حول الأغلبية الصامتة- فى النقابات المهنية وعددها ودون الانتخابات النيابية والرئاسية والاستفتاءات- ثم تمجيد القانون قدرات تيار الإسلام السياسى على التعبئة مرة أخرى بخطر اجراء الانتخابات فى أيام العطلات الرسمية، والتى كانت تتبع لهم التعبئة عبر جموع المصلين فى المساجد، لادارة قدرات اوسع على تعبئة الكتلة الناصرة للتيار الحركى، ولكى يستمرج المشرع فقد الغى من الانتخابات النيابية مبدأ التجديد التصفى.

ومن المفارقات الحادة التي كشفت عنها مناقشات القانون الأخير أن النقاب في بعض النقابات المعارضة للمشروع اتخذوا منه موقف التأييد أو الظاهر بالرفض رغم أن تكتيك الاخوان كان يترك للحكومة منصب التقييد لنقع قناة اتصال على الحكم واهداف التهنة. وقد فاجئ هذا الهجوم الاخير على معاقل الاخوان في النقابات مكتب الارشاد فقد اشارت بعض المصادر الاخوانية انهم كانوا قد ادركوا أن نتائج انتخابات الحامين قد فتحت عليهم ابواب جهنم، وأن احتكار قوائم تيار الاسلام السياسي لكل المقاعد حجب عنهم تأييد القوى الديمقراطية التي تؤمن بأن النقابة مجالاً لنشاط كل التعبيرات الفكرية والسياسية، دون احتكار، وكان تصاعد الحملة ضد الاخوان بعد انتخابات الحامين، - فيما تشير هذه المصادر - هي سبب القرار الذي اتخذه مكتب الارشاد بالامتناع عن تقديم قوائم كاملة في انتخابات المعلمين والصالحين بهدف تهنة المخاوف حول مساهمتهم للسيطرة والاحتكار، وتخفيف حدة الهجوم الذي استشرقوا اتجاهه، غير أنه يبدو أن خطاب الترويا الاخواني قد وصل دوائر الحكم متأخراً، فالحكم لا يتقبل بأي احتكار للعمل النقابي أو السياسي غير احتكاره، ولا يؤمن بحق جميع القوى السياسية بالمشاركة في العمل النقابي، هذا الحزب الحاكم والساترين في ذلك.. ومهما يكن من أمر فإن القانون الموحد للنقابات المهنية وفيه من جانب كل القوى

حامد أبو النصر،

خاطر نواباً معاً



الديمقراطية حتى التي تقف موقف العداء لتيار الاسلام السياسي وبعد خطرة كبيرة الى الوراء من زوايا عديدة أبرزها أنه يستبدل العمل السياسي والديمقراطي بالمواجهة الادارية والتشريعية وهذا المؤشر في حد ذاته يمكن أن يهدد تجربة التعددية السياسية بأسرها، كما أنه على العكس يغلق باب احتمالات التفسير السلمي عبر القنوات الشرعية، ويؤدى الى

مخاوف من عسكرة القضاء بعد تهجين الأحزاب وتأميم النقابات.

مصير حزب العمل
على كف عفريت
ويوسف والى استضاف
مؤقر المنشقين.

د. حدى السيد،

...للقانون



إنخفاض كتلة واسعة من العمل النقابي تحت سياج الشرعية ومعاظم من حركات الاحتجاج خارج هذه القوات.. وهي نفس الاسباب التي دفعت خالد صهيى الدين زعيم المعارضة في مجلس الشعب والهيئة البرلمانية للحزب والنواب الناصريين والمستقلين ونواب من الحزب الوطني الى رفض القانون والتصويت ضده، بالإضافة الى عدم استشارة النقابات قبل عرض القانون على المجلس والقانون خطرة كبيرة للخلق بالقياس ايضا إلى أنه يفتح الباب لمجالس التعيين بدلا من المجالس المنتخبة بإرادة الناخبين أو مجالس تابعة للإدارة العليا، وهي مجالس تتجاهل المطالب الحيوية للمة للعمالين في ظروف تتفاقم فيها حدة الأزمة الاقتصادية وتندحر شروط العمل.. وقد كان ذلك أحد اسباب انتفاضة المعلمين بعد طول تخاذل من النقابة العامة المحاضنة لسلطة الادارة.. والحكم بدلا من أن يطرح قضية اصلاح النقابي ومراقبة النقابات وتحسينها من سلطة الادارة يتجسه، على العكس، إلى احكام قبضته على النقابات.

كما أن الجهد المثير في الحملة الرأفة التي شملت الاحزاب والنقابات والقضاء والنوايا انها تضع ضوابط حدود جديدة لقوى المعارضة، ولاتترك، امامها سوى خيارين أما التعلق بذيل النظام ولقد هويها، أو الدخول في صدام يضمنها تحت طائلة نفس العقوبات التي واجهت تيار الاسلام السياسي. فلكما اتسعت حركة المعارضة اتسع مجال الضربة.. والحل على الطريقة الجزائرية تكلفته هنا في مصر، لن تكون أقل مما حدث في الجزائر، فهي تفتح ابواب العنف والعنف المضاد..

ولذلك ترتكب القوى الديمقراطية خطأ فادحاً إن اتخذت من هذا الهجوم موقف المتفرج، أو خلطت خلالها مع تيار الاسلام السياسي بالهجوم السلطوي على مجالات التعبير الديمقراطي، أو انتهجت تكتيك دفع الضربة قرة، فللقوى الديمقراطية موقف ثابت ضد كل اضطهاد تتعرض له أي قوى سياسية، ناهيك عن أن مسرح الضربة هو النقابات التي تضم ملايين الاعضاء والقضاء صلاة الحرية، وحزب العمل بعد حزب مصر الفتاة، لان لكل منهما موقفاً شاقاً به دوائر الحكم.

ومن هنا ينسحق أن يكون الكل في المعركة ضد العدوان على الديمقراطية، فمن لم تصبه الضربة اليوم تناله غداً، أو تحكم عليه بأن يتوارى في الظل متحسماً رقبته أو قاعداً هويته.

صناعة السكر في مهب رياح اقتصاديات السوق

- الحكومة تعمدت تجاهل سياسة الاغراق الخارجي للسوق المحلي
- الاستيراد سيدمر صناعة باستثمارات ٥ر٤ مليار جنيه وتشريد عمالة زراعية وصناعية بها ٣٣٥ ألف عامل ومزارع
- شركات السكر تقترح خطة متكاملة للحماية والاكتفاء الذاتي

وتبدأ قصة مذبحة صناعة السكر من نوفمبر الماضي عندما تعهدت الحكومة للمؤسسات المالية الدولية بمحرم كامل لحصولي اللطن وقصب السكر، وقصر التجارة لهما مع بداية عام ١٩٩٣.

وفي شهر يناير الماضي أصدر وزير التموين د. جلال أبو الدهب القرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٣، والذي يقضي بإباحتها تداول ونقل وطن السكر المحلي أو المستورد، وإباحتها الاستيراد دون أية قيود وبأية كميات. ليسا عدا السكر المخصص للبائعات التموينية.

جاء هذا القرار ليشتعل أول فتيل في معركة الحكومة للقضاء على صناعة السكر في مصر، وسيق ذلك بأيام قليلة قرار آخر بخفض حصة الفرد من السكر بالبطاقة التموينية إلى كيلو جرام واحد بدلاً من ١٥ كيلو جرام. لتخفيض بذلك الكميات التي تقتسمها وزارة التموين من شركة السكر المصرية إلى ٦٠٠ ألف طن بإنخفاض ٣٥٠ ألف طن سكر.

وفي الوقت الذي أصدر فيه وزير التموين قراره السابق، لم يراع كيفية توزيع واستغلال الانتاج المحلي من السكر، في ظل منافسة غير متكافئة بين المحلي والمستورد فوفقاً لما يقوله المهندس عبد الصالح خلف رئيس شركة السكر والتقطير في تقرير له، إن إنتاج السكر بكافة أنواعه تجاوز

محمود الحضري

والثاني في مرحلة التفتيش والتجريب، وتصل الاستثمارات فيها لما يقرب من ٥ر٤ مليار جنيه، وكل هذا مهدد بالفناء والزوال من على خريطة الصناعة، بجانب تعرض العاملين والمحتجين بذلك الصناعة لشبح العفurd. بسبب مانسبه الحكومة تحرير التجارة بفتح باب الاستيراد دون أدنى حماية للإنتاج المحلي.

التكلفة المحلية لطن السكر ٤٠٪ من المستورد والدعم الأجنبي لتصدير إنتاجه لمصر يصل إلى ٢٠٠٪ على الطن

تواصل الحكومة تنفيذ سياساتها تحت ماسميه التحرير الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية متجاهلة كل مائلك السياسات من آثار سلبية على الصناعة والإنتاج المحلي وتجاهل في ذات الوقت استغاثات القائمين على الصناعة والمحتجين، تحت دعوى أن حرية الاقتصاد والتحول من نظام إلى آخر لابد أن تترك ضحايا.

ففي الوقت الذي لم تنته فيه بعد الأزمة أو قل المذبحة التي تنمعرض لها صناعة التسيج في مصر على أيدي حكاه البلاد، وفي ظل سياسة اقتصادية تايه لتعليقات صندوق النقد والبنك الدوليين ومعهما أمريكا واستغاثاتهم لعبة المعونات والمساعدات ورقية خفط سهلة على الحكومة. ورغم كل شواهد الأزمة والمذبحة التي تتجاهلها حكومة د.

عاطف صدي.. بدأت خطرات مذبحة جديدة لا تقل خطورة فتصل بمصر ٣٥٠ ألف مزارع وصائل وموظف يعملون مايقرب من مليوني مواطن. تلك هي صناعة السكر، وهي واحدة من أعرق الصناعات الوطنية في بلادنا، وترتبط بأكثر من ٥ محافظات في الوجه القبلي و٢ محافظات في الوجه البحري وحوالي ١١ مصنعا لسكر القصب تايها لشركة السكر والتقطير منتشرة بأنحاء الجمهورية علاوة على ٤ مصانع أخرى جديدة لسكر البنجر والبره والولاس بمصها بدأ مرحلة الانتاج كملا



مصلحتنا أولا

يقول المهندس عادل الشهاري رئيس الشركة القابضة للصناعات الفلزية أن عامل المصلحة هو الأساس الذي يحكم هذه الدول. فلماذا لاتتبع نفس الطريقة مشبهاً إلى ضرورة الحماية العادلة، بوضع نسبة جبركية محدودة على المستورد، فليس معقولاً أن تصل نسبة الدعم التي تقدمها الدول الأوروبية إلى ٢٠٪ على السكر المصدر لنا، ومقابل ذلك بنسبة جبارك ٢٪ فقط. فهذا تدمير لصناعة وطنية عمرها عمر مصر. ثم هناك ملايين المواطنين الذين يعيشون على هذه الصناعة زراعية و انتاجية وتصنيعية. ويؤكد المهندس الشهاري أن الانتاج المحلي أقل تكلفة من الانتاج المستورد، لكن نسبة الدعم هي التي تجعل أن هناك فرقاً في السعر.

معايير خطيرة

من جانبها ترى وزارة التموين أن فتح باب الاستيراد على مصرعيه سيعطل السعر للمواطن، ومن ثم تصبح المنافسة لصالحه أساساً، نظراً لاستفادته من دعم تلك الدول المنتجة والمستوردة للسكر. وأن طرح كميات كبيرة من السكر بالأسواق وصلت إلى ٩٠ آلاف طن في الأسبوع مقابل ألفي طن، سيعتق للمواطن سعراً مناسباً. كما أن دخول القطاع الخاص بكثافة مجال استيراد السكر، سيضيف المواطن المستهلك للسكر على المدى الطويل والتقصير. ولكن هذا التغيير مرهون عليه علينا من واقع قراءة أرقام أسعار

على مصراعيه لاستيراد كميات زائدة عن احتياجات السوق خاصة أن المعلومات من التقارير الدولية تشير إلى أن هناك حرباً من جانب الدول المصدرة ضد العالم النامي لتقلع صناعاتها الوطنية وهذه هي الدلائل..

مؤامرة دولية

يكشف تقرير شركة السكر عن عدة حقائق، فيفتضح أن نسبة الجمارك على السكر المستورد لانتاجوا ٢٪ بينما تتصارع الدول بالسوق الأوروبية مع أمريكا على خفض أسعار السكر ودعم المصدرين له للعام الثامن ومنه مصر بتسبب كبيرة، فحرصت الدعم في بعض الأحيان إلى ٢٠٪ فأسعار تكلفة الانتاج للسكر الأوربي وصلت ٧٠٠ دولار للطن، بينما يتم تصديره لنا بحوالي ٣٠٠ دولار. وتستهدف تلك الدول من سياسة الدعم لصناعاتها، استمرار العمل بصانعيها، لما تولقة من قيمة اقتصادية وفرض عمل لأبناء شعبها وللحفاظ على أسواق التصدير. وضرب الصناعات المماثلة في الدول الأخرى.

وكما يقول التقرير فإن سعر السكر في بداية عام ١٩٩١ كان ٤٧٠ دولاراً لتسليم الموانئ الأوروبية وواصل انخفاضه حتى بلغ ٢٤٥ دولاراً في ديسمبر ١٩٩٢

وهنا يطرح السؤال نفسه هل انخفضت تكاليف الانتاج سواء للسكر أو البنجر أو الآلات أو الأيدي العاملة..

والإجابة واضحة أن حمارة السكر تمسكها العوامل السياسية ومقدار الدعم الذي تقدمه كل دولة للحفاظ على مصانعها ومصانعها، وغزو الأسواق للدول المستوردة.

المليون طن بنجر ٩٠ ألف طن. لإنتاج سكر القصب يبلغ ٨٩٠ ألف طن ويكفي الوصول لطاقة إنتاجية ٩٤٠ ألف طن هي الطاقة المتاحة للمصانع ويبلغ إنتاج السكر من البنجر ١٠٠ ألف طن تنتجها شركة الدلتا للسكر. علاوة على ١٠٠ ألف طن سكر الذرة والمعروف والهاى فركتوز ويستخدّم هذا النوع في الصناعات الغذائية والمياه الغازية.

الفجوة ٤٥٠ ألف

وتوضح الأرقام أن إنتاج السكر المحلي المتاح حالياً حوالي مليون طن بينما الاستهلاك يصل إلى مليون و ٤٥٠ ألف طن، أي أن الانتاج المحلي يغطي حوالي ٦٦٪ من الاستهلاك ونقراة الأرقام في المستقبل، يتبين أن عام ١٩٩٥ سيصل الاستهلاك المحلي إلى مليون و ٥٩٣ ألف طن. منها مليون و ١٠٠ ألف طن إنتاج محلي، ويصبح العجز بين الاستهلاك والانتاج المحلي حوالي ٤٩٣ ألف طن ويرتفع إلى ٥١٨ ألف طن عام ٢٠٠٠ مع زيادة الاستهلاك إلى مليون و ٧٨٢ ألف طن والانتاج المحلي إلى مليون و ٢٦٤ ألف طن. محققاً إكفناً ذاتياً حوالي ٧١٪. وقد تم حساب هذه المعدلات على أساس استهلاك الفرد للسكر وفق غط استهلاكى أمثل.

أما باستخدام الأرقام وفق نظام الاستهلاك الحالي. فيستدفع حجم الاستهلاك إلى مليونين و ١٢٤ ألف طن عام ١٩٩٥. وإلى مليونين و ٦٤٠ ألف طن. لفصل الفجوة إلى مليون طن عام ٩٥ وإلى مليون و ٣٧٩ ألف طن عام ٢٠٠٠.

وفي كل الأحوال هناك نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي من السكر مطلوب حمايتها والحفاظ عليها، من المستورد وعدم فتح الباب



والأسعار المحلية وصبح بالتالي فرض رسوم جمركية على المستورد أمر مطلوب، لاتتلى عن ٣٠٪ أو الأخذ بنظام التصريعات للشركات المنتجة للسكر.

حقائق وأرقام مهمة

وتكشف الأرقام عن حقائق مهمة يجب أن يأخذها المشترون في الاعتبار.. أن الصناعة الوطنية في السكر تتعرض لسياسة شرسة من الخارج، دون أدنى حماية مقابل قيام دول من أمريكا وأوروبا واليابان بفرض نظم حماية لمنتجاتها المحلية. خشية تدمير صناعاتها وتشريد عمالها.. ويصبح الأمر بالنسبة لنا أكثر خطورة في المعلومات الآتية.

تقل تكلفة الإنتاج المحلي للسكر حاليا حوالي ٤٠ ٪ من تكلفة مثيله الأوربي قبل فرض الدعم عليه لتصديره. ولكن مع تحرير الأسعار والقضاء دعم المازوت وزيادة سعر القصب ستصبح التكلفة للطن محليا عام ١٩٩٣ الحالي ٣٩٢ دولارا مقابل تكلفة أوروبية ٧٧٢ دولارا، ولكن التوقعات تشير إلى أن سعر التصدير سينخفض إلى ١٩٠ دولارا. أما في ١٩٩٤ ستصل التكلفة المحلية للطن السكر ٤٢٦ دولارا مقابل تكلفة أوروبية ٨١٠ دولارا وسعر تصدير مدعوم ٢٣٠ دولارا. وفي عام ١٩٩٥ ستصل التكلفة للطن في مصر ٤٥٩ دولارا مقابل تكلفة في السوق الأوروبية ٨٥١ دولارا وسعر تصدير ٢٦٥ دولارا. أما في عام ١٩٩٦ فتصل التكلفة في مصر إلى ٥١٠ دولارا للطن وفي أوروبا ٨٩٣ دولارا وسعر تصدير ٢٨٠ دولارا.

أما في عام ١٩٩٧ فتصل التكلفة في المحلي إلى ٥٦٧ دولارا مقابل ٩٣٨ دولارا

تصدير السكر خلال السنوات الماضية. فقد وصل لطن البن من السكر ارتفاعا جنونيا حتى بلغ ٨٠٠ دولار عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥. وبلغ عام ١٩٨٠ حوالي ٤٥ مليون دولار ويصبح الانخفاض الذي بنت الحكومة سياستها عليه غير مضمون، وقد تتعرض البلاد لأسعار لا تستطيع الاقتصادات الدولية تحملها، وانهايار صناعة تتيح فرص عمل في مجالات الزراعة والصناعة معا.

ولاحظ من ذلك أن الصناعات الغذائية الجديدة بنت سياستها على أساس ١٩٠٠ جنيه للطن. وإذا إحتل السعر تصبح تلك الاستثمارات لايدري منها رتد مالا ضائعا. ويصبح مطلب حماية صناعة السكر أمرا ضروريا، خاصة، أن تخفيض سعر السكر لم يكن له أي مردود، واضح وملحوس على باقي الصناعات التي يدخل فيها السكر كمادة خام.

محاذير أخرى

وتنبه أرقام شركات السكر إلى عدة محاذير يجب مراعاتها عند الأخذ بنظام اقتصاديات السوق. فهما من الربح المقرر حاليا على إنتاج السكر حوالي ٥٪ ونظرا للاجلاء نحو تحرير سعر القصب، وهو أمر مطلوب، حتى لا يهرب الفلاحون. إلى محاصيل أكثر ربحية، ولذا فسر توريد القصب البالغ حاليا ٦٦ جنيه للطن سينتضاعف لتشجيع الفلاحين على زراعة القصب، خاصة أن ٦٥٪ من إنتاج السكر المحلي يأتي من القصب.

ويشعر العائدين إلى أن تلك الصناعة ستفقد من تكلفة الانتاج المحلي، وتصبح مشكلة النافسة مع المستورد أصعب. زيادة الفرق بين سعر التصدير المدعوم من الخارج،

للطن في أوروبا بسعر تصدير مدعوم ٣١٥ دولارا.

تكشف تلك الأرقام حقيقة هامة هي أن التكلفة المحلية أقل كثيرا رما تصل إلى ٤٠ و ٥٠٪ من تكلفة المستورد، ولذا ستشدد حرب المستوردين والدول المصدرة لإغراق السوق المحلي بكميات كبيرة تؤدي في النهاية لقتل صناعة هامة في مصر. ويصبح الأمر بحاجة لنظرة شاملة.

الحل التاجع

ويصبح الحل المطلوب لحماية الصناعة الوطنية وإيجاد توازن بين المحلي والمستورد. أن يتم تنفيذ سياسة تحدد كميات معينة لفترات محددة لاستيراد السكر. وفرض رسوم تعمرضية على قسيمة السكر الأبيض المستورد، عند ثبوت أن المورد الأجنبي يستهدف إغراق السوق. وفرض رسم جمركي مناسب على المستورد لحماية صناعة تكرير السكر محليا.

كما تتضمن المقترحات موافقة الحكومة لشركة السكر والنسقطير على تكرير كل احتياجات السوق المحلي من المستورد وبالباقه حاليا ٦٠ ألف طن وسيوفر هذا حوالي ٦٠ مليون دولار للدولة وسيؤدي إلى تنظيم عملية الاستيراد.

كما سيؤدي أيضا إلى جذب استثمارات مطلوبة في مجال صناعة السكر بحوالي ١٦٥٠ مليون جنيه، لإقامة ٥ مشروعات لإنتاج السكر من البنجر، لإمكانية تحقيق الهدف الاستراتيجي من الاكتفاء. الذاتي من تلك السلعة بنحو ثلثي الاستهلاك.

يذكر أن تلك المطالبات تروقت في اجتماعات مع رئيس الوزراء. ووزير الاقتصاد والصناعة.

كاشن صغير .. يتقي على حصول القطن والفلاحين بتقاومة ..



القطن ١٩٩٣

«التحرير» ..

بعد أن أكلت الدولة والبيروقراطية زبدة التسويق الإداري ..

«الاشتراكية» في ١٩٦١. وفي ظل التأميم حدث توسع شديد في تصدير القطن إلى أسواق جديدة بلغت ٤٠ سوقا، كما يذكر رئيس شركة الاسكندرية للأقطن في دراسة أخيرة له يؤكد أن هذه السياسة ظلت ناجحة حتى عام ٨٥/٨٤، وهو العام الذي بدأ فيه استيراد الأقطن الأمريكية قصيرة التسيلة، على نطاق واسع وتذكر الدراسة أن حصة مصر من الصادرات العالمية بلغت ٦٦٢ ألف بالة في ٨٥/٨٦، وانخفضت إلى ٦٣ ألف بالة في ٩٢/٩١. إذن لا بد أن تتساءل لماذا نجح نظام التسويق الإداري -وله صيوب متذكر فيما بعد من الذي وقع ثمنها- في الحفاظ على الموقع التصديري للقطن حتى هذا التاريخ ثم أخفق بعد ذلك، وبدأت أصوات ترتفع مطالبة بتحرير تجارة القطن منه ؟ للإجابة على ذلك لا بد أن ندرس الوضع الدولي الراهن الذي يجسبه تكنوقراط القطن، لتعرف سر تحولهم...

من لوز دولي إلى حجر

تفيد المعلومات المأخوذة عن الشركة التابعة للقطن بإيلي:

* انخفاض المستوى العام المتوسط لأسعار القطن في العالم بنسبة بلغت ٢٠٪ في نوفمبر ١٩٩٢ مقارنة بنوفمبر ١٩٩١.

* للعام الثالث على

مصباح قطن

الحديث عن «التحرير» وبورصة مينا البصل والقانون الجديد والأسعار... والأهم من كل ذلك: الفلاحون... الذين بدأ قطاع كبير منهم منذ العام الماضي زراعة القطن اختصاريا، رغم ارتفاع التكلفة لأنه مضمون التسويق ونسب كساد أسواق الحضر لكن «التحرير».. لاجأهم هنا العام فكيف سيمتثلونه؟

قهود -تأميمات.

لم تتم تقييمات تجارة القطن صدقة، فقد جاءت بعد أعوام من المضاربات والعمليات الاحتكارية في البورصة بلغت قيمتها في ٩٤-٩٥ و٩٥-٩٦ و٩٦-٩٧. ومع ذلك لم يتم تأميم تجارة القطن إلا بعد القرارات

لم ينج القطن المصري، غداة الإعلان عن الشروع في «تحرير» تجارته، استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، من حالة الاستقطاب الزائف، التي براد فرضها علينا في كاسية القضاء الوطنية (طريقة إما وإما)، وذلك بتصوير موضوع التحرير كمؤامرة امبريالية صهيونية يوسف والية، في صف التسيار الاسلامي، أو إظهار التحرير كرافد جديد لنهر الخير، الذي تبيشنا به بعض الصفحات الرسمية، وعلى رأسها صفحات «مصر الحضر» التي ظهرت في توقيت غريب بالأهرام، مسؤرا، جاسعة من د، وإلى بطلا لتحويل النهر-خير- لا بدانيه بطل. القطن إذن، بمعيدا عن المؤامرة والنهر، موضوع سياسي اجتماعي زراعي، (وثقاني) يلخص، ربما أكتشف من أي عنصر آخر، التحولات المختلفة في تاريخ مصر الحديثة، وعلاقتها بالقوى الكبرى، وتوازنات القوى المحلية فيها.

من على رأس هذا الخط... من البكاء على رأس الميت لعل أحران ابنة خالته، يمكن <٣٢> ليسار/ العدد السابع والثلاثون/ مارس ١٩٩٣

التوالى ٩٣/٩٢، يزيد انتاج القطن
 هن الاستهلاك، هذا وبلغ انتاج العالم عام ٩٢/٩١ نحو ٢٦ مليون طن، بزيادة ٢.٢ مليون طن عن حجم الاستهلاك، وتم رصد اتجاهات لانخفاض معدلات الاستهلاك في أوروبا، وبحول الصين من مستهلك ٢.٤٪ من أقطان العالم، إلى مصدر لديه ثلث المخزون العالمى.

• دخلت دول جديدة إلى ساحة الإنتاج مثل بارجرى، التى تحتل المركز السادس فى الانتاج حاليا، وقد اعتبر اتحاد الفزائيل البلجيكي أن أقطانها من أقل أقطان العالم ثلثا، وقد انضمت بارجرى إلى الهيئة الاستشارية الدولية للقطن، التى تضم ٤٦ دولة، وتفكر أوزبكستان فى الانضمام حاليا.

• التوصلات الدولية تستبعد حدوث متعطفات حادة فى الاستهلاك وفى السوق خلال الفترة المقبلة، أى هناك تشاؤم من انهيار الأسعار إلى النزول (خلفضت مصر باللعل أسعار صادراتها بعد مقاومة باهقة)، ولا يتوقع أن تغير الولايات المتحدة وباكستان، من دعمهما فزارعيهما إلى المدى القريب، رغم اعتراض دول عديدة على ذلك. وينتشر ريفت دول مختلفة قيام البنك الدولى بإجراء دراسة على نفقة أحد صناديق الهيئة الاستشارية، عن توقعات الانتاج فى الصينيات، فإن مصر قبلت للألف. وقد حدد البنك لسيادة الدراسة، دول: مصر والصين والمكسيك وتوانيسا والهند وباكستان، وتشير اليهسار هنا إلى أن الدراسة التى اعتمد عليها مجلس الوزراء المصرى، لصناعة قانون التحرير، موزعتها هيئة الميزة الأمريكية بـ ٢٠ ألف دولار.

صحيح أنه شارك فيها وطنيون لا يشكك المرء فى نزاهتهم لكن لابد أن نتوقف عند الانقسام الأمريكى (المعلن) بأقطان الدول النامية المتنافسة للقطن الأمريكى، الذى زاد انتاجه زيادة ضخمة حتى أن صف الهميا كان يشكل ٧٪ من احتياجات أسواق العالم عام ٨٩، وصلت فى ١٩٩٠ إلى ٣.٥٪.

• تصاعدت الشكاوى الدولية، وبالأذات من البلبان من ثلوث الأقطان المصرية بالشرايب والندرة المحلية وقد تبين أن مصر

تستعين بغيرها من اليابان منذ عام ١٩٨٣، فى الحاليل، لتقليل تسمية التلوث، وقد تم تخفيضها بالفعل بقدار الثلث!!، وبالتاسبة البلبان يتر بها ١٦٪ من مجارة القطن الدولية، ومع ذلك ليس بها بورصة بالأمر الذى جعل أحد قيادى الحزب الوطنى فى الاسكندرية هو المهندس الزراعى جلال الرفاهى رئيس هيئة التحكيم واختبارات القطن يحسب من التطرف للمصرى فى التصريح - مع أنه من مناصرية - ومن تولى الحكومة لأول مرة فى التاريخ - على حد قوله - إنشاء بورصة، بهلا من قيام أصحاب المصلحة بذلك، فضلا عن أنه لا توجد بضاعه لعرضها فى تلك البورصة كما يقول.

زلية المولفين

إذن ظل التكنوقراط، وفيهم منيات من الكوادر الفنية الراقية ولا شك راضين عن مسيرة التسريح الإدارى، وعندما كانت ميزات القطن المصرى، تفتح لنفسها الطريق بلا جهد فى أسواق العالم، الآن تواجه البيروقراطى اختيارا عسيرا كذلك الذى كانت تواجهه أثناء كوارث النيل والزلازل، بسبب تعقد السوق الدولى يزيد من العسرة إن إجمالى الإيجور فى شركات التصدير أصبح يمثل ٧٥٪ من عوائد التصدير كما يقول المهندس جلال رفاهى، ٥٪ كما هو مفترض، يضاف إلى صعوبات المنافسة الدولية، التى يتوقع أن تشدد، وأن تخضع لصورة كالصور القديمة لتتقسم العمل الدولى، بعد الموافقة على اتفاقية الحانز «الجات»، وفى القلب منها تحرير التجارة الزراعية يضاف لذلك غربة أخرى، أظن وبعض الظن خلال، على الأقل صحفيا، أن بعض الأكابر وقعوا فيها، ألا وهى استيراد أقطان أمريكية - بالذات - لتعرض عجز الإنتاج المحلى عن الوفاء بطلبات المغازل المحلية والصادرات. الدليل المادى الذى تقدمه هنا هو محضر اجتماع المجلس الأعلى للقطن والألياف فى ٨/٨/١٩٩١، وهو آخر اجتماع للمجلس، إذ لم يجتمع بعدها، ولاتدرى مصيره، من الآن. من هذا المحضر الصحيح نكتشف

التالى:

• إن تدهور إنتاجية القطن الذى بدأ مع عام ٨٣ بالتحديد، والذى تروث إليه المعارضة الصعيلة (الأهالى بوجه خاص)، لم يشغل بال وزارة الزراعة وفى واقع الأمر سوى عام ١٩٩٠ كما جاء على لسان رئيس المجلس نفسه.

• إن الإجراءات التى أوصى المجلس بها، وقد رانها أنها ستزيد المحصول وستؤدى إلى وقف الاستيراد فى مدى قصير، لا تزيد عن حظر التصيد بالهروب لأنه يسقط الرراس، وتخفيض المقررات السدادية إلى النصف، وضبط صراعيه الزراعة، وسبل المقاومة، هى إجراءات طالما صرخنا بها، ولم تكن تحتاج إلى كل هذا الانتظار.

• ألح أكثر من طرف فى الاجتماع على استمرار استيراد الأقطان الأمريكية بالايقل عن مليون قنطار، مع كلام عن تنوع الاستيراد لتشمل روسيا وتركيا وسوريا.

وعند التحديد العملى تهرب الاجتماع من اليه فى استيراد أقطان مسورية وتركية، يدعى أن العينات التى وصلت منها غير كافية، واقترح رئيس شركة المعلقة استيراد نصف الكمية على الأقل من أمريكا واليت فى التوقيع (تدريجيا) جاء هذا الاقتراح بعد أن طلب الفيسون زيارة مزارع التصدير قبل التعاقد للتأكد من خلو القطن من الأمراض، ويربط سعر المستورد بصفاته الغزلية حيث أنه يستخدم فى العالم لإنتاج غزل ٦٠ كان مصر ٢٢-٣٠، وتلك خسارة كبيرة، إذن كان يمكن إكمال تحسين الغزل أو استيراد أقل قيمة، ثم طرحت أفكار لتشكيل لجان لزيارة المواقع ودعم الحاجر الزراعى، لكن مع إصرار على التعاقد المبكر على استيراد المليون قنطار، واقصام لمجلس الشورى ووزارة الاقتصاد فى هذا الرأى.

• فى الاجتماع أيضا طرحت لأول مرة الفكرة التى أعلنها وزير الاقتصاد والزراعة بعد ذلك كقرار وهى تخصيص مليون قنطار من القطن المصرى للتصدير بصرف النظر عن امتناعنا واحصيا حاجتنا، وذلك فى موسم ٩٢/٩١ (وهو الموسم الذى لم تستجسار الصادرات فيه ٥٠ ألف بالة) ولم يتسأل أحد

١٨٥ بالة إلى تشيكوسلوفاكيا. وقد زادت التسليمات للمغازل المحلية بنسبة ١٥٪ ولشركات الاستثمار بنسبة ٤٨٪ عن العام الماضى، نتيجة زيادة محصول هذا العام.

صوت الفخير

من هذا الموقف كله، ارتفعت أصوات من اليساريين، منهم علاقة جوار بجمعية رجال الأعمال بالاسكندرية، طالب بتحسين تجارة القطن، وعلى الطباطب كان ضغط صندوق النقد الدولى بضروة الإعلان عن تحرير تجارة القطن قبل ماسار الحالى، غيسر أنه لا لايبرورراطية تريد التحرير فعلا، ولا حتى الحكومة أوروبال الأعمال، لأن التحرير الكامل، فضلا عن أنه يتطلب ليس أقل من ١٥ سنة، كما يقول محمد خليفة مدير جمعية تسويق المحاصيل، والخير الاستثنائى بالبورصة، لتكوين كروادر تبهذا من تاجر الصبغة، حتى الفراز والمصدر. فإنه أى التحرير الكامل يتعارض مع مصالح الجميع، إذ أنه لابد أن ينقل مركز الثقل إلى جماعات جديدة تقاسم منها في قطاع الصناعة (لا التصدير كما هو الحال حاليا حيث تضم الشركة القابضة شركات التصدير والمخيل) وفي القطاع الخاص، روبا من خريجي مسمموم القطن الذى أنشئ منذ عام ١٩٦٢، ويعمل أغلب خريجيهم في أعمال إدارية ١١ وبطبيعة الحال لا يمكن تحرير زراعة القطن من الدورة، بسبب المشكلة الماتسقى مصر... لكل ذلك اختارت الحكومة نفس اللعبة التى لعبتها من قبل (نحن أمة وسط) ونصت في المشروع المقترح على مرحلة انتقالية ٣ سنوات يبدأ خلالها السماح للتجار بالتجارة مع الجمعيات والشركات، وتشغيل البورصة، على أن يسمح بتصدير القطن من بعد ذلك (كان في مصر ٥٠ شركة تصدير قبل ١٩٥٢) وتشكيل لجنة للقطن، يرأسها رئيس الشركة القابضة لوضع تصور لحد أدنى للأسعار، وهو ذاته الذى رأس لجنة التحرير، وأيضا القيادى الكبير بالحزب الوطنى بالاسكندرية.

وتستطيع اليسار أن تؤكد أن مشروع

مستشار الوزارة، بسبب فرضى المبيدات والكيمويات.. وبالطبع هناك عوامل أخرى كالمناخ والتوقيتات والسياسة الصنعية وعدم استنباط أنواع جديدة.

* نكتشف من المحضر أن اليابان كانت تستورد ٩٠ ألف بالة من القطن المصرى، انخفضت إلى ١٦ ألف بالة (استقل عن ذلك في ٩٢/٩٢ وفق المعلومات المتاحة حتى الآن). واليابان دولتكم تزود قطننا ولن تزود، وكل ما يهنيها هو السعر والميزات الغزلية والشواتب فلماذا تراجعت صادراتنا إليها؟.

عروة محلبة

ينتهى المحضر، لتصوره إلى المعلومات المحلية، التى توضح تطورات المسألة القطنية فى مصر... فقد تبين أن حجم الارتباطات التصديرية هذا العام نقص ٢٢٪ عن العام الماضى (ناهيك عن التفضيذ القسلى للارتباطات). ويحتل دول اليابان وسويسرا وألمانيا واليونان وكوريا مقدمة الدول المستوردة من مصر، لكن للملاحظ، والشركة معزولة هنا، أن الصادرات صفر حتى نولمبر ١٩٩٢ إلى كل من رومانيا وبلجيكا وروغسلالها، وأن المجلدات تستورد ٢٪ فقط من مجمل صادراتنا (٢٢) وتم تصدير

هل مشكلة التصدير واستعادة الأسواق هي ركن مليون قنطار للتصدير، أم الإعلان عن الرضا، بأى احتياجات تصديرية، وبمخسب عميزات القطن المصرى، الذى طارده صف الهمما الأمريكى، وهو من الأصناف الطويلة المتباعدة، وسعره أرخص، فى كل مكان؟. هل لهذا الاقتراح علاقة باقتراح الاستيراد؟. عموما فإن المفاجأة المذهلة تتمثل فى أن المسئول عن جمعية التسويق التى سوتت ٤.٨ مليون قنطار زهر العام الماضى، يؤكد أن ٥٠٪ من القطن المستورد، موزون بالمخازن، وهو لا يصلح لإعادة تصديره، فقد تم تخييره، كما أن مليون ونصف قنطار قطن طويل الثيلة، تنتظر من يشتريها لأنه لم يتم تصديرها ١١.

عند هذا الحد لابد وأن نطالب الرقابة الإدارية والنائب العام، بفتح ملف استيراد الأقطان الأمريكية منذ ٨٥/٨٤ وحتى الآن، إظهارا للحقائق، وحتى يتكشف الغامض فى استهتار الجهات الرسمية بكارثة القطن المصرى من ٨٣ حتى ١٩٩٠، ونشير هنا إلى أنه كان من السهل التوقيع بأن اتخاذ إجراءات كالتى أعلنها مجلس القطن بشأن الزراعة والمكافحة والتسميد، كفيل بزيادة المحصول زيادة كبيرة، إذ أن جزءا كبيرا من الكارثة كان يبتها، كما قال ذات مرة د. ياسين عثمان





يصل إلى ١٠٪ .

إذن : هل الدولة معنية بالحفاظ على السوق الوطني للقطن ، بالموقع الدولي له ، ومصلحة الفلاح المنتج ، أم إنها معنية بترحيل عبء الأزمة إلى أقل الفئات ومقاهيرهم ؟ وهم الفلاحون الصغار ، لتكتمل حورلهم دائرة الحصار ؟ هل تخرج شركة القطن القابضة من الزمائل والاسكندرية إلى بقية الموانئ والمواقع بما أنها لم تعد تصدر شيئا يذكر ؟ هل تحافظ الحكومة على أسرار الأصناف المصرية أم تترك المواقع البحثية للسلاطات مستباحة .. ولابد هنا من أن نذكر أن مدير معهد

أبحاث القطن السابق د. سمير مصطفى كان قد أكد أن المعهد هو الوحيد الذي لم يخله الأمريكيون واقتيروا ؟ حل اتجاه وزارة الزراعة مؤخرًا إلى معهد بحوث المحاصيل بشأن العديد من أبحاث القطن له دلالة ؟ من يحاسب الحكومة على عطيات تأميم القطن في مجال القطن طوال السنوات السابقة إذا كانت تريد اليوم أن تترك الفلاح في العراء ، بعد أن وصل ما كان يقدمه من دعم من خلال فرق السعر بين المحلي والتصدير للحكومة إلى ٣ مليارات جنيه في السنة كما ذكرت صحيفة الوفد في ١٩٩٢/٧/٢٢ ونقلت عنها نشرة الشركة القابضة للقطن ١١.

وأخيرا هل سيدخل الاسرائيليون معاهد أبحاث القطن المصري أم لا ؟ تلك هي الأسئلة ..

التسويقية إجمالاً بلغت ١٩ جنيتها للقطن . ويشير محمد خليفة إلى أن الفلاح الأمريكي يحصل على ٨٥٪ من سعر التصدير كحد أدنى وأن جمعية واحدة في الولايات المتحدة ، هي جمعية كلكتا تسوق ٢٠ مليون قطنار من الإنتاج الأمريكي وحدها ، داعياً بذلك إلى دعم دور الجمعيات في التسويق حسابها بالسعر القطعي ، أو لحساب أعضائها بالعمولة ، أو بالعائد ، ودعم دورها في اتجاه إلغاء الوساطة بين المنتجين والمحال ، وهو يؤكد أن الجمعيات أقدر من الشركات على ممارسة ذلك الدور .

وقد ظهر من المؤتمر أن أكثر الناس قربا من نظام التسويق الإداري هم الفنيون في صناعة الغزل والحليج فذكر بحث أن ٩٠٪ من رتب القطن المصري تقع بين جرد + ربع أو ربع + ، وأن هذا الوضع غير المقبول ، والذي اختفت لديه الفروق الحقيقية ، ورتبه الفلازيون ، مع توالي ضعف مستواهم كحقيقة مقدسة واقترح آخر نظام لمراقبة الجودة الزراعية مع مراقبة الجودة الصناعية ، وأعلن ثالث ، وهو البحث الذي اعتمدت عليه الحكومة ، أن طاقة المحال الحسالية تكفي ضعف الانتاج الحالي ، ولا تحتاج إلى استثمارات جديدة ، لذا اقترح البحث تأجيل المحال أو بيعها (١١) . وذكر المهندس جلال الرضاوي أن بورصات كثيرة مثل ليكروك وورين أغلقت ، وأن الكمبيوتر هو بورصة التاجر حاليا ، كما أشار إلى أن حجم الفاقد حاليا

القانون المقترح سيمر بلا معارضة من نواب الحزب الحاكم في مجلس الشعب ، فاختارة حول القطن أقل من اختارة حول استيراد الدقيق ، بسبب أن الحكمة في الأخير أكبر وأكثر دوا ، أما الأول فمن المحتمل مع استمرار زيادة الانتاج توقف الاستيراد من الأساس ، وهو ما كان يسيل له اللعاب . كما تؤكد اليسار أن النية تتجه لعدم الالتزام بسعر الحد الأدنى التزاما مقبولا للحكومة ، وفي هذه الحالة فإن أسعار العام القادم ٩٤/٩٣ ستكون أقل من العام الحالي ، وربما التزمت الحكومة بسعر الحد الأدنى في تلك السنة فقط ، وبعد ذلك ترتفع بها ، ليكون الفلاح في مواجهة الشترين وحده ، والمثير في الأمر أن نظام الفراء من البهرت - المخازن الخاصة - نظام قائم بالفعل منذ سنوات وله مميزات ، غير أن هذا النظام لم يشكل سوى ٥٠٪ ، إلى ٧٠٪ من إجمالي إنتاج القطن المراد مراكز التجميع ، وهناك من يرى أن هذه النسبة بالضبط التي يمكن أن - يجد أصحابها لدى أنفسهم القدرة على التفاوض والمساومة وبيع محصولهم ، في ظل التحرير ، في بورصة الاسكندرية أو للمحال والتجار . أما الفلاحون الباقون فيسقطون على نظام التوريد للجمعيات ، آملين أن يتحسن السعر ، وأن تقل المصروفات ، التي وصلت إلى نحو ٤٠٪ جنيتها رسميا على القطن ، بصرف النظر عن البقايش وغبوات المواطنين مع الفلاحين والمعروف أن ٩٥٪ من المحاربات في مصر أقل من ٥ أفدنة ، وقد نجد أنفسنا هنا بعدد وضع كوضع البطاطس ومصانع الشبسي ، كبار معدودون يبيعون إنتاجهم بأسعار فلكية ، لإنتاج « الكيلو بخيرة » وصغار لا يفسرون أين يذهبون بمحصولهم خاصة في ظل وفرة الإنتاج وضعف القوى الشرائية للسوق المحلي ، والغريب أن إحدى الدراسات المقدمة لمؤتمر تحرير القطن والحفاظ على ثقافة السلاطات ، والذي أقامته جامعة أسيوط أواخر يناير ، ذكرت أن الفلاح كان يحصل على ٨٧٪ من سعر التصدير عام ٧٧ ، وهبطت النسبة إلى ٦٦٪ عام ٩٣/٩٢ (ولن تدوم على ذلك كما ذكرنا) وذكرت الدراسة أيضا أن المصروفات

فى بلاد الرأسمال : الاتحاد الحر لعمال البناء يكشف عورات الخصخصة

يبدأ التقرير بحقائق عن الأهمية النسبية للقطاع العام فى النشاط الاقتصادى فى كثير من الدول، فبعد تراوحت نسبة نشاطه الاقتصادى ما بين ٣٠٪ و ٦٠٪ فى دول مثل مصر والجزائر وإصمبيا، فى قسرة الثمانينات. وفى كثير من الدول النامية شكلت مؤسسات القطاع العام أكثر من نصف القيمة المضافة فى الصناعة، و ١٥٪ فى المتوسط من العمالة غير الزراعية، وتبين عسنة من ١٤ دولة من الدول الأقل نمواً أن مؤسسات القطاع العام مستقلة عن ٢٥٪ فى المتوسط من إجمالى الاستثمار العام.

وفضلا عن ذلك - كما يقول التقرير - فقد لى القطاع العام عدداً من المهام الاجتماعية الهامة ووجه شكل التنمية الاقتصادية الوطنية، وكان الرائد فى النهوض بسياسات الفرص لمساواة واستخدم فى توفير العمل للعاطلين. أنه حجر الزاوية لضمان الاجتماعى والخدمات الصحية إن الخصخصة تغير كل ذلك، فهى تضع القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد تحت رحمة سوق «ليست حرة» ولكنه سوق استولت عليه الشركات غير الرسمية والاحتكارات منذ زمن. وأن هذه الاحتكارات لا تهتم كثيراً بالشكايات الوطنية أو الشباب أو الكبار أو المرضى أو حقوق المرأة أو حقوق المواطنين أو بالحقوق النقابية أو بالديمقراطية.

إضعاف النقابات

وننتقل التقرير إلى ملاحظة أن الاتحاده الواسع الانتشار فى العالم نحو الخصخصة يرتبط بمحاولات ضخمة لإضعاف النقابات من خلال التشريع، ويضيف «أن المطالب بمرنة الأجور كانت متوازنة مع المطالب بمرنة الاستخدام، أى التوسع فى فصل العمال والتراجع عن تشريعات حماية الاستخدام. وانتشار المحاولات التى ترمى إلى إنكماش مظلة الخدمات الاجتماعية التى توفرها الدولة وتخفيض قيمتها. وتضع كثير من الحكومات الأولوية للسيطرة على التضخم، دون الاهتمام

حسن بدوى

البلدان. سوف يكون أحد الأوراق المطروحة للمناقشة فى المؤتمر المشار إليه.

* لماذا يقول هذا التقرير الصادر عن الاتحاد دولى يعلم الجميع أنه ينطلق من مواقف نقابية غير تابعة أو موجهة بأى فكر أو أيديولوجية اشتراكية، وإن كان معائرا بالضرورة بعض الأفكار الاجتماعية لهذا الفكر، بما يجعله اتحادا ذا توجهات إصلاحية اجتماعية؟

يمتد بالقاهرة فى منتصف أبريل القادم مؤتمر نقابات عمال البناء والأخشاب بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، الأعضاء بالاتحاد الدولى لعمال البناء. هذا الاتحاد هو أحد منظمات الاتحاد الدولى للنقابات الحرة، الذى يشترك فى عضويته اتحاد العمال الإسرائيلى (الهستدروت)، الأمر الذى يثير أسئلة عديدة..

* هل يدعى الهستدروت لهذا المؤتمر وما هو موقف النقابة الضيفة (النقابة العامة لعمال البناء فى مصر) فى هذه الحالة؟ هل تخالف قرارات الجمعيات العمومية لها وللإتحاد العام لنقابات العمال بعدم التطبيع مع إسرائيل، أم تتسق مع آخر موقف لها برفض دعوة الهستدروت لحضور مؤتمره العام الذى عقد العام الماضى؟

وفى انتظار إحدى الإجابتين، نعود للمؤتمر الذى سيمتد ثلاثة أيام، ثم تخصص أحدها بالكامل لمناقشة قضية «الخصخصة». وقد أعد الاتحاد الدولى لعمال البناء تقريراً بوجهة نظره فى هذا الشأن وزعه على المنظمات النقابية الأعضاء فيه فى جميع

الخصخصة تضع الاقتصاد تحت رحمة سوق «ليست حرة»

الاحتكارات الدولية لاحتقرام الثقافات

الوطنية ولا حقوق الإنسان.

بالحفاظ على العمالة بل على حسابها، وهناك الهياج عام نحو التوسع في ضغوط السوق".
ويؤكد الاتحاد الدولي في تقريره أنه وتقابله يذعنون عن القطاع العام "لأن أحد النتائج الرئيسية للخصخصة هي التباطؤ بصفة عامة، أو ظروف عمل أكثر قسراً للعاملين، تصاحبها هجمات على النقابات، وبوسائل مختلفة بما في ذلك إبعاد النقابات عن التفاوض ووضع القيود على حق الإضراب".

طرق لهدف واحد

ويرصد التقرير أشكالاً عديدة للخصخصة، فهناك التحول الجزئي، أو الكلي أو بيع منشأة عامة، وهناك تسليم الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعي (الرعاية الصحية والوجبات المدرسية وتنظيف الشوارع) إلى مؤسسات خاصة بنظام المقالوة من الباطن أو التعاقد الخارجي، بالإضافة إلى التحولات داخل المنشأة العامة إلى صورة من الإدارة تتسم أكثر بطابع إدارة المؤسسات الخاصة بحيث تأتي التوجهات الاجتماعية والخدمات في المرتبة الثانية، وزيادة الأعباء التي يتحملها مستخدم السلع العامة، أي ما يدفعه مستخدم السلطة وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمارات العامة، وتدعيم مشروعات الإنتاج المشتركة والتي غالباً ما يكون القطاع الخاص فيها أجنبياً. وتشجيع التحويل الخاص لثبات، وتشجيع الأشغال العامة، أي إعادة رسالة الشركات العامة من خلال الاستثمار الخاص، وتسهيل منافسة القطاع الخاص مع القطاع العام، وخلال سياسة التحرير وتخفيف القوانين، وبيع الأراضي وأسمه الملكية العامة.

وتختلف تأثيرات هذه الأشكال للخصخصة من شكل لآخر اختلافاً كبيراً وفقاً للشكل نفسه وللدولة المطبق فيها والقطاع الصناعي، سواء كان هذا التأثير على الخدمات وأجور العمال واستغلالهم أو على التمويل العام والسياسات الصناعية الوطنية. فحكومة الأرجنتين مثلاً قررت الاستعانة بـ ١٢٧ ألف عامل بالقطاع العام خلال ٩١-١٩٩٢ بسبب الخصخصة. وفي البرازيل وكولومبيا والدومينيكان وبنما وبيرو تنازلت النقابات ضد الخصخصة، وتبع حكومة بوليفيا المناجم وحقوق البترول وتسمى لدى الخصخصة إلى

الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

ومن المعروف أنه في مصر تم بالفعل خصخصة الخدمات الصحية والتعليمية تقريباً بشكل كامل وبكاد يكون الدعم لد الألى عن سلع الفقراء، باستثناء مقررات لقرينة محدودة كالسكر والشاي والزيت والأرز وبكسبات يتم

نقابة عمال البناء...

هل تقبل مشاركة

الهستدروت في مؤتمر أبريل

القادم بالقاهرة؟ أم تلتزم

بقرارات الجمعية العمومية؟

* * *

شروط ونتائج

للخصخصة. تشريعات لإضعاف

النقابات

* قيود على حق الإضراب

* التوسع في فصل العمال

* ظروف عمل أكثر فقراً

* انكماش مظلة الخدمات

الاجتماعية

* إلغاء تشريعات حماية

الاستخدام

* تدهور الأجور الحقيقية

* تحميل العمال أعباء

السياسات الفاشلة

* * *

تخليصها تدريجياً بهدف إلغائها نهائياً حتى عام ١٩٩٥، فضلاً عن اتباع معظم الأشكال المذكورة سابقاً لخصخصة جميع مؤسسات القطاع العام حتى نفس القاريخ باستثناء صناعات الإنتاج الحربي والعديد.

خلفيات متعددة

ويذكر التقرير أن ٨٣ دولة خصصت صناعات وأصول وخدمات خلال الثمانينات، وتختلف خلفية الخصخصة من دول لأخرى، لأن أسباب إقامة وفرو الصناعات والخدمات العامة وطريقة إدارتها تختلف من دولة إلى أخرى، ففي عدد من الدول تم تأسيسها باعتبارها طريقة لخدمة المصالح العامة والوصول إلى مجتمع أكثر عدالة، وفي حالات أخرى حدث فساد وحرافات في القطاع العام من قبل الطبقة الحاكمة وأصدقائها. وفي هذه الحالات يمكن أن تكون الخصخصة وسيلة أيضاً لخصخصة ممارسات الفساد وتفتين المزايا بدلاً من التخلص منها.

ويحدد التقرير أسباباً عديدة تدفع الحكومات للخصخصة، منها خفض الدين الخارجي وإلغاء الدعم الحكومي ورفع سعر العملة، ومنها أيضاً توسيع رقعة القطاع الخاص وخفض حجم القطاع العام. كسياسة عامة وتوسيع ملكية، رأس المال وأسواقه والإذعان لطلبات هيئات المساعدة الدولية والدائنين، وفي حالات ثالثة قد تكون الحاجة لجذب رأس المال الأجنبي أو لدعم التقدم التكنولوجي والاستثمار في الصناعات الاستراتيجية أو الاعتقاد بأنها ستحسن الكفاءة والجودة في الخدمات.

وما يؤخذ على هذا التقرير الهام هو إغفاله عند التعرض لهذه الأسباب، تحديد أي النظم تأخذ بهذه الأسباب أو تلك، فهناك فارق كبير طبعاً بين الخصخصة الجزئية التي قد تأخذ بها دولة كالصين أو فيتنام مثلاً حين تسمى لجذب رأس مال أجنبي أو تكنولوجيا متقدمة في مجالات بعينها ضمن تخطيط شامل يضع للقطاع العام دوراً رائداً وكبيراً في قيادة عملية التنمية المستقلة، وبين دول أخرى تخفض لشروط الدائنين أو تسمى للخصخصة لتفتين المزايا وممارسات الفساد. وهناك فارق بين ضرورة تطوير القطاع العام وتخفيضه من الفساد والجور والإداري، وبين قله باسم الخصخصة والسوق الذي ليس حراً!!

تيارات

● ● بعد أكثر من ثلاثين عاما ظهر حجم الإفلاس الذي أدت إليه الإدارات «الوطنية» في بلاد العالم الثالث، من كونغو لوصومبا إلى كونغو (زائير) سيمبي سيكو ومن إثيوبيا والمركسي منغستو هيلامريام إلى المجموعة القبلية التي أقصت الأحياء عن حكم الحبشة، أما صومال «الوطني» سيادي، فأسوأ حالا من عراق صدام حسين. إنه العالم الثالث في أحد أكثر

أوجه سقوط مشروعه التحرري /التنموي عديمة: بلدان تنتقل من دول إلى «مزابيل» للبلع والمجاسعات. ليس الغرب وحده المستول. ولكنها «الغالب» الوطنية المحلية كذلك

جهاد الزين

مجلة «الشرق» - الإمارات العربية

● ● كشفت التحقيقات عن أن «أحمد الريان» مدير شبكة الاتصالات الدولية للمضاربة عبر تليفون لاسلكي سيارة من داخل زنزانته بسجن مزودة طرة.

المصور

١٩ فبراير ١٩٩٣

● ● إذا كان أسلوب التعامل مع المفاوضات العربية الإسرائيلية هو على غط الأسلوب التبع حيال قضية المبعدين، فكيف يمكن للعرب أن يأمنوا على مستقبلهم أو يشقوا بالوسيط الأمريكي، ناهيك عن المفاوضات؟
ليس من اللقيد للعرب إذن أن لا يهتموا الكوا على التسليم وأن لا يظنوا «عملية السلام» هي الغاية، وأن ضياعها، أو على الأقل تأخيرها ليس نهاية العالم، وأنه لا يزال بإمكاننا دخول لعبة العنصر على الأصابع؟!

د. أمين الحافظ

رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب اللبناني

● ● الماركسية بالنسبة لنا، منهج لاعقيدة، وهي أداة للتحليل والدراسة، ولم ننظر إليها - أبدا - كأمر جامد... وبعد الانهيار الذي حدث للشيوعية العالمية، نرى أن الفكر الاتسائي كله يحتاج للمناقشة بلا استعجال، ولا نرى داعيا للتكبير بتغيير اسم حزينا، فالطور نتيجة حتمية، ولنفتح كل الأبواب والنوافذ للتفكير بعقلانية.

محمد حسين هيكل



أحمد الريان

محمد إبراهيم نقد

السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني

● ● إن الولايات المتحدة تريد أن تتأكد من البتة التي تصرف فيها المساعدات الأمريكية في مصر

السيناتور باتريك

ليهي

رئيس اللجنة الفرعية للمساعدات الخارجية بالكونغرس عقب مقابلة للرئيس مبارك

● ● قبل أن ندين كل مانراه حولنا من مظاهر عنف، لابد أن نتساءل أولا عما جنته أيدينا... فقد سافر ما بين ١٥ و ٢٠ ألف شاب عربي إلى أفغانستان، بدعوة من جهات كان النظام المصري والعربي يهرقها، وهناك تم تدريبهم وتسليحهم وتلقينهم مثالا معينة، وكانوا جميعا يعلمون أن الذين يدربهم هو جهاز المخابرات الأمريكية، لكنهم تفاوضوا عن ذلك في سبيل الإسلام... فهل هؤلاء مجرمون... أم ضحايا؟.. أنا مستعد أن أقول أنهم ضحايا

محمد حسين هيكل

حبيب مع عادل حمودة نائب رئيس تحرير روج يوسف



السودان:

جنرالات الخرطوم في القفص

أمنية النقاش

سياسية وماسة بالسيادة، والحكومة تستجيب لكل يتوعدا. البشير يطلب مساعدة إفريقية لإقناع حركة «قورق» بإستئناف المفاوضات، والأثيا، تتحدث عن قيام حكومتها بأكثر حملة إبادة ضد أثيا، قبيلة النوبة في جنوب غرب السودان يدعى انتقامهم حركة قورق.

والحكومة السودانية تنفي وجود مقاتلين إيرانيين فوق أراضيها، وحركة «قورق» تؤكد مشاركة ثلاثة آلاف إيراني في القتال إلى جانب القوات الحكومية النظامية في جنوب السودان. مستولون سودانيون يشكون في مهمة القوات الأمريكية في الصرمال، ويؤكدون أنها مهمة سياسية تهدد الأمن في القرن الأفريقي، ثم يهرون عن مساندتهم لها باعتبارها مهمة إنسانية.

القفص الداخلي

موسم الأثيا. يقول أن جنرالات الخرطوم في «القفص» وأن سياستهم المزدوجة والحقاء. تؤكد أن تحول السودان إلى «صومال» أخرى.

ولم يحد اليقين ينقص أحد، داخل السودان وخارجه، بأن السياسات التي يتبناها جنرالات الجبهة الإسلامية القومية الحاكمة في الخرطوم، قد أصابها الوهن، وفادت إلى نفاق الأزمت، التي تحكم الخناق على رعية النظام الحاكم، ومحاصرة بأفعاله. وبدلاً من أن يصير هؤلاء بالقشل، وبالصبر عن مواجهته، فإنهم يسعون لإخفائه والتعامل عليه وتوقيه، سواء بالإجراءات الحكومية



عمر البشير

المتلاحقة، أو القرارات المضطربة، أو بحرب من التصريحات الرسمية المتناقضة.

فالأزمة الاقتصادية، التي كان العجز عن حلها، سبباً رئيسياً للإطاحة بالأنظمة العسكرية والديمقراطية السابقة، وكانت مبرراً لأقلام يونيو ١٩٨٩، تزداد إختناقاً مع مرور أكثر من ثلاث سنوات على وقوعه. فبعد أن شن المستولون السودانيون هجوماً ضارياً على المؤسسات الدولية المانحة للقروض والمساعدات، استجابت الحكومة لكل شروط صندوق النقد الدولي، التي سبق أن وصفتها بأنها شروط سياسية تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. فرفضت الدعم عن السلع الغذائية الرئيسية وسعرت الخدمات، والتزمت بقواعد «تحرير الاقتصاد» من بيع للمؤسسات العامة والإيجاء نحو الخصخصة. وقد أسفرت هذه السياسة التي تضأت بفعلها موارد النقد الأجنبي وارتفعت معدلات الصرف على الأمن القومي عن إرتفاع نسبة التضخم إلى معدل أكثر من مائة في المائة، وتدهور قيمة الجنية السوداني، وارتفع سعر صرف الدولار إلى ٢٥٠ جنيهات، ونفسي الغلاء وانخفاض مستوى المعيشة إلى أدنى درجة، لم يفلح في علاجه القرار الأخير برفع الأجور والمرتبات، ورغم الإيعاز للشرط، فقد أعلن صندوق النقد الدولي، أن السودان دولة غير متعاونة.

وكانت المظاهرات الشعبية التي خرجت في مدن متفرقة من السودان، احتجاجاً على رفع سعر الخبز، بمثابة كذب سارح للأساطير المفلتة، التي ينسجها جنرالات الخرطوم حول مجاحهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطعام، وهي الأساطير التي دفعت البشير إلى القول بأن «السودان» و«أمريكا» هما أكثر الدول حرية في العالم، لأنهما تاكلان مما تنتجان، ولم تكن تمر أيام قليلة على هذا التصريح، حتى أذاعت الأنباء خبر استيراد السودان لصفقة قمح من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الكشف عنها إبان زيارة «الهابا» الأخيرة للخرطوم.

وفي خطابه في عيد الاستقلال، شن رئيس المجلس العسكري الحاكم الفريق «عمر البشير» هجوماً ساحقاً على المعارضة السودانية في الخارج، ووجه إليها اتهامات بترويع الإشاعات عن محاصرة السودان اقتصادياً وبحرباً، وتعرضه لاحتلالات غزو خارجي، وأعلن أنه أوسع باب المصالحة مع فصائل المعارضة، التي اتهمها بالعدالة والخيانة والتخاذل. وبعد هذا الخطاب بأيام قليلة، وجهت السفارة السودانية في لندن الدعوة

لعدد من المثقفين المعارضين. للاحتفال بعيد الاستقلال، والحرار حول الوضع في السودان. ومن بينها أعلنت بعض فصائل المعارضة أن باب المصاحبة لم يفتح أصلاً لكي يتم الاعلان عن إفلاقه، وأكد «محمد إبراهيم» لثقة السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني الذي يعيش رهن الإقامة الجبرية في الخرطوم هذا المني، وقال ليس من المتوقع أن تحدث مصالحة، والسلطة القائمة وصلت بالاستعطاء إلى آخر مراحل، وكبرت النظام الشمولي، وليس هناك مرقف وسط بين قوى سياسية تريد التعددية الحزبية وبين نظام شمولي.

وبعد أن عجزت الحكومة السودانية عن احتواء فصائل المعارضة سرا، بالهجوم عليها، أو التشهير بها أو مصادرة أموالها وتملكاتها أو فرض حظر على نشاط قادتها في الداخل، أو دفعها للتبرل بالخارج معها، شرعت في محاولات للخروج من طرق العزلة، التي أحكمت المعارضة فرضه عليها. وكان السعي لتلقي الوجة العسكري للحكم من خطرة من بين تلك المحاولات. ولما جاء «حسن الغرابي» الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الرأي العام بإعلان قال فيه أن حكام السودان العسكريين، سيستحوون على السلطة في الأشهر القليلة القادمة، بعد أن أصبح «مجلس الإنقاذ» هيئة رمزية لم تعد هناك حاجة إليه. وأضاف «الغرابي» أن البرلمان المعلن سيخاض رئيساً للدولة حين إجراء انتخابات عامة ورتاسية في مطلع عام ١٩٩٥.

بعض فصائل المعارضة السودانية، علقت على تصريحات «حسن الغرابي» بأن الجبهة الإسلامية القومية، تهوى لانتخاب «الغرابي» ورئيساً للدولة في الانتخابات المقبلة. أما ضباط الجيش الذين يتولون مناصب تنفيذية في الحكومة، فقد شتموا جرمًا ضارياً على تصريحات «الغرابي» ووصفوها بأنها صادرة من جبهة ليس لها صفة الاختصاص. وروبط المراقبون بين هذا الهجوم، وبين الأنباء التي تحدثت عن محاولة انقلاب في الجيش موالية للرئيس الأسبق «جعفر نيرة» وهي المحاولة التي انتهت بإعتقال ١٢ ضابطاً وأعضاء، وزير الداخلية «الزهر محمد صالح» من منصبه. أما «عمر البشير» الذي يسعى للظهور بظهر المستقل عن الجبهة الإسلامية القومية وزعيمها، فقد علن على تصريحات «الغرابي» بإعلانه عن قرب حدوث تعديل

كبير في شكل الوزارات للركنية وحكومات الولايات بما يتناسب مع الحكم القيدرالي دون أن يحدد فترة زمنية كذلك، ثم قال أن المجلس العسكري الحاكم، يملك سلطة إنفاذ قرار بصل نفسه، وأن ذلك سيحدث دون أن يسبب فراغا مستوريا. وهو ما يعني أن «البشير» الذي يحرص في الفترة الأخيرة على أن يؤكد، أنه صاحب القرار الأول بحكم موقعه كرئيس للمجلس العسكري، لا ينفي ولا يؤكد أن المجلس سيختلن عن السلطة لحكومة «البشير» تمديداً وزاراً جديداً، التي يوجه عدد من الوزارات، واستحدثت وزارات جديدة، وأعلى عددًا من الوزراء من أعضاء المجلس العسكري الحاكم، بينهم «فصل هفني» وزير الصحة، كما أعقب ذلك بتعديل وزارى آخر، أعلى يوجهه وزير الخارجية السابق للحزب الاتحادى الديمقراطي - مكانه بعد أن انتهت بالفشل محاولة الجبهة الإسلامية امتلاك هذا الموقع بعض مياش من أعضائها، وهي المحاولة التي تميد التأكيد، على تعدد مراكز القرار في السلطة السودانية.

لقد أحكم تعمر برنامج تحريك الاقتصاد طرق العزلة على جزرات الخرطوم، فمعدلات الاتفاق على الأمن القومي تواصل ارتفاعها، والدول الغربية المانحة للمعونات تحجم عن المساعدة، والحزب المشتعلة في الجنوب لا تترك على الخوف، بل تظر بالتصاعد بعد أن حوّلها الحكومة إلى حزب دينية، تستهدف اغتصاب الجنوبيين المسيحيين واللاذنيين بالسلاح إلى الشقافة العربية الإسلامية، والقضاء نهائياً على هويتهم الثقافية، بل يهدد وحدة السودان بخطر الفتنة والانقسام.

وكان من الطبيعي مع تصاعد الحصار المضروب على جزرات الخرطوم، أن تتخطى قراراتهم وأن تكون الازدواجية هي السمة الأساسية التي تغلب على سياساتهم.

وفي الوقت الذي أرسل فيه «البشير» مبعوثيه إلى نبروي، طلباً لوساطة الرئيس الكيني «أرب موي» لانتاج الحركة الشعبية بقيادة «جون قرتق» لعقد جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة السودانية، أعلنت الأخيرة عن بدء حملتها الشوية ضد منازعتها في الجنوب، وكشف «قرتق» عن أن الحكومة السودانية قد عرضت على أحد معاونيه مليون دولار في مقابل اغتياله،

وشت الحكومة حملة إبادة جماعية ضد أبناء قسيلة «النوبة» و«الكرايب» في جنوب كردفان، أنهت بمقتل ٦ آلاف مواطن بعد دفن كثيرين منهم أحياء في قبور جماعية، بذوى التخلص من العناصر التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان.

ومن المأسوف أن ثلاث جولات من المفاوضات جرت بين الحكومة السودانية وحركة «قرتق» في «أديس ابابا» و«نبروي» و«أبوها» على امتداد الأعوام الثلاثة من عصر الانقلاب لم تقض إلى حل لمشكلة الجنوب، لرفض جزرات الخرطوم، الاعتراف بالتصعد القرمي والثقافي واللغوي والعرقى والدنى الذي يعد السمة الأساسية للسردان، وأصرارهم على نشر الثقافة العربية الإسلامية على أسنة الرصاص، وتصعيد الأعمال العسكرية، كلما لاحت في الأفق فرصة للصور، والقضاء أريسة ملايين جنوى وهرمانهم من حقوق المواطنة بسبب عقائدهم الدينية ومعتقداتهم السياسية والثقافية.

وقضى الحكومة السودانية نفسها، بإحكام سيطرتها على حركة التمرد في الجنوب، في أعقاب الاتفاق الذي وقعته مع «أولفندا» مؤخرًا، ويهدف إلى إنهاء النشاط المعارض لكل من الطرفين في بلد الآخر. وتتصور جزرات الخرطوم أن هذا الاتفاق سيضمن عدم السماح «لقرتق» باستخدام الجبهة الحدية مسرًا لنشاط، لكن حركة «قرتق» تعلم أنها ليست حراً تقليدية يمكن إغلاق الحدود أمامها، ولكنها حرب عصابات تستغل الطبيعة الجغرافية لمناطق الجنوب، ولا يحول دون تواصلها أي اتفاقات بين الحكم وجرهائه.

كما تروم جزرات الخرطوم أن التشجيع على إحداث إنقسامات داخل حركة التمرد، كمثل بإصهارها، وتسهيل عملية القضاء عليها. فنجست «الحركة» جناح «القاص» النش على «قرتق» بقيادة «لام أكرول» و«دياك مشارة»، ودعمته ووقعته لتتطرق بالدعوة إلى فصل جنوب السودان عن شماله، ووجبت بالانقسامات الجديد الذي قاده الجنرال «مارتقن ماهر» فثنا منها بضعف الحركة الشعبية، وقرب استسلامها بما يسهل فرض الأمر الواقع على أعالي الجنوب. لكن التجربة أثبتت، أن هذه اللعبة قد انقلبت على حكام الخرطوم وزادت من حصارهم داخل القصر، بعد أن أصبح من الصعب السيطرة على هذه الانقسامات، وأصبح التفارض معها عملية صسورة، ويات عليها أن تتفاوض مع ثلاثة أطراف بدلا من واحد، وأن تواجه شروط كل

منهم لائقاً السلاح، مما جعل السلام الآن أبعد مثلاً عما كان عليه الحال قبل وقوع الانقلاب.

التفصيص الإقليمي

تعمرت سياسات الانقلاب، وقشلت في تقديم أي حلول لمشاكل السودان المزمنة، وأحكم هذا النشل طرق العزلة والحصار على قادة النظام. وكان من المتوقع أن يد جنرالات الخرطوم أوصارهم صوب الشمال بحسباً عن مخرج، فكان إحصاء النزاع مع مصر حول مثلث «حلايب» هو القضية التي تحقق للجنرالات هدفين في آن واحد. الأول صرف نظر الرأي العام السوداني عن التفكير في مشاكله الحقيقية التي يعجز عن مواجهتها وطني حظر وهي على السيادة الوطنية، يلهم الشاعر ويحدث الناس حول موقف يزعم الحشاشات على التراب الوطني. والثاني هو استخدام ورقة «حلايب» للتشغيط في مصر لوقف الهجوم على نظام الحكم السوداني ووقف اتهامه بتصدير الإرهاب للدول المجاورة، واستمحاءه التحالف مع إيران، بدلاً للتحالف العربي الإفريقي، واستخدام القوة المصرية لتحسين علاقات السودان بالغرب.

وبدلاً من أن يلجأ الجنرالات الأمريكيون إلى اللجنة المصرية السودانية المشتركة لحل المشاكل بين الطرفين، صعدوا الخلاف بشكري مصر إلى مجلس الأمن بدعوى انتهاكها للأراضي السودانية، كما نقلوا مبادئ اليقظة التعليمية المصرية في السودان وأغضبوها لوزارة التربية والتعليم السودانية في خطوة مفاجئة زادت من ثوتر العلاقات المصرية السودانية. وبعد أن أوشك الخلاف حول بين البلدين، تضاربت خفايا تصريحات جنرالات الخرطوم وتناقضت ما يؤكد أن تدويل الخلاف كان وسيلة ضغط وليس حرصاً على «حلايب»، وسط «البشور» و«مصر» «الذاني» و«حافظ الأسد» و«ياسر عرفات» حل الخلاف مع مصر أكثر من مرة، وأسفرت جهود الدبلوماسية عن موافقة الرئيس المصري والسوداني على إستئناف أعمال اللجنة المشتركة لبحث الخلاف حول «حلايب».

لكن هذه الخطوة، لن توفد أبرار النزاع في السقيل، ذلك أن الجهة الإسلامية القومية الليمينة على مكاليد السلطة في الخرطوم، تبدو الآن سبباً للثقل لتعليق الحكومة المصرية، داخل مصر وخارجها في مقاربة حركات الانسلا السياسي وتصعيد الواجهة معها، وتسيين ظلمات المقاومة مع كل من تونس والجزائر، في صورة المدافع الأكثر شدة عن حرية تنظيها هذه

الحركات بما يؤهلها لتعبادة تلك التنظيمات. ومن المصروف أن «د. حسن القزافي» يطرح «مؤتمر الشعب الاسلامي» الذي يرأسه كسيديل للتنظيم العالمي للاخوان المسلمين، الذي تتركز قيادته الآن ومنذ فترة في يد الإخوان في مصر. وبالتالي تصبح احتمالات المواجهة بين الجبهة الإسلامية والحكومة المصرية قائمة، بالنظر إلى مساعي الجبهة لتثبيت قواعد حكمها في السودان.

وكما أحكم انحصار جنرالات الخرطوم للسوق المراتي في أعقاب غزو الكويت أسوار العزلة حولهم، فقد سارعوا للتصليث منه والعدول عنه، بشن هجوم مكثف على العراق وعلى «صدام حسين» داخل البرلمان بما دلف الحكومة العراقية، إلى تقديم احتجاج رسي على ذلك. ولأن الحرص على العراق لم يكن في الأول والأخر هو الهدف بل تحطيم أسوار العزلة بالأدعاء، أولاً بالعداء للغرب وللوجود الأجنبي في الخليج، ثم بالهجوم على العراق لمحاولة التقرب من السعودية ودول الخليج بعد أن قادت حرب الخليج الثانية، إلى كاترنة قومية شاملة.

التفصيص الدولي

قادت المعايير المزدوجة التي يستخدمها جنرالات الخرطوم في سياساتهم إلى احكام العزلة على نظامهم. فبعد ثلاث سنوات من ادعاء الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية ومحاوية الغرب، تسمى الحكومة السودانية للتقرب منهما ونيل رضائهما، بعد أن ازدادت للفتاعات الغربية بفشل السياسات السودانية في التوصل لحل لمشاكل السودان المتفاقمة، بما يجعله بؤرة لعدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي التي تحظى بأهمية إستراتيجية. فبعد أن قبلت الحكومة بروشقة صندوق النقد الدولي كاترنة، وقسمت التحركات الشعبية المعارضة لحالات الغلاء الناجمة عنها لمصاعاً وحشياً، شرعت في إصدار عدد من التصريحات ينفي وجهها الأمريكي ويؤكد للغرب الرغبة في نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين، وإبداء التفهم للأسباب الإنسانية التي حدثت بالتدخل الأمريكي في الصومال، ومهاجمة العراق والابتعاد عنه خطاً لود خلفاً.

الغرب من الدول العربية، وقيام حسن القزافي بصورة لعدد من الدول الأوروبية ولأمريكا ليشرح لهم أنه لا تعارض بين سياسات الخرطوم وبين المصالح الأمريكية، ولأجل هذا الهدف قبل «القزافي» حضور جلسة استجواب في الكونجرس الأمريكي حول تلك السياسات. وفي هذا السياق رحبت الحكومة السودانية

بزيارة بابا الفاتيكان للخرطوم التي استغرقت عشر ساعات، لتؤكد له إحترامها للتعبد الديني في البلاد وإثبات أنها ليست حكومة طائفية لكن حفاة الاستقبال لم تنق «البابا» من التصريح في الخرطوم بأن السودان بحاجة إلى حرية دينية وإحترام حقوق الإنسان ووضع حد للحرب القاتلة في الجنوب. وكما أن الاستجابة لشروط صندوق النقد الدولي، لم تحل دون تجسيد عضوية السودان في المؤسسات الدولية المانحة للمعونات والقروض، كذلك لم تنق التوضيحات التي سابقها «حسن القزافي» للولايات المتحدة الأمريكية، والقرارات الدائم للسودانيين السودانيين مع الغرب، الجمعية العامة للأمم المتحدة من إصدار قرار بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. كما لم يمنع منظمة العفو الدولية من إصدار تقرير يتهم الحكومة السودانية بانتهاك حقوق الإنسان، وشن حملات تطهير عرقي في جبال النوبة انتهت بقتل مئات المواطنين. كما قاتلت المنظمة أن الجنازات الجماعية التي أركبتها الحكومة السودانية في «كردفان»، قد أظفرت إزوارها لحقوق الإنسان لشعورها بأنها بعيدة عن عين الرقابة الدولية، ودعت المنظمة في نهاية تقريرها المجتمع الدولي لمراقبة الوضع داخل السودان.

لكن أخطر ما قادت إليه سياسات جنرالات الخرطوم في السودان، أن يفصل الوسائل ويدفع الأمور، إلى أن تتحول إلى طيبة مخفية من الصرمال، لكي تتسب له الفرصة لإعادة ترتيب الأوضاع داخله. وقد عبر عن ذلك صراحة متحدت باسم الكاتلة الأمريكية للتنمية، إذ حذر من خطر المجاعة في جنوب السودان، وقال إن أربعة ملايين شخص فيه يتأثرون بالغرب والمجاعة والجفاف، وألجأ إلى المجاعة في جنوب السودان لها أبعاداً ماثلة لما يحدث في الصومال.

وأخطر الداهم المتوقع لمثل هذا التدخل هو تقسيم السودان لا محالة، وهو ثمة سرقة للسياسات المزدوجة لجنرالات الخرطوم، الذين تثبت الأحداث أنهم غير مخلصين لما يعلنون، وأن سياسة التناقض في المواقف هي وسيلة للتفليس والبقاء. بعد إدراكهم أن التفصيص عليهم يوشك على خنقهم.

وليس أمام جنرالات الخرطوم من سبيل للنجاة وحماية السودان من المصير الذي يوشك أن ينتهي إليه بعد أن أصبح مهدداً بغزو خارجي، سوى شيء واحد، هو تسليم السلطة للسودانيين، وإعادة تنظيم الحياة السياسية بشكل ديمقراطي وإحياء التعددية الحزبية.

ضريبة مبيعات فى الأردن!

على الزئيمس

رسالة عمان

* وتشعر الأوساط الاقتصادية والشعبية بعدم الاطمئنان للادعاءات القائلة بأن ضريبة المبيعات ستكون بديلا لضريبة الاستهلاك ويدون أية زيادة ، وتعتقد على العكس أن ضريبة المبيعات فى مرحلتها الأولى ستزيد نسبة الضريبة بحدود ٦٪ وقد تصل فى بعض الحالات إلى ١٥٪.

وبجانب الهيئات الاقتصادية المتحفلة أساسا فى غرب التجارة والصناعة، فإن غالبية الأحزاب السياسية التقدمية وكذلك معظم بعض الهيئات النقابية المهنية والمالية قد أعربت عن معارضتها لهذه الضريبة. وجرى جدل واسع فى الصحافة حول ضريبة المبيعات ، ورغم أن تأييد فرض هذه الضريبة يأتى فقط من الأوساط الرسمية ومن أشخاص عرفوا بتأييدهم المطلق لسياسة صندوق النقد الدولى، فإن الحكومة قد أحالت مشروع القانون إلى المجلس النيابى لمناقشته وتبدى بعض الأوساط قلقها من موافقة المجلس على القانون بالصيغة التى وضعتها الحكومة، إذ أن معظم مشاريع القوانين أو المقترحات المتعلقة بالأسعار والضرائب، قد تم تخييرها، رغم الملاحظات حولها والجدل بشأنها والتى كان ساخنا أحيانا، كما حدث على سبيل المثال حين قامت الحكومة قبل عام برفع أسعار بعض المحروقات. فحين بعض النواب والذى كان يقرض أن يكون لهم موقف معارض لأسباب اجتماعية وطبقية، لم يسمع صوتهم حين أقرت الزيادة.

وقد أقدمت الحكومة أخيرا على رفع سعر

فى إطار برنامج التصحيح الاقتصادى، الذى يتلذذ الأردن بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى، قامت الحكومة بعرض مشروع قانون حول ضريبة المبيعات على الأوساط الاقتصادية المعنية كغرف التجارة والصناعة. وبعد حوارات طويلة من خلال عدة لقاءات اتضح أن الهيئات الاقتصادية غير الحكومية والعديد من الباحثين والمحللين الاقتصاديين والقانونيين يعارضون فرض هذه الضريبة بشدة. وانصبت اعتراضات هذه الجهات على مشروع القانون على عدد من النقاط.

ففرض ضريبة المبيعات سيزيد معدل الضرائب، والتى سيستعملها فى النهاية المستهلك، وهذا سيؤدى إلى انخفاض الطلب الكلى فى البلاد بالنسبة للمنتجات المحلية، خاصة فى ظل تعمق الخلل بين الأجور والأسعار. إذ من الملاحظ أن معدل الزيادة فى الأسعار ينمو بوتيرة أسرع وأكبر من معدل نمو الأجور فى الوقت الذى ترتفع فيه الأسعار. إما بسبب زيادة الضرائب أو بسبب ارتفاع التكاليف أو بسبب زيادة هامش الربح للمنتجين أو المستوردين، أو بسبب هذه العوامل مجتمعة كليا أو جزئيا فإن جهودا رسمية تبتذل كتجسيم الأجور أو السماح بزيادة معدلات منخفضة.

* بذلك ستزداد هذه الضريبة إلى زيادة معدل الضريبة بشكل عام، وأن فرضها لا يأتى فى إطار عملية إعادة النظر فى السياسة الضريبة أو فى إطار عملية شاملة للإصلاح

الضريبى، وأما يأتى منفصلا عن السياسة الضريبية ككل، الأمر الذى سيلحق الضرر بالاقتصاد الوطنى، لأن هذه الضريبة ستعزز الاتجاهات التقشفية فى الاقتصاد فى مجالات الاستثمار والاستهلاك. وهما يتناقض مع الدعوة لتنشيط الاقتصاد الوطنى وتحيته من التعافى والخروج من حالة الركود التى أصيب بها منذ عدة سنوات وتعمقت بسبب أزمة الخليج.

* فإذا أخذنا فى الاعتبار حالة الاقتصاد الأردنى واستمرار حالة الكساد بالنسبة لبعض القطاعات فإن فرض ضرائب جديدة سيزيد من الأزمة والمخروض تعزير الاتجاهات التى تسمح بتوسيع الاستثمار من خلال السياسات المالية والنقدية، والتى تتطلب تسهيل ظروف وشروط الائتمان، واتباع سياسة ضريبية مرنة تساهم فى تحقيق هذا الهدف.

والتقدي إلى تقليص عجز الموازنة وتحسين ميزان المدفوعات.

ويظهر أن جملة الإجراءات المتخذة بهذا الصدد تستمع الجوانب التقشفية في اقتصاد البلاد وقد تنعكس على الاستثمار والاستهلاك رغم كل أشكال التفاؤل الذي يبديه المسؤولون!

ضرورة المبيعات وزيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة في موازنة الدولة، التي أقرت من الناحية التشريعية تأتي كل هذه الإجراءات في إطار تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي تتبناه الحكومة الأردنية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وتهدف هذه الإجراءات مع غيرها في الإطارين المالي

كامل الخبز ١٠ فلسات، خلافا لكل التأكيدات السابقة، وكان لهذا الإجراء صدى سيئا في الأوساط الشعبية، خاصة وأن المصادر الرسمية تشير إلى أن ما يزيد عن ٣٠٪ من العائلات في الأردن تعيش تحت خط الفقر، وأن البلاد تعاني من ارتفاع في معدل البطالة يصل إلى ٢٠٪. ويأتي رفع سعر الخبز ومحاولة خفض

اهتمام واسع بحقوق الإنسان

وذكرت أن من ضمن الوثائق التي أقرتها المنديات نداء حول الأوضاع المتفاقمة في يوغسلافيا (سابقا) والتي يهدف ضميمتها بالأساس النساء والأطفال مشيرة إلى أن المنديات استنكرت جرائم الاغتصاب الهمجية التي تتعرض لها النساء هناك. وأكدت أن المنديات تبين نداء حول المخاطر الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العنصرية والتي كان من ضمنها إبعاد أكثر من ٤٠٠ مواطن فلسطيني يعيشون في ظروف قاسية.

وأوضحت السيدة نفاذ أن المنتدى -الاسم المختصر للمؤتمر العالمي للمنظمات غير الحكومية حول حقوق الإنسان - يهدف إلى تمكين المنظمات غير الحكومية والمجموعات والأفراد من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان من الاجتماع ومناقشة المواضيع التي ستكون مدار مناقشة خلال مؤتمر الأمم المتحدة، وتوفير الأجواء التي تساعدها على الإعلان عن اهتماماتها والتعبير عن آرائها كما سيسهل مناسبة خاصة لتبادل الآراء والخبرات بين المنظمات المشاركة.

وتحدثت عن جدول أعمال المنتدى فذكرت أن هناك جدولاً يتضمن أجهزة هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالاندفاع عن حقوق الإنسان وآلياتها، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة وعلاقة حقوق الإنسان بالتنمية والديمقراطية. وذكرت أنه ستعقد اجتماعات عامة وأخرى للمجموعات المتخصصة لمناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال وإقرار التوصيات مشيرة إلى أن هذه التوصيات ستنتقل بدورها إلى المؤتمر العالمي لهيئة الأمم وذلك من أجل تقوية مساهمة المنظمات غير الحكومية في أعمال المؤتمر.

مراقبة الحقوق العالمية للنساء وأدلت بحديث صحفي لمجلة «اليسار» ذكرت فيه أن عدد الوراثي شاركن في المؤتمر حوالي ١٥٠ امرأة يمثلن ٤٠ دولة إضافة إلى الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي والمجلس العالمي للنساء. وقالت إن من ضمن المواضيع التي ركز البحث حولها «الاتفاقية الدولية حول القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة» والتي صادقت عليها حتى الآن ١١٩ دولة من بينها الأردن الذي صادق عليها مع بعض التحفظات.

أملى نفاذ



تسهل اللجنة الأردنية للمؤسسات غير الحكومية التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في فيينا في يونيو القادم جهزوا حقيقته للتحضير للمؤتمر والسمي لإعداد ورقة عمل موحدة حول قضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي.

وترى اللجنة الأردنية أن قضية حقوق الإنسان من القضايا الأساسية التي تستأثر باهتمام الشعوب كافة، وأن القضية أصبحت تأخذ أبعاداً جديدة وتستقطب مزيداً من المنظمات والهيئات غير الحكومية للنضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان.

وتجسّد الإشارة إلى أن قضية حقوق الإنسان تستأثر باهتمام الأمم المتحدة وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٥٦/٤٤ بمقعد مؤثر عالمي لحقوق الإنسان في فيينا عاصمة النمسا خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٥ يونيو المقبل.

توجهت المنظمة العربية لحقوق الإنسان -فروع الأردن- الدعوة إلى المنظمات غير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان في مختلف القطاعات العمالية والمهنية والنسائية والثقافية والاقتصادية وتجارب مع الدعوة سبع عشرة منظمة التقت وأقرت برنامجاً لعلها وانتخبت مكتباً من المهامى وهاني الرحلة رئيساً، أملى نفاذ -نائبة الرئيس، العامية «أسمي خضر» مقررة، وكل من الدكتور سليمان صريع «ومحمد سعيد ضحية» والمهامى «محمد الشويكي» والنقيب العالي يوسف المحوراني وعبد الجبار أبو غربية أعضاء.

وكانت السيدة أملى نفاذ قد عادت قبل فترة من فيينا بعد أن مثلت اللجنة الأردنية في المؤتمر الذي نظمته منظمة العمل على

رابين

ينفذ خطة من جانب واحد في المناطق المحتلة



الإطار السياسي على الشكل الحالي. إن مرحلة الحكم الذاتي تقتضي وجود المناطق المحتلة وإسرائيل في جسم اقتصادي واحد ولن يكون هناك أي حدود أو حواجز جمركية- أي الحقن الاقتصادي وسياسي كامل- أما بالنسبة للعلاقة بين الضفة والقطاع فقال: « يجب التفريق بين الضفة والقطاع كسورحدات اقتصادية... أي تجهز وتقسيم المناطق المحتلة بين الضفة والقطاع من ناحية ودمجها مع إسرائيل من ناحية ثانية.

وفي نفس هذا السياق تحدث المندم هيل هاتنغلد قائد فرع الاقتصاد في مكتب شؤون وزارة الدفاع الإسرائيلية في المناطق المحتلة بشكل واضح بأن الهدف المعلن لمكتبه مزج اقتصاد المناطق مع الاقتصاد الإسرائيلي (صحيفة عل ههشمار ١٤/٢/١٩٩٢). وعلى هذا الأساس فقد وضعت خطة لإقامة ثلاث مناطق صناعية كبرى على المناطق الحدودية بين القطاع وإسرائيل منها واحدة قرب حاجز إيمز وهو المدخل الرئيسي المؤدي إلى غزة من إسرائيل.

وفي مقابلة مع البرفسور هزا سدان الذي رأس طاقما قام بإعداد خطة للسياسة الاقتصادية في المناطق المحتلة (عل ههشمار ١٠/٩٢٢) قال نحن نتحدث الآن عن إسرائيل والمناطق ككيان اقتصادي واحد، وطرق بعد ذلك إلى السماح بفتح فروع للبنوك الأردنية في الضفة فقال إن هذه السياسة ستساهم في تفسير المحارطة الاقتصادية لهذه المنطقة!

ولجميع مختلف الأوساط على أن جانبها هاما وأساسيا في هذه السياسة الإسرائيلية يتسوم على مخاطبة بعض القطاعات الاجتماعية الوسطى ولغات

حنا عميرة

رسالة القدس

واستباق العملية التفاوضية بتنتاج بحري فرضها مسبقا على الأرض بهدف التأثير عليها ومعرفة مسارها وتقيدها بقبود والثقال تتوافق مع المواقف الإسرائيلية المطروحة على طاولة المفاوضات. أي أن المقصود هنا فرض وقائع اقتصادية معينة يمتنع منها الحل أو الإطار السياسي المقترح لحل القضية الفلسطينية. وقد رسم غولمان حدود هذا

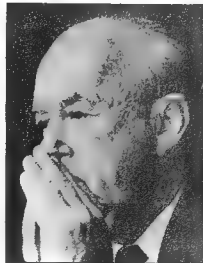
التصريحات المتلاحقة لعدد من المسؤولين الاسرائيليين- بدءا برابين وانتهاء بأصغر مسؤول في ماسيسي بالادارة المدنية الاسرائيلية -عن الاهتمام بتنمية المناطق الفلسطينية المحتلة وعن إطار قوانين السوق الحرة فيها تشير إلى وجود خطط لدى حكومة رابين يمتنى لتفصيلها من جانب واحد في الضفة والقطاع.

وتستهدف هذه السياسة وضع العامل الاقتصادي في تعارض مع أهداف النضال الوطني الفلسطيني من أجل التحرير والاستقلال وفرض وقائع اقتصادية مسبقة تحل دون انفعال المناطق الفلسطينية المحتلة عن إسرائيل في المستقبل.

وقد عبر داني غولمان، رئيس اتحاد الغرف الصناعية في إسرائيل ويشارك في لجنة قائمتها المنظمات الاقتصادية الإسرائيلية للبحث في مضامين الحكم الذاتي، عن هذه السياسة، خلال ندوة نظمها مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي بتاريخ ٨ شباط ١٩٩٣، ويقول على الاقتصاديون أن يخلقوا حقائق على أرض الواقع قبل التوقيع على أية اتفاقيات سلمية». وقال أيضا «علينا عدم تكرار ما حدث أثناء معاهدة كامب ديفيد حيث أهملنا الجوانب الاقتصادية».

وفي نفس هذه الندوة تحدث أيضا الغرايم سنيه ورئيس لجنة المناطق المحتلة في الكنيست الاسرائيلي حيث أكد «يجب العمل على تطوير الاقتصاد في الضفة والقطاع بسرعة اكبر من السرعة التي تسير بها مفاوضات السلام».

ويبدو أن هذا هو المعنى الحقيقي لما يسمى باقتصاد السلام الذي يحلو للمسؤولين الاسرائيليين الحديث عنه في الضفة والقطاع.



رابين



ياسر عرفات

الواقع، وأبعاد عناوين جديدة يقلب بها لا تبلى به قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أو زعماءها المقاومين في حالة عسودته إلى طاولات المفاوضات، ولمواجهة هذه السياسة الإسرائيلية يجب التأكيد بأن إسرائيل قد فشلت طيلة سنوات الاحتلال السابقة في استخدام العامل الاقتصادي لكبح جماح التطلمات القومية الفلسطينية في التحرر والاستقلال. كما فشلت أيضا في العصور على أية فئة اجتماعية ذات وزن تستطيع الاعتماد عليها في تفرير مسقطاتها.. ولذلك فقد بقى الاحتلال الاسرائيلي احتلالا غريبا وخارجيا يحكم طبيعته التوسعية يستند إلى أدوات القمع والبطش والقتل والاستيلاء على الاراضي بالقوة وعلى هذه الخلفية تصاعدت المقاومة ضد واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الجيدة.

إن هذا لايعنى التسقيل من خطورة المخططات الإسرائيلية الجسيمة.. لكن مقاومتها تتطلب إعادة النظر بالكثير من المسلمات.. وخاصة مايتعلق بدور القيادة الفلسطينية وطبيعة أدائها وعلاقتها بالجماهير ووضع خطة متكاملة تتجاوز جميع التناقض وترعى الصنوف وتمزز الوحدة.. لأن هذا هو الطريق المضمون لإنشال المخططات المعادية.

الجهات الفلسطينية في جميع المجالات وخاصة في المجالات الاقتصادية حتى لايقفون اليوم علينا لماذا فعلتم كذا.. ولم تفعلوا كذا. وأضاح وزعم أن المجالس بدأت تتشأ هنا وهناك وأصبحت كل مجموعة تنشئ مجلسا خاصا بها.. فمجالس عليا في الصحة والاقتصاد والإسكان.. الخ ورغم أن هذه المجالس غير مرخصة وبعضها يتخذ من القدس مقرا. ورغم ذلك نحن مستعدون في حالة طلب هذه المجالس المساعدة والجلوس معنا أن نجلس معها للعمل في الصحة والصناعة والاقتصاد ومستعدون لدراسة كل طلب تقدمه لأننا في مرحلة مفاوضات سلمية فإمكانية النقاش واردة، ورغم أننا لم نصل إلى السلام ولكننا في الطريق إليه ومثل هذا العمل سيكون له انعكاسات ايجابية على الحكم الذاتي.

ماذا يعني ذلك؟ أنه يعنى بوضوح أن خطة واين، التي ابتدأ بتنفيذها من جانب واحد في المناطق المحتلة، تحاول العنصر على أدوات فلسطينية لتعريب الادارة الاسرائيلية المدنية، واستخدام مايتحاور أوساط البيروقراطية الفلسطينية تصوريه وكأنه البناء التحتي للدولة الفلسطينية القادمة، كآلية لتنفيذ خطة راين في المناطق المحتلة، والحصول على ختم فلسطيني لتسريع سياسة فرض الامر

البيروقراطية الفلسطينية وتلقيم إجراءات صحيفة إليها بهدف استقطابها لصالح الحل الاسرائيلي المتعرج للمناطق المحتلة، أي الحكم الذاتي المحدود، والذي يقل كثيرا عما ورد في اتفاقات كامب ديفيد، وأخذ صرافقة الأوساط المذكورة على مثل هذا الحل المنقوص والذي يرمي الى تحويل المرحلة الانتقالية إلى الحكم الذاتي وفق المفهوم الاسرائيلي، إلى حل دائم ويتأيد فلسطيني محلي محدود بحكم محدودية الفئات المرشحة للمرافقة عليه.

وعلى هذه الخلفية تصمد رئيس الإدارة المدنية في المناطق المحتلة أن يعلن في سياق مقابلة مطولة لصحيفة القدس بتاريخ ١٩٩٣/٢/٥، بأن سياسة إدارته تقوم على عدم الانتظار حتى تأتي المرحلة الانتقالية، وأن يشير إلى الاستعداد لتقديم التسهيلات المناسبة للاستثمارات الفلسطينية في الضفة والقطاع.

وأما الموضوع الأكثر خطورة في تصريحات زهر فهو ما أبداه من استعداد لتعاون مع المجالس الفلسطينية العليا التي شكلت حديثا في المناطق المحتلة بتوجيه من قيادات فلسطينية مسؤولة في منظمة التحرير الفلسطينية، وقال حول هذا الموضوع نحن مستعدون اليوم للتعاون مع

الحزب الشيوعي الإسرائيلي (رغم) أحد الأحزاب الشيوعية العربية في الشرق الأوسط. تاريخه يزهو بالنضالات والمواقف المشرقة، ولكنه مازال قابعا في أزمة الأحزاب الشيوعية والصمالية. في نهاية يناير، عقد مؤتمرا طارئا له، محسم فيه النقاش الأيديولوجي، ووثقت برنامجه السياسي الناجح. وعمنق النتيج الديمقراطية في حياته اليومية. أما في القضية التنظيمية لمأزالت المشكلة قائمة.

نموذج

لحزب شيوعي في أزمة!

نظير مجلي

رسالة حيضا

الحزب الشيوعي الإسرائيلي (رغم)، هو واحد من الأحزاب الشيوعية والصمالية والتحررية الوطنية في العالمنا، التي تشكل نوجا صارخا للأزمة التي تجتاح الحركة الاشتراكية العلمية المؤقت الطاريء الذي عقده هذا الحزب في نهاية يناير الماضي (٢٨-١٩٣/١٩٣). أعطى الدليل القاطع على أنه لم يعد للرأسمالية صانعشاء من الأحزاب التي ترفع لواء الاشتراكية، فهله الأحزاب متشغلة في ذاتها، وسيتبقى كذلك لفترة طويلة، على ما يبدو.

ونقول نوجا، لأن الغالبية الساحقة من هذه الأحزاب وحركات التحرر، تعيش الحالة نفسها.

فمنذ انهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، تتخبط في صراعات لا أول لها ولا آخر. ويسود كوادرها الإحباط ويصعبها التقاعس، الترهل يسيطر على تنظيمساتها، والشيوعية تشل نضالاتها، والنقاشات البيزنطية تبعدها عن صراعها الطبقي في الشارع، مع الناس. وكل هذا يؤدي يها إلى الوهن والتآكل وتقليص النفوذ.

لقد حدث شيء لهذه الحركة يستدعي التوقف وإعادة التفكير والتقييم للكثير من الأمور، فكريا وسياسيا وفي نظام العمل وأسلوب النضال، بدون أدنى شك فالأزمة شديدة والضربة قوية ومفاجئة، ولكن ما يحدث هو أن النقاش بات المهمة الأولى والوحيدة تقريباً، وريات مثل طاحونة الماء، لا يغير ولا يبدل شيئا، اللهم سوى التوقف داخل الصالونات، وتوسعت إليه النعمة الفردية

الذاتية والصراعات الشخصية التي تهدد بالتزق والتفتق، ولم يبق للخصوم والأعداء سوى لطف التمار الناضجة من الشجرة التي غرسها هؤلاء المناضلون بأيديهم وروعها، ووروها حتى كبرت وشمنت، بالمرق والدلم.

لقد سمرت حوالي أربع سنوت على الانهيار في المنظومة الاشتراكية، وإذا كان مصمومنا في بداية هذه الفترة، الدخول في بليلة فكرية والفرق في رحلة عسيفة من التشكيك في التاريخ وفي النظرية وفي القادة وفي كل الطرق، لمإن تطورات الأوضاع وما يتكشف اليوم من حقائق كانت غائبة من المفروض أن تكون كافية لنا كي نحدد موقفنا وأدافنا ونطلق لمواصلة مشوارنا بشكل أفضل. ودون أن نترك النقاش والتفكير وإعادة النظر. الخ.

ففي بداية الانهيار كان مفهوما أن نقف ونتمسك وننزع الثقة حتى.. بكل ما أمنا به سابقا، كان مفهوما أن تراجع الكثير من

المسلات الفكرية، وهناك اجتهدات غارقة لتفسير الكثير من المفاهيم والمسلات والمقرلات، ليس فقط بالنسبة للنظر في متعاليين، ولا حتى ليعين، بل أعيد النظر في مسقرلات أساسية لطروحات ماركس والمجلد، وزاد إدراك الشيوعيين لضرورة التفكير الجديد، وتطور النظرية بحيث تتلام مع كل بلد وحزب ووضع وفق الضرورات والمميزات الخاصة وتفسير الأساليب والأدوات النضالية، وتعميق الديمقراطية مع تقليل المركزية وتوطيد الصلة مابين القيادات والكواد، بمحسيت لا تكون هناك أية هوة، والإصغاء أكثر لنهش الجماهير، والحفاظ على القرب للناس منها، ومحااربة الروتين، والبيروقراطية... الخ. لم يبق حزب شيوعي أو عمالي إلا وعالج مثل هذه الطروحات وخرج باستنتاجات منها، والغالبية العظمى من هذه الأحزاب تركت باب النقاش مطروحا، بمحسيت إنشا تؤمن بالاشتراكية-العلمية- الماركسية-اللينينية لكن لا تعصرها دينا، ولا قرأتا متزلا أو إجميلا مقدسا، إنما هي فكر مليء بالدynamية يتحرك، يتجدد، وتطور تتسع آفاقه.. الخ.

فما البدائي إذن لمواصلة الإحباط واستمرار المسقط الكلاسيكية. ٢. وصبح هذا السؤال ملحا أكثر، مع التطورات التسارعة في الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا، حيث باتت حياة الناس، بعد انهيار الاشتراكية، أشبه بالجحيم: إنفقد الأمن والأمان، سيطرت أمافيا على الشوارع ليلى-نهاري-وعلى المؤسسات، وانتشرت البطالة والغلاء والفقر، والإجرام وبدا الناس يفسرون الإحتياجات الأساسية التي كانت في زمن الاشتراكية مقدسة، مجاهاتة التعليم، مجاهاتة الضمان الطبي، أجساد السكن المؤهبة.. وغيرها وسيطر الحروب العرقية والإتنية، وبات الناس يوتون في الشوارع قتلأ حريا أو قتلأ مافياريا.

باختصار أصبح الناس هناك يأكلون أصابعهم ندما على تحسمهم المتسرع لستوط الاشتراكية.

ولفوق هذا وذاك، بات يتكشف للناس، أن الانهيار الذي حدث في دول المنظومة الاشتراكية لم يكن فقط بسبب أخطاء الماضي ولا بسبب فشل الاشتراكية. الناس يعرفون اليوم أن هناك عناصر أخرى أوصلت إلى هذه الحال، بينها عناصر مغايراته أجنبية.

فمنساذاً يجب أن يحدث بعد، وأي التطورات تنتظر، حتى نمود إلى أنفسنا وننطق لهساتنا الأساسية للهداية. أحزابا ثورية مناضلة فعلا وبشكل متجدد، ومخالصة للجمهور الشعبية وأهدافها. فعمل تعرفون جزا آخر على هذه المهمة؟ إذن، فلم الانتظار، ولعن؟!

الحزب الشيوعي الإسرائيلي

بعد هذه المقدمة العامة الطويلة، وعلى خلفيتها نمرد إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي ومقره الطاري. الذي عقد في يناير الماضي، طاري، لأنه عقد قبل موعده بحوالي السنة ونصف السنة. فلماذا المؤخر الطاري؟!

في المؤخر الذي سبق، أي الذي عقد في سنة ١٩٩٠ نشرنا عنه تقريرا مفصلا في العدد الخامس من اليسار- يوليو ١٩٩٠، طرحت بالتفصيل قضية اليساريين وانهايا الاشتراكية في أوروبا الشرقية والغرب التي يجب استخلاصها، ويشت

المشاكل التنظيمية التي أعقبت هذا الانهيار، واتخذت في حينه عدة قرارات أساسية تلخصها على النحو التالي:

.. في القضية الأيديولوجية أكد المؤقر أن «الحزب الشيوعي الإسرائيلي يركز على أساس أفكار الاشتراكية العلمية الماركسية-اللينينية التي تعكس الواقع في تطوره وتشير إلى طريق تغييره، بطور الحزب ويطبق بشكل خلاق هذه الأفكار حسب مرحلتنا وحسب الظروف الخاصة في إسرائيل (البند ٨ في النظام الداخلي)، وهدف الحزب هو إقامة نظام اشتراكي في إسرائيل فالاشتراكية هي مرحلة تاريخية جديدة في تطور الإنسانية ومعناها سلطة الطبقة العاملة ومجموع العاملين في المدينة والقرية وحلفائهم وملكية اجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والقضاء الاستغلال الطبقي، استغلال الإنسان الإنسان ونوعية حياة عالية ورفق مستوى الحياة المادي والثقافي واستقلال العمييز القومي والطائفي والمساواة في حقوق المرأة في المجتمع وفي العمل وفي العائلة، حرية الإنسان وتطوره الحر والشامل. الاشتراكية هي عملية تطور وديناميكية وتجدد دائم وليست نظاما اجتماعيا جاهزا وثابتا، الاشتراكية هي مجتمع في مركزه الإنسان. تسود فيه الديمقراطية العميقة في كل مجالات الحياة» (البند ٩). وأقر هذا المؤقر بشبه إجماع (٣٧٥ صوتا مقبلا مقابل ٦ معارضين).

محاسبا، أصيد لإقرار البرنامج السياسي، واتخذت القرارات السياسية بالإجماع. وكان هذا أمرا متوقعا إذ أن الحزب الشيوعي طرح برنامجا سياسيا ثبتت

صحته على مدى الأجيال، وهذا باعتراكم المحصور قبل الاندفاع. إن كان في القضية الفلسطينية (موقفه المميز في المطالبة بحق تقرير المصير للشعبين في البلاد كان وحيدا لم يتناه كل أنصار السلام اليهود وحركة التحرير الوطني الفلسطينية وقوى التقدم في العالم العربي)، أو في القضايا العربية (شعاره الشهير: «مع الشعوب العربية ضد الاستعمار وليس مع الأعداء»).

داخلها واتخذت عدة قرارات واستحدثت عدة أساليب، لخصنا تصحيح الديمقراطية منها: إقامة جسم جديد مؤقر واللجنة المركزية، هو المجلس القطري، مؤلف من ٢٠٠ عضو ينتخبون بشكل مباشر من الفروع وله الصلاحية المطلقة لإقرار عدد من الأمور الأساسية في حياة الحزب اليومية، وسحب صلاحيات واسعة من اللجنة المركزية. إتاحة الفرصة أمام التعددية داخل الحزب. تحديد مدى بقاء المعارض في مناصب مركزية لدورين، وإذا أراد ترشيح نفسه لدورة تالفة عليه أن يعطى بأصوات ٦٠٪ من المندوبين. وقد وضع المؤقر ال ٢٠ في حينه، أمامه هدفا هو تحقيق انطلاقة جديدة للحزب إلى الأمام والتغلب على الإحباط والرهل وتقوية صفوفه.

لكن ما حدث خلال السنتين ونصف السنة هو:

- انخفاض عدد أعضاء الحزب بنسبة ٢٥٪.
- انخفاض نفوذ الحزب

لأرجاء تنسكي أعضاء الكتيبت من الحزب الشيوعي

فاحم محامي

تاريخ زباد



الشعب، وفي الانتخابات للكتيبة
 حيت عدد المصوتين بنسبة ٢٥٪
 والتفعيل البرلماني من ٤ أعضاء إلى
 ٣ أعضاء في الكنيست (مع ذلك
 اعتبرت هذه النتيجة إنجازاً، إذا أخذ بالاعتبار
 الواقع السياسي والظروف المحيطة بالأوضاع
 الداخلية في الحزب، وبقي الحزب القوة الأكبر
 بين جمهور الفلسطينيين سكان إسرائيل-عرب
 (١٩٤٨).

— انقلخت مذاهب الحزب من
 التبرعات المالية بنسبة ٤٠٪.
 - أصاب القتل معظم قسوم
 الحزب ومناطقه. وفيما كان هذا الحزب
 قائماً للضالات الجماهيرية والماركسية السياسية
 التي دوت أسسها في المصالح (يوم
 الأرض، مذهبة ريتشون ليتسون، يوم
 الأقصى، وغيرها)، ظلت ساحة النضال قامة.

وأصبحت تلك مصادم محدودة مثل
 إضراب السلطات المحلية احتجاجاً على
 عدم تحرير الميزانيات، تظاهرة برفع شعارات
 باشتراك عشرات الأشخاص... الخ..

— تواصلت النقاشات التي دخلت
 في باب جلد الثبات والسياسيات
 وتطورت لتأخذ طابعا أيديولوجيا حيناً (حول
 الاشتراكية واقتصاد السوق) وسياسيا حيناً
 آخر (حول حرب الخليج وقضية الهجرة
 اليهودية) وتنظيميا وخصميا (مجموعة
 فلان، ومجموعة علان، وكالعادة، النقابات
 السياسية حسمت وانتهت إلى موقف
 مرحل (رفض العدوان الأمريكي على
 العراق بلا محط، معارضة أن تكون
 الهجرة اليهودية على حساب
 المواطنين العرب، والمطالبة بالسماح
 بصودة اللاجئين الفلسطينيين). وفي
 القضية ظل النقاش محدود، وحسم المؤثر
 بكثرة ساقته (بمعارضة صوتين مقابل تأييد
 ٣٩ صوتاً). لكن الصراع التنظيمي
 والشخصي استمر، والتجهر بشكل
 خطر عشية انتخابات الكنيست
 بحيث كاد يهدو وحدة الحزب على خلفية
 تركيز قائدة المرشحين.
 لهذا كله تقرر عقد مؤتمر طارئ.. هو
 المؤتمر ٢٢٢.

محاولة أخرى..

لقد كان المؤتمر ٢٢٢ بمثابة محاولة أخرى
 لإنقاذ الحزب، وإعادة نه إلى موقعه الطبيعي
 في قلوب الناس وحياتهم اليومية والنضالية.

ولوحظ أن الكثير من أعضاء الحزب
 القدامى وأصدقائه الحميين، بعضاً بالرسائل
 الشفهية وأخطية إلى قيادة الحزب ومتدوين
 المؤثر بدعوتهم فيها بمرارة إلى صيانة الحزب
 وعدم السماح بالزيد من إضعافه.
 وقد سادت قناعة شاملة بين الكراد أن
 الطابع الشخصي (للأفراد والجموعات) هو
 الذي طغى على الخلافات ولذلك تركزت
 الدعوة على طلب التفرغ عن هذه الخلافات
 والرجعة الصادقة من أجل انطلاق متجددة.
 وانضج في المؤتمر أن هذه هي رغبة
 المتدوين أيضاً، إن كان خلال مناقشتهم أو
 في التصويت لدى انتخابات لجنة مركزية
 جديدة، فبشكل ووضوح، أعطى المتدوين
 أصواتاً عالية جداً لكل التيارات في
 القيادة، ولم يسمحوا بتفليح طرف
 على الآخر.

وعلى الرغم من استمرار الصراعات
 والتكتلات في اجتماع اللجنة المركزية (عقدت
 في ١٣ فبراير الماضي)، فإن توازن معيناً في
 القسرى ظل قائماً في هيئة مكتب اللجنة
 المركزية (هيئة جديدة استحدثت، بعد أن تم
 إلغاؤها) هيئت المكتب السياسي ومركزية
 اللجنة المركزية). وقد انتخب مركزياً عاماً
 للحزب، الكاتب القصصي المصروف
 محمد فلاح، الذي أعلن أن مهمته الأولى
 ستكون السعى لتوحيد الصفوف من أجل
 تحقيق الإنطلاقة الجديدة والمتجددة التي قروها
 المؤثر.

ومن الأسرار البارزة التي أقرها مؤتمر
 الحزب الشيوعي الإسرائيلي ٢٢ تذكر منها:
 - أيديولوجياً: إعادة التأكيد على
 الماركسية-اللينينية-الاشتراكية-العلمية
 ولكن كمصدر الهام، والتركيز على قضية
 الدينامية في هذه النظرية وضرورة البحث
 الدائم لتطويرها من جهة وللاستعانة مع
 الظروف المميزة للبلاد، من جهة ثانية.

— سياسياً: الموقف نفسه، مع تأكيد
 ما تفرق عليه، في حينه حول الموقف من حرب
 الخليج ومن الهجرة وكلاهما موقف واضح، ضد
 احتلال الكويت، وضد الحرب المدمرة مع
 العراق، ومع الشعب العراقي ضد الاستعمار.
 - ضد الهجرة القائمة على حساب الشعب
 الآخر والمطالبة بالسماح بصودة اللاجئين
 الفلسطينيين.

— النظام الداخلي اتخذت عدة قرارات
 إضافية في مجال تمكين الديمقراطية
 على حساب المركزية وتوثيق الصلة بين
 الهيئات القيادية والكارد ووضمان إطلاع

الكارد على ما يجري في الهيئات
 القيادية وإتاحة التصديعية بشكل
 أوسع من مفهومها الشكلي.

— العمل النقابي: هنا سجل المؤثر
 أمامه إمكانيات العمل والنضال الواسعة والتي
 لم يسبق لها مثيل بالنسبة للحزب في
 الماضي. إذ أنه بات حزب المعارضة
 اليسارية 'الوحدى' في إسرائيل (حزب
 العمل أصبح حاكماً، وحركة ميريت التي تضم
 أحزاب اليسار الصهيوني، انضمت إلى
 الحكومة في الائتلاف، والحزب الديمقراطي
 العربي، برئاسة عبد الوهاب
 دراوشة، عرض نفسه على إيهين
 ليعضد في الائتلاف، ولقد اختار
 لذلك الطلب وقتاً في نهاية السوء
 ، إذ قطعها بعد أيام من قرار إبعاد
 الفلسطينيين إلى لبنان، إن جواهر
 تلك الأحزاب اليسارية خاب أملها
 بأحزابها، خصوصاً بعد أن أبدت هيريت قرار
 الإبعاد، هذه القوي، بدأ بعضها يبحث عن
 حزب بديل لتأييده، واليساري الفعلي منها
 داور جداً أحصل التحالف حول الحزب
 الشيوعي والجهة التي يقودها.

..وأخيراً

إن الحزب الشيوعي الإسرائيلي ليس
 حزبا عاديا في إسرائيل وليس حزبا شيوعيا
 عاديا بالنسبة للأحزاب الشيوعية الأخرى في
 العالم، تركبته اليهودية-العربية، فبذلك في
 الأحزاب الإسرائيلية. كونه القوة الأكبر بين
 العرب في إسرائيل، تلتحق أصابعه ألقا
 وإسماجها، في قيادة نضال هؤلاء العرب، إلى
 جانب إخوانهم الشعب الفلسطيني من أجل السلام ومن
 أجل حقوقهم في العيش بسلام وأمن وهدوء.
 غنى عن الذكر أن سلامة الخوف الأيديولوجي هي
 التي تحكم الخط السياسي التي والصحيح.
 وفي حالتنا هذه، لأغلب على مواقف
 الحزب الفكرية أو السياسية، والسؤال هو:
 إذا كانت قيادة الحزب مدعوك خطيرة
 الاستمرار في صراعاتها الثنائية
 وتضع حدا لها.. فعند هذا الحزب
 صجده التاريخي ودوره الكلاسي أم
 تواصل نهجها المقلد إياه.

وهناك تساؤل جدي بأن تخشاع الطريق
 الأول بالتالي، خصوصا وأن الحزب مازال قويا
 وكادره واسعة، ويستعد للمطام والتضحية
 بالأهم من ذلك، لن تقبل بأن ينهار هذا
 الحزب.

وها هي إسرائيل، مرة أخرى، تلوي ذراع «الأمم المتحدة» وتقرض على «العالم الجديد» أن ينحني.. وما يجرى في هذا العالم.. «الجديد»، لا يدور للمجب. فهو- إسرائيل- دولة صغيرة» ومدينة وهذا للإرهاب الذي يزاوله الشعب الفلسطيني عليها، منذ أعلنت عن نفسها واحة للحضارة والديمقراطية وسط عالم عربي ليس كذلك- عالم عربي واسع، متفتخ ونفيل بالعطن والرائحة.. وعندما يهتلع «مجلس الأمن» لسانه ويشتبك قضية المبعدين الفلسطينيين من جدول الأعمال، فليس في الأمر غرابة.. ذلك انه (مجلس الأمن) يعود إلى صوابه ويهتف للأخلاق «والجديدة» التي يجب أن تدم العالم.. «والجديد»!

عجيبة. ٢.

فقط، غير العاقِلين وأصحاب الحراس العاطلة عن العمل، لا يستطيعون استيعاب الذي يجري:

دولة إسرائيل الصغيرة والوحيد في مواجهة الأرواح التي يزاوله الأولاد والنساء والشيوخ الفلسطينيين، يتخضع حكمها براعة شاملة غير موجودة في المحيط العربي. يعرفون أن «العالم الجديد» الذي لا يزال قيد البناء، حسب غرائز المصالح يحتاج إلى شركاء أذكياء، وأقرباء وقادريين على الإضافة إليه. إضافة، هي بالطبع، شيء آخر غير النتيجة الذليلة والفشل وحروب شيوخ القبائل..!

ميثاق للعالم الجديد



والأفكار مالا ينتهي عند حد- مساهمتها وأفكار تتجاوز حدود الفهم لهذا العالم- الجديد.. إلى المشاركة الفعالة في صياغة روجه وميثاقه الجديد!

في إسرائيل، الآن، يطبق مسؤولو «الأمن» حزمة شاملة من الأفكار، في مراجعة أرواح الولاد الفلسطينيين: إطلاق الرصاص بسنخا- قاتل، عشرات الجرحى كل يوم، خلع أشجار، اعتقالات، نسف بيوت، حظر تجول لأيام طويلة على مدن ولبلان بأكملها إهدايات بالجملة والمفرق و.. نجاسة عمل جديدة بتسجيلها في دفاتر الحسروب التاريخية.. وصلت حد تدمير أحياء سكنية كاملة بالصواريخ المضادة للبلبابات (.. حدث مؤخر في حي الأمل في غزة)!

وفي إسرائيل، الآن ما يستحق الانتباه، فالحكام البارعون الروعين، يعلسون حكام العالم دوريا في احترام حقوق الإنسان فقد استقبلوا مؤخرًا ثمانين شخصا بالتصام والكامل من لاجئي البوسنة والهوسك الملعنة

في إسرائيل الآن يتألق عصرنا الجديد، المبارك- عصر حلول الميثاق الجديد الذي سيهم العالم عما قريب: تخرج الأمم المتحدة من جلدتها، ينحني العالم لبراعة الأقوياء و.. يعين العالم العربي الراعس والتفتخ التزامه: تطبيعا وسلاما وحرانا إلى حين..

في إسرائيل حكام يفهمون العالم الجديد على حقيقته، عالم كانوا ينظرون قدامه منذ زمن بعيد- عالم رائق، بديع وممتع كلعبة سوك، ينجح فيه أولئك البارعون كالجواهر، يستمتع العالم.. الجديد للبراعة الشاملة وفكره كفسيفساء بسيطة، ويحفظ راضيا عن اللعبة. حكام إسرائيل يعتمدون بملكة رهيبة. يبدون القيم الإنسانية العامة إلى درجة تقصرب من العقديس و.. لا تقصرب من الالتزام للحرب، أن لا تقصرب من حبسوا عن حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة وميثاق الأمم المتحدة وكل الماركات القديمة في العالم القديم.. ولهم هالمهم الجديد القرار مثل كرتنقال. يقتلون مئات الفلسطينيين ويقذفونهم بعيدا وراء إسرائيل الكبرى، يشرحون للعالم.. الجديد أسباب إجرامهم الانسية الصعبة: وضد الإرهاب ومن أجل السلام..! وعندما تلوذ الأمم المتحدة في الحرة أو في سوء الفهم فهي مشكلة تتعلق بها وحدها.. ذلك أن إسرائيل دولة وديمقراطية من طراز آخر لا يستوعب ميثاق الأمم المتحدة.. وعليه، فلينظر العالم ومعه الأمم المتحدة أيضا، اللعبة الديمقراطية في دولة من طراز جديد.. ويستمر بانتظار سائقه الحكماء العليا الإسرائيلية. وإذا ماتتحت «اللعبة» بما لا يسر، فذلك يعود إلى أن العالم لم يستوعب اللعبة بعد.

في إسرائيل التي بنت نفسها لعالم آخر انتظرت طويلا، أضيأ

كثيرة لتأيد مقهوره للمتخلفين عن فهم حسابات «العالم الجديد». كل القضايا في دولة إسرائيل. صغيرة أو كبيرة، تحمل بطريقة «الصفقة».. وعلى العالم الكسرك وغير الشاطر أن يتعلم، بعيدا من إعادة المبعدين الفلسطينيين دفعة واحدة، حسب قرار متسرع اتخذته الأمم المتحدة بسره فهم، يمكن- مثلا- إعادة مائة مبدع فقط. وفي إطار «الصفقة» أيضا، ليس مهما أن تلغز إسرائيل بفهم شرعية الإهداء. إذ يمكن، في هذا المجال، تصريح «ناعم» من وزير خارجية إسرائيل يقول فيه أن «الإهداء سياسة استثنائية..! وهكذا يقترب العالم الجديد من ميثاق جديد يحل قضايا الشائكة- ميثاق الصفقة المجرى في دولة هيات نفسها، منذ نشأت، لعالم آخر جديد، لم تستوعبه لا الأمم المتخلفة ولا الأمم المتحدة. بهذا أو ليس من واجب العالم الجديد، بعد الذي جرى، أن ينحني ١٢

إن رعا محافاة من الحول، تمنى أصحابها من تلبس القرباة. ذلك أن حكام إسرائيل الأذكياء لديهم من المساهمات



العالم

التقرير الرسمي الأمريكي.. «الأكثر مبيعا» القناع الزائف.. أمريكا في دور حارس حقوق الإنسان!

ستيفن كرم

رسالة واشنطن



ولابد أن نلقت النظر إلى أننا نتحدث عن تقرير هو بمثابة مجلد ضخم يقع في نحو ألفي صفحة لأنه يغطي ١٧٦ دولة بتفصيلات دقيقة ومطولة.. تتراوح بطبيعة الحال بين دولة وأخرى.. فلكل منها نصيبها حسب سجلها في مجال حقوق الإنسان على أوسع نطاق، بما في ذلك الحقوق المدنية والحقوق الدستورية والحريات الخاصة.. وصولاً إلى أساليب ومعاملة وأساليب تطبيق القوانين، حتى أفسح الانتهاكات وأسطرها من التعذيب إلى الفصل من العمل إلى التعزيب والتعريض..

والحقيقة فإن الجهد الذي يبذل في وضع هذا التقرير السنوي ضخم، وللحقيقة أيضاً فإن احتمال الكذب فيه ضئيل، واحتمال الخطأ - نزع مسبب على الكذب - ضئيل أيضاً.. ويمكن أن نقول إن أولي قدر يمكن من الموضوعة تنعكس في هذه التقارير العديدة، إلا عندما يتعرض واضعها لوصف.. نظام حكم ما بضميريات شمولية في وصف كرهها مثلاً.. ومن نوع «ديمقراطية برلمانية» في وصف إسرائيل كمثل عكس ويبدو أنه لا سبيل لدى الباحثين والمؤرخين في وزارة الخارجية الأمريكية للإفلات من هذه التقييمات.. أما عند الخوض في التفصيلات فإنها غالباً ما تكون مؤسسة على معلومات محدودة وموتقة.

لكن الكذب والخطأ والصحير يحدث بعد ذلك.. يحدث في مرحلة صاعد صدور التقرير كل سنة، ليس فقط من جانب الإعلام الأمريكي الذي يكتب في آلاف الصفحات بما يخدم معركة ساخنة مع هذا البلد أو ذاك.. وليس فقط من جانب الدبلوماسيين الأجانب الذين يتكلمون على ترجمة ما يتعلّق بحكوماتهم - لهذه وظيفتهم، وهو تصرف مشروع.. وليس فقط من جانب أجهزة الإعلام في كل من الدول التي يتناولها التقرير حين تنتهي مصادقته الخارجية الأمريكية عن دولة أخرى بينها وبينها حقوق أو عدا.. أو خلاف.. هذه كلها أمور مفهومة وتكاد نقول مشروعة.

إنما الكذب والخطأ والتحيّز يقع في الأساس.. فما بعد صدور هذا التقرير من جانب الحكومة الأمريكية.. كيف؟

إنها تتجاهله تماماً.. إلا ما يناسب منه حروبها الخاصة.. وميضاً نقول أنها تتجاهله لا

السنوي.. الأمر نفسه بالنسبة للحكومات والصحراء وقطر والمغرب وتونس.. وطبعاً مصر.. وكل دولة عربية.. وكل دولة إسلامية وكل دولة في العالم الثالث، بالاضافة إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية والصين.. وإسرائيل والأراضي العربية المحتلة.

باختصار فإن تقرير الخارجية الأمريكية عن ممارسات وانتهاكات حقوق الإنسان في كل من دول العالم على حدة يمد واحد من أكثر التقارير التي تصدرها الحكومة الأمريكية رواجاً.. أنه التقرير «الأكثر مبيعا» الآن بعد أن حثمت إجراءات الحد من التفتحات التي قدورها الكونغرس الأمريكي قبل سنوات أن تباع هذه التقارير بدلاً من أن توزع على الدبلوماسيين والصحفيين كما كان الحال في السابق.

ما إن يبدأ شهر فبراير - من كل عام - حتى يشرع الدبلوماسيون من معظم بلدان المسالمة في واشنطن، ومنهم المراسلون الصحفيون من الأجانب والأمريكيون في ترطب اللحظة التي تملن فيها وزارة الخارجية الأمريكية صدور تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان في دول العالم كافة. فالتقرير يصدر عادة في الأسبوع الأول أو الثاني من شهر فبراير.

وعندما يصدر التقرير يهرع الدبلوماسيون والمراسلون - خاصة الأجانب منهم - للحصول على نسخ منه ليروا عواصمهم بما يخصها منه.

أما الصحفيون الأمريكيون فإنهم - في عجلة شديدة - ينتظرون الفصل الذي يكون موضوعاً مثيراً في وقت صدور التقرير.. مكتفين بذلك.. فإذا كانت هناك أزمة ساخنة مع إيران - مثلاً - فإن تركيز الإعلام الأمريكي يصبح على الفصل المتعلق بانتهاكات إيران لحقوق الإنسان. أما إذا كانت الأزمة ساخنة بين الولايات المتحدة ولبنان، أو سوريا، أو العراق، أو كوريا الشمالية، أو كوبا.. إلخ فإن الاختصار يتجه إلى الفصل المتعلق بها مباشرة. ونفس كل ما عدا.

طبعاً ترق السفارة السعودية بحثوى الفصل المتعلق بانتهاكات السعودية.. ثم لا تلبث أن تبث نسخ كثيرة إلى الجهات الرسمية والشخصية المهمة التي يهجم أن تعرف ماذا قالت وزارة الخارجية الأمريكية عن سجلها في حقوق الإنسان في تقريرها



نعم فقط تجاهل المعلومات الواردة فيه هذا الصام، أو التي وردت في أي عام سابق. إنما نعمتي أساساً تجاهل الغرض الذي من أجله يصدر هذا التقرير.. ويبدل فيه كل هذا الجهد. ونفق عليه ما ينق من تكاليف.

لماذا تصدر الحكومة الأمريكية هذا

التقرير؟

سؤال ينطوي على أسئلة كثيرة وأكثر دالة.

لماذا تخلص الحكومة الأمريكية نفسها

بهذه المهمة؟

من عهد إلى الولايات المتحدة

مسؤولية مراقبة حقوق الإنسان

وانتهكات حكومات العالم لها

بدرجات الانتهاك متفاوتة؟ هل صدر

بذلك قرار من الأمم المتحدة؟ ولماذا

لا تؤدي الأمم المتحدة هذه المهمة؟

والأمم من كل هذه الأسئلة. لماذا؟ الهدف

من إصدار هذه التقارير؟ وهل يتحقق هذا

الهدف فعلاً؟

لا بد من أن نبدأ الحكاية من نقطة بداية

إصدار هذه التقارير. فهي تنطوي على

إجابات على معظم هذه الأسئلة.

في يوم أول يناير ١٩٧٧ سمحت لجنة

الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي

بنشر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن

انتهاكات حقوق الإنسان في ست دول تتلقى

مساعدات عسكرية أمريكية. (ذلك أن

وزارة الخارجية تصدر هذه التقارير لتلك اللجنة

وليس للإطلاع العام.. واللجنة هي التي

تسمح بنشرها). كانت التقارير معلقة

فقط بالأرجنتين وهايتي وبيرو

وأندونيسيا والفلبين وإيران (التي

كانت لا تزال تحت حكم الشاه). وعلى

الرغم من أن التقرير تضمن تفصيلات

انتهاكات هذه الحكومات لحقوق الإنسان في

بلادها إلا أنه تضمن توصية للكونغرس

بالموافقة على «مصالحة» صد هذه الدول

بالمساعدات العسكرية الأمريكية

لاعتبارات استراتيجيتها

ودبلوماسية.

لكن لجنة الشؤون الخارجية بـجلس النواب

الأمريكي أصرت على ذلك الوقت على أن

تنشر هذه التقارير. على الرغم من أن وزارة

الخارجية أبدت اعتراضات أصلاً على فكرة

إصدار تقارير عن ممارسات حقوق الإنسان في

الدول الأجنبية لأن ما تنتظر عليه من

شأنه أن يشكل إراجاء لدول حليلة

وضر مقادرات تعتمد مع دول معها

خسرات». وكانت الخارجية ترى أن

تبقى هذه التقارير - إذا وضعت أصلاً - سرية.

وبالفعل صدر هذا التقرير بأجزائه الستة

عن الدول الست المذكورة متضمناً ما يحدث

فيها من انتهاكات مثل استخدام أساليب

التعذيب والاعتقال التعسفي والسجن بلا

محاكمة لفترات طويلة وغشٍ ذلك من

الاعتداءات على الحسبة والحرية والأمن

الفردي. بل تضمن التقرير إشارات واضحة إلى

تقارير لهيئات خاصة المعنية بحقوق الإنسان

مثل تقارير منظمة العفو الدولية» عن هذه

الدول..

أما الأسباب التي ساقها وزارة الخارجية

لتبريرها باستمرار المساعدات العسكرية

للدول المنتهكة لحقوق الإنسان فقد تضمنت:

مصلحة الولايات المتحدة في الحفاظ

على صلتها مع النظام

الأرجنتينية، والمصالح الأمنية في

ذلك البلد التي فقد سواحه لمسافة

١٠٠٠ ميل على طول جنوب المحيط

الأطلسي، الأهمية الاستراتيجية

لعلاقات الصداقة مع اندونيسيا،

أكبر وأكفر بلدان جنوب شرق آسيا

العشر جغرافياً وسكانياً. الحفاظ على

علاقات بنما مع حكومة بيرو عن

طريق برنامج المرونة. المصلحة

الأمريكية في مواصلة استعمار

حكومة إيران وأهمية ذلك البلد

كسور للتعول للولايات المتحدة

واليابان؛ ورغبة الولايات المتحدة في

الاحتفاظ بالتواضع العسكري في

الخليج التي (يصلها تقرير

الخارجية آنذاك) يمكن أن يشلهاسحب

المساعدة العسكرية الأمريكية،

١٩٩٣/مارس ٥١>

اليسار/العدد السابع والثلاثون/مارس ١٩٩٣>٥١

والانضمام الاتسالي بالقدرة المدمجة على الإنقاذ الهجوى والحقى الأمريكيتين التى تكلفه المساعدة الأمريكية لها يبنى.

وكان الكونجرس قد طلب وضع التقارير عن الدول الست كاختيار مسبقا لالتزام السلطة التنفيذية بقانون المساعدة العسكرية الذى أصدره فى العام السابق (١٩٧٦)، وكان هذا القانون قد نص على أنه ينبغي أن لا تقدم مساعدة أمنية حكومات فارس بطريقة منظمة انتهكات كبرى لحقوق الإنسان... لكن القانون نفسه نص على أنه فى ظروف استثنائية يمكن مصادقة تقديم المساعدة، ويكون على وزارة الخارجية أن تشرح الظروف... ولكن الكونجرس أن يقرر قطع المساعدة أو خفضها أو الموافقة على استمرارها (....).

بعد أيام من نشر تقرير الخارجية عن الدول الست المذكورة - نتيجة لإصرار الكونجرس - تولى الرئيس جيمي كارتر مسؤوليات الرئاسة.. وكان قد أكد طوال الحملة الانتخابية التى انتهت بفوزه أن حقوق الإنسان ستكون المحاور الأساسى للعلاقات أمريكا الخارجية بالدول الأخرى. وبالتالى أصبح تقليد إصدار تقرير عن ممارسات حقوق الإنسان فى كل دولة من دول العالم تقريرا نافذا بموافقة الكونجرس والبيت الأبيض ووزارة الخارجية. وفى مارس ١٩٧٧ - وكان عمر رئاسة كارتر أقل من ثلاثة أشهر - قال فى اجتماع شعبى فى مدينة كلنتون « بسلامة صا فتقولون: «إنسنس أريد أن أرى بلدنا يضرب المثل فى المستوى الأخلاقى. إن لدى شعورا عميقا بأنه حيثما يوضع الناس فى السجن بلا محاكمة ويمهون ويحرمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية فإنه يعين على رئيس الولايات المتحدة، بل إنه يهلك الحق فى أن يغير عن الاستياء وأن يتخذ عملا مابها الشأن... إننى أريد أن يصبح بلدنا بقوة اهتمام عميق بالكنائن البشرى على جميع أنحاء العالم».

وعلى الرغم من أن هذه والاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية فى ذلك الوقت كانت فى الحقيقة أحدث جبهة لتطبيق سياسة احتواء الاتحاد السوفيتى ومحاورة النظم المتحالفة معه أو التى ترتبط به بعلاقات مصالح وصداقة... إلا أنه لم يكن بالإمكان قصر تطبيقها على الاتحاد

السوفيتى وحلفائه والدول التى تناهض النفوذ الأمريكى. فكان لابد من تصميم هذا الإجراء.. وأن تصدر تقارير الخارجية الأمريكية سنويا عن جميع الدول، بما فيها تلك التى ترتبط بعلاقات تحالف أو صداقة أو مصالح مع الولايات المتحدة.

مع ذلك فإن اتخاا حقوق الإنسان مهابا لمواصلة المساعدات - عسكرية كانت أو اقتصادية - لم يطلق بالى دوية من الجدية فى أى وقت.. بالأخص بعد هزيمة كارتر فى انتخابات ١٩٨٠ وبداية حقبة سيطرة المحافظين واليمين الجمهورى بقيادة رونالد ريغان، ويعد جورج بوش.

ولعل أهم تطور فى سياسة جعل حقوق الإنسان المحاور الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية قتل «توجيه جمهورى» أصدره كارتر فى ١٧ فبراير ١٩٧٨ كانت النقاط الجمهورية فيه هى التالية:

« الأوليات المحددة كأهداف لسياسة حقوق الإنسان الأمريكية: خفض الانتهاكات الحكومية واسعة النطاق فى أنحاء العالم لتكامل الأشخاص وتميز الحريات المدنية والسياسية. كذلك من أهدافها المستمرة دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويزداد الاعتماد على الحوافز الإيجابية التى تؤدى إلى تحسينات (فى ممارسات حقوق الإنسان). وذلك مثلا بالنظر بصورة خاصة إلى اعتماد مساعدات أمريكية « لتأسيسا أمريكيا» إلا فى ظروف استثنائية. للأعمال التى تقوم بها حكومات مدنية بارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان. « توجه مبادرات أمريكا فى مجال حقوق الإنسان فى المؤسسات المالية الدولية المقصود

المؤسسات مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى على نحو لايزدى إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية فى المحافظة على هذه المؤسسات كأدوات اقتصادية فعالة.

وقد لعبت «جيمس بيرجسكى» مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومى دورا بارزا فى صياغة سياسة حقوق الإنسان كمحاور جديد للسياسة الخارجية الأمريكية، على الرغم مما هو معروف عنه من أنه من المحافظين، الأمر الذى يؤكد أن هدف هذه السياسة كان «استراتيجيا» أكثر منه إنسانيا». وبحيث توجيهه انشئت لجنة مشتركة من ممثلى عدد من الركائز الأمريكية الرسمية المعنية بمسائل المساعدات الخارجية، مهمتها النظر فى قرارات المساعدة من زاوية حقوق الإنسان وتقديم التوصيات. وأطلق على هذه اللجنة اسم «مجموعة ممثلى الوكالات بشأن حقوق الإنسان والمساعدة الخارجية». وكان رئيس هذه المجموعة «ارين كيرستوف» وزير الخارجية الحالى فى إدارة الرئيس بيل كلنتون. خلال السنة الأولى من عمل هذه اللجنة أوصت بأن يعارض ممثلوا الولايات المتحدة فى المنظمات الدولية تسليم قرض لغينيا، وتأجيل قرض لكوريا الجنوبية والامتناع عن التصويت عند طرح موضوع قرض لكل من باراجواى ونيكاراغوا. وفى حالتين أخريين أبدت المجموعة لروضا لجمهوريات أمريكا الوسطى ونيكاراغوا على أساس أن القروض نفسها تخدم حاجات إنسانية.. وهكذا فإن القرار الوحيد بمعارضة قرض الدولة فى العام الأول

كيف يتراكم الدبلوماسيون والإعلاميون - أميركيون وأجانب.. لالتقاط تقرير وزارة الخارجية السنوى عن حقوق الإنسان.. وماذا يفعلون به؟

أكثر النظم انتهاكا لحقوق الإنسان كانت دائما أكثرها صداقة لأمريكا من اندونيسيا شرقا إلى رومانيا والسعودية وتشيلي والسلفادور.. والقائمة طويلة..

من تنفيذ الترجمة الرئيسي بشأن حقوق الإنسان كان ضد غيتها التي تتعجج سياسات شعراكية. وفي الصين الثالين أوست المجموعة بإصدار التعليمات للوفود الأمريكية بمعارضة ستين قرضا خمس عشرة دولة.

وعندما كان العالم يحتفل في ٦ ديسمبر عام ١٩٧٨ بالذكرى الثلاثين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجدلت إدارة كارتر في ذلك مناسبة ومفيدة لتأكيد سياسة التركيز على حقوق الإنسان كمييار للملاقات الخارجية لكن ذلك التأكيد لم يتجاوز حدود البيئات. لأن خلافات داخلية في إدارة كارتر كانت قد بدأت تظهر معارضتي بعض أركانها - ومنهم بيرجيسكي نفسه للتركيز على هذه السياسة، لأنها بدأت تصب في الإضرار بالعلاقات مع معظم حكومات أمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل والأرجنتين وتشيلي... ولأن قطاعات من القوى السياسية الأمريكية بدأت تشعر بأن هذه وسياسة أحادية الجانب قبل نصر اليسار...)

وهذا ما أكده بيرجيسكي نفسه في مذكراته التي نشرها عام ١٩٨٣ عن فترة توليه منصب مستشار الرئيس للأمن القومي (من ١٩٧٧ في ١٩٨١) وكسنت بعنوان «الفترة والمبدأ»

مع ذلك فهو يذكر أن تلك السياسة في مجموعها وكانت ناجحة في أنها خلقت مناخا من الانفتاح العالمي الذي شجع على تحسين أحوال حقوق الإنسان وكبح الانتهاكات الصارخة وكشفها... وهو تقدير لا يستند إلى واقع حقيقي، فقد كانت معظم النظم الصديقة للولايات المتحدة - خاصة في نصف الكرة الغربي وكذلك في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا في تلك السنوات أكثر حكومات العالم عارسة لانتهاكات حقوق الإنسان. كانت محاسبات شاه إيران وديكتاتور تشيلي بينوشيه وحكام كوريا الجنوبية والأرجنتين والسعودية والفلبين، وأكثر أصدقاء أمريكا بين حكام أوروبا الشرقية صداقة للولايات المتحدة في ذلك الوقت ورئيس ويسانينا نيكولايف شافوشينكو، وأكثر حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط اعتمادا على المساعدات الأمريكية - إسرائيل - كان أولئك جميعا يتمسكون بالسياسة المادية والمعنوية... وأحيانا العسكري من الولايات المتحدة

بينما تقارير وزارة الخارجية الأمريكية السنوية عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان مستمرة في الصدور غلى، بالمخاتن.. ولا يجد لها صد في السياسة الحقيقية للولايات المتحدة وعلاقتها مع الدول الأخرى. خلال تلك السنوات - في النصف الثاني من السبعينات - طلت انتهاكات حقوق الإنسان كمييار لملاقات أمريكا الخارجية سلاسا. يستغلم فقط ضد دول تعارض الولايات المتحدة نظمها لاعتبارات أيديولوجية أو استراتيجية أو اقتصادية. ولعل من أكثر دول العالم تعرضا للضغط بقاس كفاءة هذا الضغط أو استعراجه هي كوريا فهي هدف للضغط الأمريكي بجميع أشكاله. ولتجد الإدارات الأمريكية المتعاقبة صبرا لها أفضل ما تعضنه تقاريرها السنوية من حقوق الإنسان عن الأوضاع في كوريا. هذا في الوقت الذي تميزت فيه لهجة التقارير ودرجة تركيزها بالنسبة لدول طرأت عليها تحولات القعت بها من الولايات المتحدة والمصالح الأمريكية. نيكاراغوا على سبيل المثال، كذلك إيران... حتى الصين تراوت السياسات الأمريكية تجاهها - بسبب اعتبارات

بيل كلينتون



تجارية وقبل ذلك استراتيجية عندما كان من المفيد الانقباط من الصين «الورقة الصينية» ضد الاتحاد السوفيتي.

وفي السنوات منذ بداية الثمانينات تركت سياسات ريجان وبوش اليمينية بصمات سوداء على السياسة الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان... بل أجبر الدبلوماسيين المعترفين الذين يشتركون في وضع تقارير حقوق الإنسان على تغليب الاعتبارات السياسية في وضعهم للحقائق والمعلومات في تقريرهم السنوي. وطوال تلك السنوات أدركت منظمات حقوق الإنسان الدولية والامريكية - التي لا ترتبط بالحكومة الأمريكية - على أي حد تستخدم إدارة ريجان ويصدها إدارة بوش تقرير وزارة الخارجية السنوي عن حقوق الإنسان لتعبير سياسات خارجية لاتهدد بأي حال إلى دم قضبة حقوق الإنسان، إننا تهدد إلى «لرض العزلة الدولية» على هذه الأنظمة التي بها تصير في الخط الأيديولوجي الأمريكي الذي تعبر عنه معايير معينة في مقدمتها فتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأمريكية «التاج سياسة السوق الاقتصادية» بصرف النظر عن أية اعتبارات اجتماعية أو سياسية تؤثر على أوضاع البلاد الداخلية أو مستويات المعيشة والعدالة الاجتماعية فيها، التحاين مع المجلات العسكرية والمخابراتية مع الولايات المتحدة بلأفرد أو كقوة.. إلا ما تطلبه الولايات المتحدة.

أما كيف يتم التلاعب في صياغة تقارير حقوق الإنسان لغنى بأغراض السياسات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة فيمكن أن نذكر عدة نقاط :- منها المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في اتفاقات أخذت الطابع الدوري المستمر.. إذ أخذت تصدر منذ منتصف الثمانينات سنويا تقارير نقدية لتقرير الخارجية الأمريكية ويضع منها أن تقرير الخارجية الأمريكية يلجأ إلى الأساليب التخابلية التي تعصر صياغته من الموضوعية وحتى حسن النية:

* ذكر الانتهاكات دون وضعها تفصيلها وبدقة حين يتعلق الأمر بحرف تزويد الولايات المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لمواسم إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وكما كان الحال

في ممارسات جماعات «المجاهدين» طوال سنوات الحرب في أفغانستان. فينتطبق ذلك أيضا على دول مثل السعودية وكينيا . وحتى بالنسبة لجنوب أفريقيا عكس ما يجري بالنسبة لدول مثل إيران وكينيا وليبيا والعراق وكوبا ونيكاراجوا قبل انشقاق الساندينين في الانتخابات قبل ثلاثة أعوام.

« إدخال تسييرات ومصافير لانتهاكات حقوق الإنسان على نحو ما يحدث بالنسبة لإسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين، وكما كان يحدث في سنوات الصداقة بين واشنطن وبنسداد، وحدث الآن مع هابيتي تحت حكم العسكري، وفي الماضي في حالات يوغوسلافيا ورومانيا.

« التركيز على أية مظاهر تحسن إذا ما تفرقت مثل هذه المظاهر في حالات حكومات تريد الولايات المتحدة تجنب إزالتها أو إخراجها، وقد مورس هذا بشكل خاص بالنسبة للسلفادور حتى في الوقت الذي كانت فيه الحكومة والقوات المسلحة مدانة بممارسة أعمال القتل الجماعي بها، في ذلك قتل مجسرة من الرعايات الأمريكية بسبب الاعتداء في تقديمهن الصين للفلاحين الذين يؤيدون القرار الصيني، وسرورت سياسة التركيز على مظاهر تحسن طائفية في الصين عندما كانت الولايات المتحدة تؤيد سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة السوق وفتح أربابها للتجارة والاستثمارات الغريبة.

« التركيز على وعدو الحكومات الصديقة -مثل السلفادور وكينيا والسعودية والكويت وغيرها- على الرغم من أن هذه الوعده لا تجد طريقها إلى التنفيذ المعلن بتحسين أوضاع حقوق الإنسان في تلك البلدان

« إظهار الانتهاكات في حالة الحكومات أو القوى الصديقة لأمريكا على أنها معلومات مشهورة مؤكدة بنسبتها إلى مصادر المعارضة لإكسابها قدرا أقل من الصداقة. أو نسبتها إلى مصادر تهدد مدعاة للشك .

وقد فعلت الخارجية الأمريكية ذلك بشكل خاص في تقاريرها عن ممارسات عصابات «الكوترا» في نيكاراجوا التي كانت تؤيدها وقولها الولايات المتحدة نفسها. كذلك في تقاريرها عن أفغانستان وهابيتي وسري لانكا والصومال.

« نزع المعلومات من انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان الصديقة للولايات المتحدة من سباحتها السياسي الأمر الذي يجعلها تبدو أقل أهمية وأقل خطورة من الواقع. تم ذلك في حالات اللينين سواء في عهد ماوكوس أو في عهد كهنو. كما تم في الصومال في عهد سياد بري .

« وفي الحالات التي كان يتم الولايات المتحدة تسويد صفحة حقوق الإنسان في البلدان غير الصديقة لها فإن الانتهاكات تساق في تقارير الخارجية الأمريكية دون اهتمام بالتحقق منها أو من مصداقية صحتها أو حتى ظروف وقوعها، فهناك على الدوام انتهاكات للاعتقال والاضطهاد السياسي بكل أنواعه في حالة كوبا، معطسها مستعانة من مصادر «الكربين» في المثلي» الذين يعيشون في الولايات المتحدة على تجاهرة مهاجمة نظام كاسترو، وذلك على الرغم مما هو معروف عن عجز المخابرات الأمريكية على مدى ثلاثين عاما عن اختراق الجبهة الكوبية لجمع المعلومات.

وقد أصدرت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» و«لجنة الممارين» أنصار حقوق الإنسان» وصفا منتظمين أقيمتا تقريرا مشتركا حثتا فيه وزارة الخارجية الأمريكية على «إعادة النظر» في الخطوط الهادية التي تستند إليها في وضع تقاريرها عن حقوق الإنسان -حتى تأتي هذه التقارير منصفة وخالية من التناقض. ودعا تقرير المنظمين إلى الأخذ بمعدة توصيات لتحقيق هذه المهمات أمتها:

« تصود انتهاكات حقوق الإنسان في أبعادها الكاملة دون التهربين أو المبالغة أو تزيير.

« تحليل أوضاع حقوق الإنسان كما هي في وقتها دون السماح للتحسينات أو الانتكاسات في الظروف بأن تضي غرضها على هذه الأوضاع.

« ضرورة تحديد وقت حدوث الانتهاكات

إدارة كلنتون تعيد شعار حقوق الإنسان كمعيار للسياسة الخارجية الأمريكية.. هل يختلف الحال عما كان في عهد كارتر؟

في السنة التي يخطبها التقرير. - تسجيل الجهود الصليبية التي تبذلها حكومات بهدف تصحيح أوضاع حقوق الإنسان بها في ذلك ما يحاوله من التعقيب في الانتهاكات ومحاكمة المسؤولين عنها. - إذا كانت هناك ظروف تحول دون ذلك -شرح تلك الظروف أو الاعتبارات بوضوح. - تقدير ما إذا كانت مصادر المعلومات عن انتهاكات مصادر جديرة بالثقة ومدى مصداقيتها في السابق.

- أيضا النشط الحالي للانتهاكات والسياس السياسي الذي تقع فيه وتسلط الضور على المسؤولية من هذه الانتهاكات وخاصة الخطير منها. وقد مضى وقت كاف على هذه التوصيات -إذ صدرت في يونيو عام ١٩٨٨ -ولتزال الحكومة الأمريكية مستمرة في ممارستها الخاصة بتقارير حقوق الإنسان دون أن تأخذ في حسابها سوى مبدأ علاقتها بكل بلد على حدة ضاربة عرض الحائط بحقوق الإنسان نفسها.

والآن وقد حلت محل إدارتي ورجان ويوشي اليمينيتين إدارة ترفع الشعار الذي ارتفع في عهد «أداة كاوكي» عن اتخاذ حقوق الإنسان معيارا أساسيا للعلاقات الخارجية الأمريكية فإن سلوك الإدارة الجديدة برئاسة كلنتون والتي تضم عددا من أكثر العناصر اهتماما بهذا الموضوع بينهم «ارين كرسفولر» وزير الخارجية وأنطوني ليهك مستشار الأمن القومي وناثان سميرل بهرجر الذي كان عضوا في مجلس إدارة حركة السلام الآن» الأمريكية.. وبينهم أيضا دونا شلالة وزيرة الصحة التي تعد واحدة من القوى «اليسارية» في الحزب الديمقراطي الأمريكي.. بل وبينهم هيلاري كلنتون زوجة الرئيس نفسه، فإن كثيرين يعلقون آمالا كبيرا. تقول حتى تلك التي علقت على إدارة كارتر من قبل فيما يتعلق باهتمام أمريكا بحقوق الإنسان.

والسؤال الآن: كيف سيكون أداء إدارة كلنتون في هذا المجال؟ هل سيأتي تقرير وزارة الخارجية الأمريكية التالي - في فبراير ١٩٩٤ - مختلفا عن تقارير الأعوام الماضية؟ سؤال لن يجيب عنه إلا سجل هذه الإدارة في معالجة علاقاتها الخارجية.. لكنه ليس أهم الأسئلة.

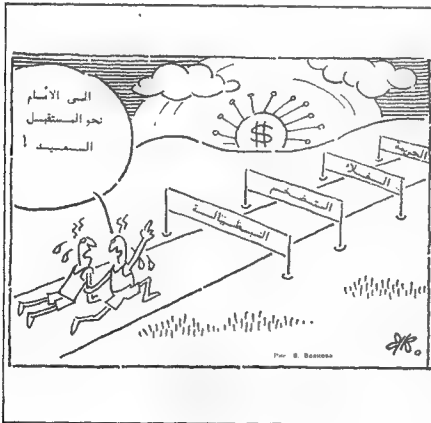
السؤال الأهم -في اعتقادنا- هو: ما هو سجل الولايات المتحدة نفسها في مجال حقوق الإنسان؟ ومن يراقبه؟ ومن يحاسبها؟ وهنا موضوع آخر.

العلاج الجسائي ولجأت الى نظام «العامين الصحي» ، أما مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لروسيا فلم تتجاوز حدود المليار دولار، مما دفع النظام الروسى لإعادة التفكير فى علاقته بالعراق ولوبيها، وأصرار يلقصين على حق روسيا فى بيع الأسلحة للهند ودول الخليج العربى، وأخذت موسكو تخطط لزيادة حجم صادراتها من الأسلحة هذا العام من ٣ مليار دولار إلى ١٦ مليار، بعد أن نجح المجمع الصناعى العسكرى الروسى فى التثبيت بإنتاج الأسلحة المنتورة، بدلا من الالتزام ببرنامج تحويل الصناعات الحربية للاحتياج المدني الذى أعلنه جورباتشوف عام ٩٠، وقد عسر أحد المسئولين عن جواره ذلك التحويل بقوله: «مكتنا بالطبع إنتاج خمسة وعشرين ألف مكواة كهربائية بدلا من طائرة مقاتلة واحدة، ولكن سعر الكيلو جرام الواحد من الطائرة أغلى بكثير من سعر الكيلوجرام من المكواة».

وقد تراقف اشتداد الأزمة الاقتصادية الصراع على السلطة، والهزات السياسية التى ضاعفت من الشعور بعدم الاستقرار وغياب الحكم، ولاحظ جورباتشوف من مقره وصندوق جورباتشوف للأبحاث السياسية أن: «الآزمة التى تمر بها روسيا اليوم تكسب ملامح مشومة يوما بعد يوم، وبينما تتصارع القوى السياسية فيما بينها يحتل المستعوز على مكان لها عند ذفة الحكم، فإن تلك القوى لا تلتاح أن ذفة الحكم لم تعد تتحكم فى سفينة البلاد من زمن بعيد» ، فقد أفضى مؤتمر الثراب الذى عقد فى ديسمبر العام الماضى الى اختلاف خريطة التحالفات والمعارك السياسية، فتبددت الهالة التى احاطت يلقصين نفسه بها طويلا باعتبارها الزعيم الذى تصدى لانقلاب أغسطس، والحاكم الأعلى بين الفرق المتنازعة، ونحور من العنصر الرئيسى فى اللعبة السياسية الدائرة الى مجرد أحد عناصرها، بعد تباور قوة برلمانية بزعمامة حسمو اللاتوف وقوة تكتونراطية بزعمامة شيرنوفودين، وقوة أخرى بزعمامة رجال جايدار الذين مازالوا فى الحكم مشعل تشويها يهش المسئول عن التخميص، وتشوخين، وفهوفوف الذين وصلوا الجسادية من دون جايدار، وقوة رابطة بزعمامة الكسمندر روتسكوى نائب الرئيس، ومجموعة خاصة برئاسة يورى سكوكونف رئيس لجنة الأمن، ثم ظهور قوة دستورية فى شخص فاليرى زوروكين رئيس

الحكمة المستعوية العليا، بينما ترتقب أجهزة الداخلية والجيش والمخابرات الصراعات دون أن تتحور فى المراهقة على إحدى الفرق حتى ترجع قكة أحد الأطراف، وقد دفع هذا الدرس الروسى بإسلام كمرهوف ونيس أوزبكستان للتصريح بقوله: «إنهم يتشمسون بالديكتاتورية، لكنها أفضل بكثير من انعدام السلطة خاصة فى المراحل الانتقالية» ، وللمرة الأولى عقدت فى ٥ فبراير يوسكو مائدة للحوار المستدير- الوسيلة التى وصلت بها المعارضة للحكم فى بولندا- بين الاحزاب السياسية ويمثل البرلمان والحكومة لمحت فى صيغ «الوفاء الوطنى»، وزج يلقصين بنفسه فى لعبة خاسرة بمرأته على استفتاء يجرى فى ١١ أبريل يحسم فيه المواطنون الصراع بينه وبين السلطة التشريعية، وسرعان ما تراجع عن فكرته خاصة بعد أن جمع البرلمان توقيعات من النواب تكفى لعقد مؤتمر نواب طارئ فى مارس- قبل موعد الاستفتاء- بشهر- قد يلقى فيه الاستفتاء، ويعرض يلقصين للخطر.. ولذلك أصبح المطروح عليا هو المدى الزمنى المتبقى للزعما- المؤقتين للتحولات المؤقتة وفى مقدمتهم يلقصين.

مجلة أحداث ووقائع.. الربام فولكون





يوشي: «هيا سلام بالهاب لور التين متكم في الصغاة»

لهذه الاتفاقية فإن يلتسين ملزم باستشارة أمريكا بصورة دورية قبل اتخاذ أية قرارات هامة، وعندما وقع يلتسين وكرافسكول وشوشكينتش اتفاقية محمية بيلو فيجسكايا التي ألغت وجسود الاتحاد السوفيتي كاد الرؤساء الثلاثة أن يتشاجروا فيما بينهم لاتسراع حق وأولية إعلام بوش فانفسيا بذلك التبا. كما منع يلتسين الأجانب حق تأجير جزر الكوريل لمدة ٩٩ عاما بقرار صادر في ديسمبر ١٩٩٢.

ولقد تسبب نشر محضر الحوار السري في أزمة، إذ أن هذه المباحثات التي دارت على مستوى رفيع داخل الكرملين، ولم يحضرها الا عدد محدود من القادة، لا يمكن أن تسرب عادة لأي مكان. ويمنسا لم تنكر واشنطن ماجا في المحضر، فإن الناطق الرسمي باسم يلتسين صرح بقوله إن الحكومة الروسية تشعر بقلق شديد من حادثة لا مثيل لها من قبل.

وفي محضر الحوار يقول يلتسين لجورج بوش صراحة: «ولقد طلبتم منا ابقاء كوفيفريف في مكانه وزيراً للخارجية، وما نحن قد لينا لكم طلبكم، أما عن الحكومة الجديدة فإنه لم يملك صلياً إلا استبعاد أربعة وزراء، وبذلك يلقى فريق الإصلاحات الاقتصادية صلياً كما هو دون تبديل، وهذا اللريق لن يسمح لرئيس الوزراء تشورنوميردين بالحياه من نهج الإصلاحات، ومع أن انسحاب جاباير يمثل خسارة واضحة، إلا أنه سيهود عما قريب لمصير رفيع، علاوة على أنني عينته مستشاراً لرئيس روسيا في الشؤون الاقتصادية، وإذا لاحظتم فقد ظل وزراء الوزارات القوية في مراقبتهم الامن والداخلية والدفاع، وبالنسبة لوزير دفاعنا جراتشوف فإنه شاب لا يتجاوز الخامسة والأربعين ويؤيد الإصلاحات ويثق إلى جانب تقليص القوات العسكرية، ونحن نعتزم أن ننظر لأمريكا باعتبارها شريكاً أساسياً لنا من خلال نهجنا في السياسة الخارجية. وقد وقفنا دائماً إلى جوار أمريكا في قضية يوغسلافيا بما في ذلك في مجلس الأمن الدولي، ولكننا قد نجد أنفسنا في وضع صعب مع المعارضة الروسية إذا تزايدت خشونة الموقف الأمريكي. إذن مساهم الحل الذي تقترحه... إنكم تعززون توجيه سرب أو سربين لمراقبة المجال الجوي للروسية والهرسك، وبما يمكننا أن نقترح من ناحيتنا أن تتضمن هذه القوات عدداً من

بولكم لشحن الحسوب إلى روسيا...

ورداً على يلتسين يقول له جورج بوش في الوثيقتة التي لم تنشر واشفتن صحتها: «أنتكركم على تنظيم لقائنا هذا، وأؤكد لكم أولاً أننا لن نراجع من تطوير علاقات الحصاب ما بيننا مستقبلاً، بشرط استمراركم في السير قدماً على طريق الإصلاحات بنقص الحزم، وستدعمكم الإدارة الأمريكية الجديدة بلغالية، ولكني أود أن أسألكم عن الحكومة الروسية الجديدة ومرقبتها من الإصلاح: كما أنني أنوي توصية كليتين بالحفاظ على علاقات وثيقة معكم، ولكن بالنسبة ليوغسلافيا فإن لدى تخوفات من أن تؤدي علاقاتكم التاريخية بالصرب لتوتر علاقاتنا بكم مستقبلاً... وبالنسبة للديون الروسية فإن المشكلة الحقيقية - من وجهة نظر القوانين الأمريكية - قد ظهرت عندما كُت روسيا عن تسديد الديون في نوفمبر الماضي، وحيثتد وجدت نفسى عاجزاً عن تأكيد أنكم قادرون على الدفع وكما تعلمون فإنه لاستغفال القروض لابد من تسديد الدين... أما عن كليتين فإن نصيحتي لك أن تؤكد على بكل السبل على التزامكم بالاحداث...»

طائراتنا من طراز «س-٢٧» مع أطقم روسية؟ وبذلك ندم المون لكم دون غير هذه المسألة على مجلس السوفيت الأعلى؟ وبالنسبة لمعاهدة تقليص الأسلحة فإننا على حد علمي يمكننا الاستفادة من اربعمائة مليون دولار أخرى غير التي خصصها الكرغيس لنا لتدمير الأسلحة، وربما يكون من الأفضل ألا تشار هذه المسألة علناً الآن. إن لدينا في البرلمان الروسي خسرماً للمعاهدة، وأخرون يؤيدون التطلعات العدوانية للعراق، وأنا أشارككم قلقكم بالنسبة لموقف أوكرانيا من الانضمام للمعاهدة، ولكن المسألة الأساسية هي أن كرافسكول يذكرك أنه لا يستطيع أن يفعل أي شيء من دون روسيا، وكنا نود له أربعين مليون طن من النفط سنوياً، هذه السنة صدوتنا لهم فقط ١٥ مليون طن، وهذا الإجراء بالنسبة لكرافسكول اشبه بمسار في نعشه، أما إذا قمنا بتصفية الحسابات المتبادلة مع أوكرانيا فإن الدين الأوكراني سيكون ضخماً جداً، والان بالنسبة للمسايل الاقتصادية، فإن الدول السبع الصناعية تزيد تأجيل سداد روسيا لديونها، وهناك بهذه المناسبة مشكلة مديونيتها لأمريكا، وكنا نود أن نوجه الدفع لسنة أخرى، بينما وجهتم أنتم إلينا خسارة جديدة

بولندا

تنتحر على مذبح الصندوق

البرلنديين، وصيدهم التاريخي، فضلا عن أحوالهم الاقتصادية في الاعتبار؟

في الواقع لم يتطور شيء من هذا ولا ذلك عند أي من القوى الاجتماعية، بل شهدنا حالة محصورة من جهود عدم النظام القائم، لعبت فيها كل القوى الداخلية والخارجية دورها. بما فيها السلطويون والانتهازيون في جهاز الحزب الحاكم، وهو ما يفسر تيسير إعلان باروزلوسكي للأحكام العرفية وبأن الأمة البولندية في خطر.

والقارئ المتأنى لوقائع التغييرات الجارية الحادة والسريعة منذ ١٩٨٩ لن يجهد ذهنه طويلا بالتحليلات ليكتشف أن ما يحدث حالة من حالات الانتحار الجماعي دون عقدة ماسارا.

وتتجلى مظاهر هذا الانتحار الجماعي في «تحويل الملكية العامة بطريق الصدمة»، وهو المصطلح السياسي الذي صكه الاقتصاديين الليبراليون ليرتبر حالة نهب الملكية العامة دون توفر التراكمات الخاصة. وقد أنشئت لذلك القروض وزارة التحولات الملكية من عامة خاصة. وقد تقرر منذ اللحظة الأولى لتفرض اليقين للسلطة نزع ملكية ٥٠٪ من المشروعات العامة وتحويلها خاصة في غضون ثلاث سنوات وقد تم بالفعل تصفية ١٤,٥٪ من المشروعات وأغلبها صناعية، تلك بعضها الأجانب (خاصة من الألمان والإيطاليين).

د. سعد حانظ

رسالة وارسو

يقين البولنديون الآن من حلم أن المعصاة الرأسمالية السحرية سوف تفتح لهم أبواب الجنة ونعيمها، وما عليهم إلا تقريض والنظام القديم، ذلك الحلم الذي نسجه اليمين بكافة تواراته بدءا من قهار العملة. وصولا بالكنيسة، وانتهاء بالمثقفين المبهزين بالغرب والذين يهرلون بالليبراليين، وبالدهاة الذين وظفوا منظمة التضامن، بل وشاركت أخطاء اليسار وجسوده في تسع خيوط الحلم.

ويجيئ شتاء ١٩٩٣ الفارس المتقلب محسبلا برباح الاضطرابات التي توجعها إضرابات عمال الفحم على أثر غلق ٤٠٪ من المناجم، وهي حلقة من سلسلة إضرابات المعلمين والأطباء وغيرهم من الفئات والطوائف الخاصة.

تحول للرأسمالية

أم انتحار على عتبتها؟

شهدت الفترة من نهاية السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات (١٩٨٩) جهودا محمودة لتقويض النظام الاشتراكي القائم وقتها، دون طرح شكل للنظام البديل وآليات الانتقال إليه وكيفية السيطرة عليه. وهل تسعى بولندا لتطوير النظام إلى اشتراكية ذات مساهمة ديمقراطية واسعة، تحقق فيها الطبقة العاملة استقلالها عن السلطة؟ أم

بناء حالة مميزة من الرأسمالية تتسع لقاعدة أوسع من الملكية العامة (حالة من الاشتراكية الديمقراطية) أم الانتقال للرأسمالية بالشكل الذي تصرفه غرب ووسط أوروبا مع أخذ خصوصيات بولندا في الاعتبار، بمعنى أخذ الطابع القروى، والخصائص الثقافية

٥٨٠ اليسار/ العدد السابع والثلاثون/ مارس ١٩٩٣

٤٠٪ من السكان دون هذا الخط. ويتأصل أحوال الباقي فإنهم في طريقهم ليمهرو بل إن قسما من العشرين بالمائة الباقي ليسرا ببعيد عن.

وقد حرمت نسبة كبيرة من الأطفال من الحليب، كما أن إعانات البطالة لانتقذ الكثيرين من مشارف المجاعة المترقمة، وحسب قول أحد المحللين، لن تختلف شرق أوروبا في القريب العاجل عن شرق أفريقيا لو استمرت معدلات التعهيد الحالية

وإذا كانت الانتقادات مؤشرا للأمل في زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل فإنها تصبغ بمعدلات أعلى، ٣٥٪ سنة ٩٠ و٢٧٪ في ١٩٩١.

كما قلت الصادرات البولندية بـ ٩٠٪ في ١٩٩١ في حين زادت الواردات بنسبة ٣٤٪، أي أن العجز زاد، مما رفع ديون بولندا من ٤٥ إلى ٥٠ مليارات.

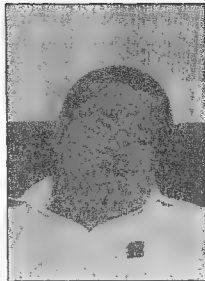
ويقف الاقتصاديون البولنديون جميعا صرعا الاستنكار من أداء الاقتصاد، لكنهم يؤيدون استمرار نفس الممارسات، أي يحافظون على الأسباب دون علاج. وتتسلط عليهم فكرة أن لتبرير ذلك الموقف الانتحاري، أولاخصا المجردة عند تصوير أن بولندا بوابة الغرب إلى الشرق، متناسين أن الشرق نفسه قد وقع في نفس الويل البولندي. وأن الغرب ليس مطالبا بإقامة الاقتصاد البولندي ليكون مثل الشرق المتخلف.

وثانيهما أن أي تحول لابد من ثمن له وأن هذا هو ثمن التحول. ولايوضحون ثمن التحول لماذا؟ وماهي طبيعة التحول ذاتها؟ ومن الذي يدفع الثمن؟ ولماذا يتحمل البولنديون والاقتصاد البولندي من أجل أوروبا أو اليانها؟.

ولايرجع أحد ما يحدث إلى سببه الحقيقي وهو تعليمات صندوق النقد الدولي كشرط لإعادة جولة الدين، أو التخفيف من بعض أعبائها.

الانتحار السياسي

وفي إطار هذا السقوط الجماعي فإن شرط الاستقرار الذي يعول عليه لبلورة ملامح العهد الجديد هو تحقيق استقرار سياسي في بلد أنشأ ١٦٠ حزبا، تسع عشر منهم منها عملة في البرلمان، مما يجعل من برلمان أقلويات متشرذمة، يحظى الشعوبيون فيها باكبر عهده متقاعد لحزب (٥٨



ليش لاونسا

مستارعة الخطى نحوه، فقد قل نتائجها في الستين المذكورين بـ ١٠٪، ٥٧٪ على التوالي. ويعبر الاقتصاديون التخفيف من الناتج الزراعي بعدم القدرة على المنافسة مع منتجات أوروبا الموحدة في السوق الأوروبية ورفض تصويقه في دول شرق أوروبا التي تعاني المجاعات بسبب عدم توفر المصلات القوية (الدولار والمارك والين وغيرهما)، وضعف القدرة الشرائية للسلطان البولندي الذي أفقرته التحولات.

ومع الغلاء الفاحش ونقص الإنتاج وزيادة معدلات البطالة فضلا عن تفشي الفساد والمافيا، وتأثير المافيا الروسية على كثير من مظاهر الحياة الاقتصادية أصبح الإنسان البولندي العادي يعاني من الفقر الشديد، فقر إلى ٨٠٪ من السكان يتقاضون راتبها شهريا يبلغ مليون ونصف مليون زولوتي شهريا وهي تكفي لوجبة واحدة آدمية لشخص واحد في اليوم. ويقدر الاقتصاديون خط الفقر بنحو مليون ومائتي ألف زولوتي. وتبرز مميزات توزيع الدخل، شاملة إعانات البطالة أن نحر

وسمح بتملك الأجانب للأراضي، حتى أن «القوميين» يخشون من استرداد المانيا للمناطق المتصارح عليها عن طريق شرائها.

وعلى طريقة الانتحار تم فتح السوق أمام الصناعات الأوروبية واليابانية دون إجراء أي دراسة لأخطارها على الصناعة البولندية ودون أي إجراء لحماية الصناعات المهددة وهي كثيرة، كالبثورة كيميائيات، والمتنجات الكهربية، والصناعات الغذائية، بل والإنتاج الزراعي ذاته، فشهدت حالة من الكساد، فضلا عن الكساد الذي أصابها نتيجة إغلاق كثير من الصناعات العسكرية التي كانت تغلق الطلب عليها. والتي تأثرت بدورها بالاتفاقات الدولية ويحل حلف وارسو وتبع صادرات السلاح للمراق والمستورد الرئيسي للصناعات العسكرية البولندية.

وتم إغلاق العديد من المشروعات الانتاجية الكبيرة، وبخاصة في الصناعات الاستخدمية كمناجم الفحم وبعض الترسات وما إليها، ولأسباب ليست واضحة بدرجة كافية، وما يساق من حجج عن تخلف تكنولوجياياتها وانخفاض إنتاجيتها لايجر إغلاقها، بل إن التحولات هدفت للتطوير والتحسين كما أعلن. كما أن الاعتمادات الاقتصادية ليست هي الحاكمة دائما حتى في أشرق الدول الرأسمالية الغربية. ولعل أروع هو إقرار هذه المشروعات بهدف تخفيض ليعتجها عند نزع ملكيتها العامة.

وفي ضوء المنافسة غير المتكافئة والإغلاق القسري الكلي أو الجزئي للمشروعات دون محاولة رسم السياسات الإنعاشية واتخاذ الإجراءات اللازمة لها، ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٣٪، وفي مناطق المشروعات المفلقة ودهدا ارتفعت إلى ٤٠٪. وقل المروض من كثير من السلع وارتفعت أسعارها بشكل جنوني، لقد قفزت مرة واحدة بحوالي ألف في المائة في ١٩٨٩ وهي تزيد الآن بمسعين في المائة سنويا حسب البهايات الرسمية.

وانخفض دخل بولندا رغم ارتفاع الأسعار بـ ١٣٪ في ١٩٩٠، ٩٥٪ في ١٩٩١ ولازال مستمرا في الانخفاض عن هذه المستويات المنخفضة. وكانت الصناعة مصدر الانخفاض الرئيسي، فقد تدهورت بنحو ٢٣٪ في السنة الأولى و١٤٪ في الثانية وعلى رغم أن الزراعة لم تشهد التدهور في البداية بنفس الصورة إلا إنها

ملعباً).

ولم يتخذ البرلنديون أية دفاعات قبل توصيات الصندوق، فقد تم تجميد «الهئية العليا للتخطيط» لأنها تحمل بصمات الشيوعية. وهذا مدعاة للتساؤل أو ما كانت بولندا في حافة التخطيط من نوع جديد تحكم به حركة الانتقال لو أن لدى صناع التاريخ «برنامج تحول رأسمالي» ١٤ وسر التجميد أن الهئية تحمل بصمات الشيوعية دون السعي لتغيير أدوارها وأسلوبها فضلاً عن دورها المشار إليه. أو على الأقل لإيقاف الانهيارات وعلى الرغم من أن الهئية أصبحت تكنى بمهند السياسات تمجداً لسلط السيار من حلها وللحفاظ على بعض الوظائف الحكومية لكبار رجالات الدولة بين فيهم بعض مستشاري فاونتسا والتضامن، إلا أنه لا توجد استراتيجية تعمل وفقاً لها هذه الهئية، ولا حتى بولندا، ولا برنامج يعكس خصوصيات المجتمع والاقتصاد البولنديين.

وتسمى الكتبة لتحقيق بعض المكاسب مقابل خدماتها كخبر لمعارضة النظام القديم فشهدت توسعات في بناء الأكناس في ظل تفاف أزمة الإسكان وارتفاع أسعار الجبني كما أنها تمجده لإلغاء قانون بإعاحة الإجهاض وهو سياسة تنظيم الأسرة.

أما السلطويين والانتهازيين الذين تسلقوا لسدة القيادة في الحزب الشيوعي في فترة الاحتضار فقد استأثرو بالمشروعات الرباحية في عمليات المخصصة، وتسرى الانتهاسات بأنهم سرولوا من الدين التي حصلوا عليها من الستين الأخيرة ونهبوها لجبرهم الخاصة.

الصندوق يشط سكونه

وسط هذه الدوامسة من الفسوس والتخطيط الاقتصادي، ومع تبلور الانتقاص الاجتماعي الحاد الذي أفرز شريعة من أصحاب المكبات الرأسمالية والدخول العالية والمزاي الاجتماعية والمواقع السياسية المتميزة إزاء الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين وشرائع التكنولوجيا، والتي تفقد طلبتها الحزبية المنظمة، فإننا نجد أن السياسات الاقتصادية البولندية المملنة في ١٩٩٢ ١٩٩٢ تصرعهم وروشة الصندوق والبنك الدولي والتي تعمل على تصديق التحلل الاقتصادي، والكساد، وتكريس حالة فوضى السوق، والإخلال بتوزيع الدخل، وذلك من خلال خفض الإنفاق الصام على

الاستثمارات رغم حاجة الاقتصاد البولندي، حسب تقديرات والاقتصاديين الرشيدين، إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار لإعادة تطوير تكنولوجيا الإنتاج، وكذلك خفض الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وكذلك البحث العلمي.

بل أبعد من ذلك فإن البيانات الفعلية تأتي أقل من الميزانية المخفضة، فقد قل الإنفاق الاستثماري الفعلي عن المستهدف بنحو ٢٢,٦٪، والانفاق على التضامن الاجتماعي بنسبة ١١,١٪ عن المخطط له. ولم تكن السياسة التقدي أكثر حكمة، مما أدى بارتفاع أسعار الفائدة إلى معدلات عالية جدا ٤٩٪ في ١٩٩٠، ٤٢٪ في الشهور الأولى من ١٩٩١ التي يتوفر عنها معلومات مما لا يشجع أي مستثمر خاص على العمل، وما يتسبب على النشاط الرعي المالى وهو أبعد ما يحتاجه بولندا. وأدت السياسات التقدي إلى تخفيض المصلة الوطنية (الزولوتي) من ٥٢٣٥ وحدة مقابل كل دولار سنة ١٩٨٩ إلى ١٥٨٨٠ وحدة في ١٩٩٢. والتجبر السائد هو أنه إذا أدت الصروق لفتحهم زكية من النقد، البولندية، أو جزئاً من الدولارات، والتدهور المعلن في المصلة يبلغ ٨١,٥٪ سنوياً، ولكنه يتزايد مؤرخاً، وتفقد السلطات التقدي الهئية عليه.

كما تتبع السياسات الاقتصادية تعاليم الصندوق وتحول الاقتصاد البولندي إلى اقتصاد سباحي، وتصميم التحولات في الملكية بطريقة الصدمة. وفي هذا الخصوص تقع عدة سبل معاً في نزح الملكية العامة وتحولها خاصة، أبرزها تصفية المشروعات العامة والمخصصة بالمقرع، أي باعتبار مشروعات معينة تجاع، بالكامل، أو حصص منها للقطاع الخاص، وفقاً لأسلوب البيع هذا فقد اختير ٨٨١ مشروعاً. كما أن هناك والمخصصة بالمجملة، وهذه يقترح لها برنامج يطرح بمقتضاه ١٠٪ من حصص المشروعات للمساكين ٣٣٪ لصناديق الاستثمار القومية ٢٧٪ لصناديق الاستثمار الأخرى وتخصص الثلاثين بالمائة الباقية لوزارة تفييرات الملكية «وزارة المخصصة» لطرحتها للمبيع. أما مخصصات صناديق الاستثمار الأخرى فسوف تطرح للبيع في سنوات قادمة حسب البرنامج الموضوع، والأهم

من هذا وذلك أن المشروعات الجارية نزح ملكيتها العامة أغلبها مشروعات صناعية وتجارية ومشروعات مقاولات.

ولا عجب إذا رأى المطالع لواقع التغييرات في بولندا أن متخذي القرارات لا يبحرونها في إطار مصالح الاقتصاد البولندي حتى في إطاره الرأسمالي، واليادى للعين أنها تأتي كتزع من القار العاري من نسق السياسات الاقتصادية الاشتراكية التي تكاملت بينها وكاملت معها الأهداف الاجتماعية، ووجدت في مجلس التضامن الاقتصادي المتبادل (الكوميكورن) السابق إطار متكاملاً مع التوجهات الداخلية يعتقد عنها أعباء وأزاحتها في إطار من تنسيق خطط الإنتاج والتبادل. (ولعل في مساهرات السعى لبناء سوق شرق أوروبا المركزي مخرج ملائم).

تري هل هي سكرة الموت؟ أم هي إفزات حالة فوضى السوق والفرغانية السياسية التي يطنها البعض والشكل الانتقالي للديمقراطية؟ أم أن ما يزعمونه صهيعة من أنها طبعية المرحلة وأن ماعليها سوى الانتظار.

وفي هذا السياق فإن الجميع تقريباً يتفقن ألا عودة للماضى حتى مع إصلاحه، فضلاً عن أن بولندا على حافة الإنتاج، ولا يحصل أن يخلق الانفجار حالة من التغيير ذي الطابع الثوري (أما كانت الجماعات) بقدر ما قد ينتهي بالقاشية أو بالفوضى.

ولازالت الطبقات الاجتماعية المتحرنة ذاتها واقعة تحت وهم ثمن التحول بقوى غيبية لا يبررها الواقع الموضوعي لبولندا، وسرعتها من النظام العالي والتقسيم العالي للعمل والاحتمالات القند أما القوى المؤهلة لقيادة هذه الطبقات فهي لازالت تفقد مصداقيتها، وسطها، فضلاً عن أن تصارع الأحداث بعمليها في موقع رد الفعل. وهذه القوى عملة في تضامن ١٩٩٠ (وهو انشقاق عن منظمة التضامن بعد انحراف فاونتسا وأهله عن أهدافه المخصصة بعد تسلمهم السلطة) والتهادات الشيوعية للتحرك النقابية بعد التضامن والشيوعيين الراديكاليين المطالبين بتثبيت أقدامهم من خلال عمل قاعدي شاق وسط الجماهير الجائعة العاطلة والمضلة وهي قوى لم تطرح كطبيعة قيادة بعد رغم اختصار الظروف المرضية للثورة وليس للتغيير فقط.

العنصرية والإرهاب النازي في ألمانيا الموحدة

ولم تقتصر هذه الأحداث على الشرق الألماني فقط، ألمانيا الديمقراطية سابقاً، وإنما شملت الغرب كذلك وإلى نفس الدرجة قياساً إلى عدد المصادرات، وإن أخذ وجوه العصابات النازية شكلاً أجلي وأوقع في الجزء الشرقي، الأمر الذي يعمد إلى فراغ في البنية السياسية لألمانيا الديمقراطية (CDDR) سابقاً، وأسباب أخرى متفرقة لانغرس في تحليلها هنا.

أسباب الظاهرة

إذا صوبنا النظر إلى السنوات القليلة المنصرمة فنجد أن تطوّر التّين، لم يقلنا من انتباه أحد بالتأكيد، لعبا دوراً حاسماً في نشوء الظاهرة اليسوعية في ألمانيا (دول أخرى) وحسب، النهار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية... ودمج ألمانيا الشرقية إلى الغربية كتفجئة مباشرة له، غمرت ألمانيا حينذاك موجة المحاسن الوطنية الشغل، خلقت إحساساً بالغيرة لدى الجاليات الأجنبية الموجودة في ألمانيا والتي ولد الكثير من شبهات في عقر ديار ألمانيا ولم يرد أوطان أبائهم وأمهاتهم قط، بهتسا أصحاب اليسار الألماني وقتها بارتباك وأحسد بتسارعات إثر هزيمة الاشتراكية، حتى لو لم يكن متحمساً للنتيجة السياسية التي كانت الأنظمة الشرقية قد طبقتها، ولم يعد اليسار يلعب منذ تلك الفترة إلا دوراً هامشياً في ألمانيا، وإن لم يكن يحظى بقوة فعالة قبل هذه التغيرات أيضاً.

أعقاب الوحدة

ثم مالبث حتى اختلط الغمر الوطني للأغلبية بشعور من خيبة الأمل عندما لم تأت الوحدة الألمانية بالنتائج المتشوقة في الشرق، حيث ازدادت البطالة نتيجة إغلاق المؤسسات الإنتاجية الشرقية وعدم استمداد الرأسمال الغربي القيام باستثمارات كبيرة كدليل للصناعة الشرقية القديسة. من جهة أخرى أحس الغربيون أن ولع الأوطان في الشرقية إلى مستوى الغربية يكلفهم الكثير.

ورغم عدة خلافات وتبادل السخريات بين سكان الغرب والشرق، اتفقت أوساط كبيرة من الشعب المرحد في نقطة واحدة: "إن وجود الأجانب سبب الأزمة أو هو يكرسها

جونتر أوت

وسافة جولين

ولم يقل أكثر من مائة فيتنامي من الموت إلا بالصدفة. واتضح فيما بعد أن عملية الإرهاب العنصري هذه كان مخططاً لها قبل وقوعها. ومرة أخرى حظيت الأحداث بتصفين وتشجيع من قبل الكثير من السكان الألمان. واتضح أيضاً أنه كان للعناصر القاشية المنظمة دور حاسم فيها حدث، وتبين ذلك من وجود (الروس الحليفة) وحلهم الرموز النازية ووجود عدد من القياديين النازيين المعروفين في ساحة الأحداث.

ولم يمر منذ ذلك الوقت أسبوع في ألمانيا إلا وهوجمت فيه مساكن للاجئين، أو تعرض من فضحتهم بشرته الداكنة لضرب وسوء المعاملة وحتى القتل. وقد طالت تلك الجرائم بعض اليساريين والمعرفين أيضاً.

لقت انتباه الكثيرين ما حدث في إحدى المدن المتوسطة الحجم في شرق ألمانيا في سبتمبر ١٩٩١، عندما هاجم عدد كبير من السكان الألمان مهاتني مخصصة لعمال ولاجئين أجنب، مما أدى في النهاية إلى قيام الجهات الرسمية بنقل اللاجئين إلى أماكن بعيدة عن تلك المدينة، وسط تصفيق شامت من قبل السكان الذين لم يحسروا بذلك في طرد الأجانب من مدينتهم.

شكل ذلك الحدث تفجئة نوعية في موجة الكراهية ضد الأجانب المتواجدين في ألمانيا وسبب الذعر والرعب في نفوس السكان غير الألمان. ولم تقض فترة طويلة حتى تكررت أحداث مشابهة في أماكن أخرى وبلغ الوضع ذروته في نهاية أغسطس ١٩٩٢، عندما تظاهر مجموعة من سكان مدينة ويستفول (وهي في الشرق أيضاً) أمام مسكن للاجئين الأجانب احتجاجاً على وجودهم، وتحسرت المظاهرة قروا إلى استخدام العنف ضد الأجانب واستمرت أعمال العنف عدة ليالٍ توافدت خلالها مجموعات نازية من كل ألمانيا إلى ويستفول لتشارك في الإرهاب ضد اللاجئين واشتباك مع الشرطة التي بدورها لم تتخذ إجراءً جدياً لحسمية الأجانب، لتستمكن الفاشيون من إشعال حريق في مبنى اللاجئين

النازيون المهد



على الأقل: إلا أنه يجب أن نعد أكثر إلى الوراء قليلاً لنعرف أسباب نشأة العنصرية في ألمانيا.

حملة ضد المطالبين باللجوء

لمند أوائل الثمانينات والحكومة والأحزاب الألمانية الغربية تشن حملة مستمرة ضد وصول المزيد من اللاجئين من جنسيات مختلفة إلى ألمانيا (الغربية)، وذلك بحجة التكاليف التي تسدها الحكومة لمعونة هؤلاء الأشخاص، ولم تعجب وسائل الإعلام في تسخين الموضوع، ومشجعة ومبررة بذلك المشاعر المعادية للغرباء. عند المواطنين الألمان وشاغلة إياهم عن المضائل الحقيقية في البلاد.

أساس النظام في ألمانيا الشرقية (الاشتراكية) فلم يطرح في إطار برنامجه وجهوده التربوية إشكالية العنصرية كإحدى آليات الاضطهاد وبالتالي لم يخلق وعياً متاعضا لها في أذهان المواطنين. وهكذا كانت الأرض مهددة لنشوء العنصرية.

وقد تعرض الرئيس فليشباكر للرعى بالبيض وبعض أنواع الخضضوات والتهام بالنفاق تناسبة مظاهرة في 8 نوفمبر 1992 نظمتها الحكومة الألمانية في برلين تحت شعار (كرامة الإنسان لأئس)، كي تظهر للدول التي أظهرت بعض القلق على ما يجري في ألمانيا من أعمال قس كرامة الإنسان، أنها لا تفتقد مكتوفة اليدين إزاء الإهراق النازي.

في الوقت الذي تتف فيه فصلا مكتسفة اليدين أمام زحف النازيين الجدد، وبينما تشجب نفس الحكومة المأسى السياسية والاقتصادية في العالم عن طريق تصدير السلاح إلى الأنظمة الشمولية وإملاء شروطها التجارية على الدول غير الصناعية. واتضح أن الحكومة تخاف على سمعتها (ولمناخ الاستقماري) أكثر من أن تهتم بأرواح المستضعفين في البلاد، وهذا ما أشار إليه بعض المتحدثين في المظاهرة...

النازيون الجدد

ولكن من هم الذين يمارسون الإهراق ضد الأجانب، عمالاً كانوا أو طلاباً أو لاجئين ويحرقون بيوتهم ويدمرن الأصاب الفدكارية التي تذكر بجرائم النازيين في السلاطينات والأرمسينات الذين أبادوا الملايين من الناس معظمهم من اليهود، في المعسكرات؟

إن طريقتهم في الحاضر تشبه إلى حد بعيد طريقة المصائب النازية في العشرينات والثلاثينات ويستخدمون نفس رموزها كالصليب المكروف رغم أن القوانين الألمانية تحظرها. أغلب النازيين اليوم هم من جيل الشباب ولكنهم يتبنون الأيديولوجيا القديمة بحذائهم، بما في ذلك اللاسامية كجزء من العقائد العنصرية المبررة عالمياً.

وتتشكل كتلة القوى الفاشية من عدة مجموعات مختلفة، فهناك الريدوس الحلقية (المتخصصين) في إهراق الشارع، وهناك من يصفون لهم وهناك من يكتفون بالتفريخ. ولكن لم يكن لهم هذه القفالية لولا أن وقتت وراءهم عشرات التنظيمات والأحزاب الفاشية التي لم تحظر الحكومة منها إلا تنظيمات واحدا إرضاء لضغوط مختلف الجهات، مع العلم أن قادة تلك التنظيمات معروفون وتباع صحتها في كل كشك تقريباً.

... وأنصارهم

صحيح القول بأن هذه المجموعات على خطورتها لا تشكل إلا أقلية من المجتمع الألماني، إلا أن رد فعل الأغلبية لا يضرهم إلى بالغة، بل يرفض أغلب الألمان الشكل القبيح والأسلوب العنيف لما يجري ولكن يحترقون في نفس الوقت بوجود شيء اسمه (مشكلة الأجانب)، وإن لم يطالبوا بترحيلهم الجماعي فإنهم يطالبون بإجراءات تحد من قعودهم، وقلة من يطالبون بإجراءات حاسمة ضد القفلة الألمان.

وقد وافق الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) على تعديل بند الدستور الذي يمنع اللجوء السياسي لمن يحتاجه ووافق على ذلك بعض القيود التي كانت تمنع الجيش الألماني من العمليات العسكرية غير الدفاعية خارج البلاد، وهذا غيض من فواض.

إضافة إلى ذلك بعيد الكثير من المؤرخين والصحفيين النظر في تاريخ ألمانيا ما بين



هلموت كول

1933-1945 بهدف تقديم بعض التحير لما ارتكبت ألمانيا من جرائم حينذاك. كل هذا يدل على محاولة رد اعتبار الفاشية بعد زوال الاشتراكية في ألمانيا، كما يشجع ذوي الأفكار اليمينية أيما تشجيع.

وقبل أن أتطرق إلى القوى المضادة لهذه الموجة الفاشية المؤسفة أريد أن ألقى ضوءاً على التحليل الذي تقدمه كثير من وسائل الإعلام الألمانية حيث ترى أن الوضع الاقتصادي الكتيب خاصة في المحافظات الشرقية هو المسؤول الرئيسي عن اتجاه شباب عديدين إلى اليمين المتطرف، ويقال في هذا السياق أن قلة أندية الشباب (والديسكو) وملعب الرياضة والأعلى وحتى شكل البيوت الاشتراكية البائس في الشرقية يجعل الناس يعتقدون على الأجانب!

ولكن إذا كان الأمر كذلك وإذا أوصِل الانكسار الاقتصادي الخفيف الذي تشهده ألمانيا حالياً المواطنين إلى الهوس، فماذا نعتقد إذا حصل هناك تراجع اقتصادي حقيقى، وهو إمكانية محتملة.

قوى مضادة

وقد شهدت ألمانيا في الأشهر الماضية العديد من المظاهرات المتضامنة مع الأجانب وبشكل ذلك نقطة ضوء وسط فلام موحش، بما تعبر عنه تلك المظاهرات من رفض وعزم استعداد لتجربة فاشية جديدة. كما أن بعض الأجانب أنفسهم لم يعودوا يعتمدون على أن تساعد الشرطة وبدأوا يهاجمون من أنفسهم بالوسائل المتاحة وقت الضرورة. وهناك أيضاً المجموعات اليسارية المستقلة ذات الإدارة الذاتية (الأوتوم) الذين يحاولون أن يتصدوا لأعمال الفاشيين مباشرة أو أن يتحرمهم من الظهور العلنى. لكن السلطة لا تخشى موقفها منهم، فعندما سافر عدة منهم إلى مدينة وسوكله ليساندوا اللاجئين وضعوا حدا للإجراءات العنصرية لم تتردد الشرطة على أن تعتقلهم لمدة عدة أيام، بينما عرِدت للمجموعات النازية أمام مسكن اللاجئين وكادت تقتل أكثر من مائة منهم، مع الأسف فليسا يزال يعتبر العدو الأخطر في ألمانيا.

ملاحظة :

لإيراد بهذا المقال المختصر إلا الإعلام وليس تخوف أو إفزاز من بنى السفر إلى ألمانيا بل بالعكس فألمانيا بحاجة إلى الكثير من المناهضين للفاشية والمعرفة لم يحمى بعدا.



على طلخان موسى رجل من طراز فريد

أرييف اليسار

«على طلخان راجل مجدهته عند الناس معروفة
أبو موسى نقيه وكرامته عند الكل معروفة»
(مقطع من موال شعبي)

في عام ١٩٨٩ دخل عم على طلخان إلى فرقتي مندلعبا كمعاده قدم لي صندوقا صغيرا من الكرتون، مغلف بهتافه وقال: «ظلي ده عنده»
بعدها بهام القبعته حاولت أن أعتذر لأنني لم أجد وقتا كي أفتح الصندوق.. قاطعني بحسم.. «مش دلوقت، بعدين» وأطاح بيده بهيدا وقال: «لارينا يسهل إبقى اسمع للي فيه»
وفهمت، وعندما غادرنا عم على طلخان، ظل الصندوق يناوشني فتعته كان به ثمانية شرائط كاسيت مكتوب عليها «مذكرات على طلخان-الجزء الأول»

في «البوظة» حيث أتقن فن القيادة، وحيث تلقى أن «المجدعة والفتونة» يجب ألا تحيد عن الحق والعدل.

والحق والعدل، والكلمتان تعلقتا به وتعلق بهما، وعانى كثيرا وطويلا من التمسك بهما والدفاع عنهما. والعامل في هذه الأيام ملتحق بقرعته دوما، يقدمه في المصنع والأخرى في الحقل، وكل أسبوع تكون العودة إلى الأسرة.. أليعود للمصلحة من جديد محملا بالزودة، طعام الأسبوع كله، فليس هناك ترف الأكل مثل سكان البندر، فقط الزودة، خبز ومش.

د. رفعت السيد

بوميا مقابل ٢٥ مليا.

في ثلاثينيات المحلة كان الرعي العمال صفرا، وتفرق العمال إلى عصبيات ومنوفية-غربية.. الخ» وبلا تنازع أصبح زعيما من زعماء عمال القرية لجساتهم تعقد

بيد أن الرجل لا يعرف عيد ميلاده تحديدا لكنه يسجل مذكراته عام ١٩٨٩ قائلا إن عمره حوالي ٧٥ سنة. تقريبا. إذن ولد عام ١٩١٤.

البلد نهطاي مركز زفتي، الأب فلاح مسير الحال يمتلك سبعة أفدنة لكنه يدها جميعا، ولم يترك سوى التدر اليسير. لم يصمد طويلا في المدرسة «كان حيلة أمة» الإبن الوحيد الباقي من الزمن المرير، عاش في القرية بالطول وبالعرض ثم استقر به المقام في مصنع المحلة ليسعمل على أريضة أنوال، وشغلته تهد الحبل لمدة ١٢ ساعة

عديدة، وارتبك «المسوت» وارتبك الفلاحون، ولكن وبعد فترة اكتشفوا أن المحوت لم يخسر شيئا، وأن الفلاحين القروا بأياهم وأعامهم هم الخاسرون.

ومرة أخرى جلس شباب القرية حول على طلفان، تأمل القتي في الجوه الحزينة، هن عصاه، وقال الخلد: أن تضرب المحوت حتى تكسر هيبتة في البلد، وشق الجميع، ومن يضربه ببساطة أنا.

عصاه التي اعتادت أن تقيم الحق والعدل في المحلة، آن لها أن تقسمها في نهطاي، وذات يوم رأى العصابة سائرا في الطريق هو وأحد أقاربه، قرر إنها لحظة إقامة العدل. أسرع خلفه، استدأر لواجهه فلايجوز لفترة أن يضرب خصه من ظهره، ضربة متقنة من عصا مدونة أطاحت بعصاة المحوت، كسرت أسنانه، شقت شفته وأسالت دما، غزيرة، ضربة ثانية سقط المحوت على الأرض.. واستقام العدل.

قامت الدنيا ولم تعد، نهج لم يضرب شخصا عابدا.. ضرب عمده، أغنى أغنياء الناحية كلها، عضض مجلس المديرية، الفلاحون في نهطاي لم يستطعوا أن يخطروا اعتزازهم بعلي، لم يشهد أحد ضده في العلن، وعندما أفرج عنه قاضي التحقيق، انطلقت زغاريد القرية تحبه به، أكثر من رجل حلف بالطلاق ملحا عليه أن يدخل إلى بيته ليضرب شرات الإراج.

تحقق الحلم وسقطت هيبة «المحوت» حتى عمده إليه المجاورة بدأوا يخافون من علي، أرسلوا إليه يحميهم، حتى المجرمين حاول المحوت أن يستأجر أكثر من واحد منهم ليقتله، الجميع وقضوا وأبقرا على كي يأخذ حذرهم.. ورعى المصنع، والأولاد والبوطة وأقام في القرية عدة أشهر ليكمل التحدي، وليسير كل يوم شاهرا عصاه في وجه المحوت وأقاربه.

.. تقرير الطبيب الشرعي أفاد أن المحوت أصيب بمضغة تشنيدية، وأحيل على للمحاكمة. الحكم ثلاث سنوات سجن مع النفاذ في سجن طنطا.

● تقايى غطر:

وبأى عام ١٩٤٢ ليقتح السجن أبراهه ويخرج على إلى الحرية. إلى المحلة من جديد، استقبله رفاق الزمن الماضي بترحاب يليق، ببطل، اكتشف أن علاقة المحوت دوده في أماكن عديدة، وفي أحد المقاهي أجلسوه ليستمع إلى مفي يفتني بموال طويل ومتقن ومؤثر للشجن يحكي قصة «علي والمحوت».

ولكن هل يسمح أمن الشركة لواجد يشغى الغنن، بطولقة أن يتواجد بين المصاال طاروده، فطروده، وأرحل إلى شهرا المحمة.

هناك دق جلوده عميقا، وبقي حتى آخر أيامه.

وكانت شهرا المحمة تقبل على حالة ثورية تجسدت في سلسلة من الإضرابات العمالية، لجان المندوبين، إضراب شهرا المحمة الكبير، اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وفي ذلك كله تألق على طلفان ليسبح واحدا من قادة العمل الثوري في المنطقة.

المصا اختلت، البوطة لم يعد لها مير، العصبية لم يعد لها وجود.. وجل محل ذلك كله لغة جديدة. نقابة، لجان سرية للثوريين، إضراب، صناديق الإضراب الحمراء، رأسالية استغلال، اشتراكية.. الخ.

وفي ١٥ صابر ١٩٤٨ تحملن الأحكام العربية، ويحتفل على طلفان.

الفارق كبير بين المعتقل وسجن طنطا. هنا مناضلون، مثقلون، تائبين، طلاب، جلس إلى الجميع، استمع وتعلم كانت تغلقهم خلات عديدة، لم يفتت إلى الحلات، فقط فتح آذانه وقلبه وعقله ليتقن المزيد من محبة الحق والعدل.

.. ومرة أخرى تحملن الأحكام العربية في ٢٦ يناير ١٩٥٢ عقب حريق القاهرة، ومرة أخرى يحتفل القرية، تقايى غطر.

ومرة أخرى تتألق آذانه لتسبح لعقله وقلبه مزيدا من المعرفة، ومزيدا من التعرف على محبويه القديين «الحق والعدل».

● الحاج عوده يتقمم

شمس يوليو ١٩٥٢، تشرق، يفرج عنه ليسير إلى نهطاي ليتأمل الفلاح وهو يرفع رأسه، والمحوت وهو يرتجف.

لكن المحوت وأمصاله لا يستسلمون بسهولة، الثورة ست تستبدها لايجوز أن يزيد إيجار الفلاحين عن سبعة أمثال الضريبة، والمحوت لم يمتد أن يخضع للقانون، واستمر يصبر الفلاحين على سداد إيجار مرتفع، وفق القانون الجديد يكون متوسط الإيجار ٢١ جنيها، لكن إيجار الفلاح عند المحوت ٦٠ جنيها، ولا يخرج أمام الفلاحين.

ومرة أخرى التف شيايب القرية حول القتي المتصرس في تحدي المحوت، المشاغب دوما، والذكي اكتسب من مدرسة المعتقل خبرة ومعرفة كانت تهر شباب نهطاي.

● الحاج مسعود..

على.. الفترة وسط عمال المدينة صاحب الكلمة المسموعة، كلمته لاتنزل الأرض، يعود كل إسبوع إلى القرية ليشهد المذلة على وجوه فلاحها، وليشرب معهم من كأسها.

عمدة القرية، طاعية، جشع، تأمر مع برك الرهزات، وهنت أراضي الفلاحين البسطا مقابل دين ذات فوائد باهظة، وتزعم الملكية، ولا أحد يشترى، لأن أحد لا يريد أن يتزع ملكية جاره، فقط العمدة، يشترى ويشتري حتى استحوذ على أغلب زمام القرية، واشتد على كراهية كل أبناء القرية، وأسود «المحوت الكبير».

ولأنه المالك لأكثر الأرض تلعب بالإيجار حتى رفعه إلى ١١ جنيها للفدان وهو رقم عال جدا لمنطق الثلاثينات.

المحوت متوحش.. والفلاحون مجبرون، والمجرة مثقلة، وشباب الفلاحين يجلسون على القهرة يائسون حول على طلفان فتوة عمال القرية في مصنع المحلة، يتناقشون، يمشطون، يرفضون، يمتحنون.. ولا يجدون حلا، جلسات البوطة في المحلة أسهل كثيرا، فلكل مصاله وتحكم بالحق والعدل والجميع يخضعون، هنا لآخر، والعدل، والفلاحون مساكين، والمحوت متجبر.

وفجأة، ومن مجموعة من الشباب تكونت منظمة سرية أسمت نفسها «الحاج مسعود»، كتبوا أوراقا علقوها على باب المصانع، وياق الدوار، وعلى بعض الجدران، ونحرق حد ياجر فلاحين بأكثر من ثمانية جنيهات ولا محتلع زراعته، التفتيح الحاج مسعود.

ولم يأخذ أحد الأمر مأخذ الجد، لكن جيش الحاج مسعود السري قلع زراعات

وقرروا تشكيل جمعية سرية جديدة أسموها «الحاج عودة» كرمز لعودتهم من جديد.

ومن جديد على باب الجامع وفي شوارع القرية علقت منشورات وكل التي بأجر أرض أريد من سبع أمثال الضريبة ختلق زواجه، الصريح: الحاج عودة.

كانت يد الثورة لم تصل بعد إلى نهطاي، لا هو ولا رجاله ولا المحرث كانوا يدركون حقيقة ماحدث لهم وفي مصر. ولهذا فإن أحدا لم يستمع لتحذير الحاج عودة، وفي الفجر كان محررات يلقب زواصة الذين لم يستمعوا لتحذير الحاج.

لكن خيرة على طلفان تجاوزت حدود نهطاي لتعرف عنهما ظلمه ولترسى دعائم القانون الجديد.. والعهد الجديد. وتزل البلد كلها «على طلفان» بالزغاريد والظويل.

لهم كانوا يتفقون لكل سنوات الإذلال القديم، ولعلمهم أرادوا أن يمسحوا عنه أيام سنوات السجن الثلاث.

• حضرة عضو مجلس الإدارة

.. وواصل على طلفان رحلته دفاعا عن العمال، وبصبح قائدا نقابيا مرموقا، وعندما تصدر قوانين التأمين، ويكون من حق العمال أن ينتخبوا ممثلا عنهم في مجلس الإدارة، يكون على طلفان هو يمثلهم.

عضو مجلس إدارة شركة إسكو، القاعة فخمة، آلات كاتبة تدق سكرتارية تسجل المحضر، الأرقام بالآلاف، مئات الآلاف، الحسرة تلف الرجل الذي اعتاد أن يتكلم بعفوية، وبلا تردد.

ويصمم على طلفان أن يتمسك بعشقه القديم: الحق والعدل.

يصطدم بالجميع، بعضهم من الجميع، لكنه يظل متمسكا بحقوق العمال، وبصبح قائدا عماليا مرموقا، وينتخب عضوا في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، ثم عضوا في لجنة مستقبل العمل السياسي.

الحاج مسعود .. يصبح قائدا سياسيا مرموقا.



• إلى حزب النجم..

وعندما تطرح فكرة المنابر .. بين وسط، يسار. لم يكن أمامه أي مجال للتردد، وأتى لمقابلة خالد حمصي الدين لم أزل أذكره، رجل عجوز، شاربه فضي وكذلك شعره، يهرم القوام، كلامه مستقيم. أتى ومعه إثنان كنا نلقب الدنيا كي نكمل العشرة توقيعات المطوية لتأسيس المنبر (وكان شرط تأسيس المنبر أن يوقع للإتضام إليه عشرة من أعضاء اللجنة المركزية أو أعضاء مجلس الشعب). بالنسبة لنا لم يكن الأمر سهلا.. هو أتى ومعه اثنان.

أحدهم عندما أحس أننا في مأزق حاول أن يملئ شروطه بإحشاشا عن مناصب لثلاثتهم، الثلاثة انتحروا جانبنا، وتشاوروا، فجأة أتى على طلفان ليعلن وبصوت يسمعه الجميع: «يريد لنفسه شيئا، أنا لأأريد، ولا تخضعوا له، من هذا اليوم أحسنت أنني أمام شخصية فريدة عندما استمعت إلى شرط مذكراته تجسد أساسا والحاج مسعود» وهو ينضم إلى منور اليسار. عبر مسيرة الحزب الطويلة كان معنا، لم يتردد يوما لم يتراجع في الزمن الصعب كان واحدا من هؤلاء الذين يتلون وضوحا طبقتا صارما، حبه العمالي مرفف دوما، يتكلم في جلسات الأمانة العامة بحماس وكأنه يخطب

في مظاهرة. لا يتردد لهما يفتتح به حتى ولو خالف الجميع.

كان الحاج مسعود نموذجيا للمناضل النجمي، وعندما يجد صعوبة في التفاهم، يستعيد تجسيرة الزمن القديم، يكتب «منشورا» براهيه، يوزعه على أعضاء الأمانة العامة ليشرح وجهة نظره.

.. والسنوات تترامح فوق كاهله، وعندما نقتسب من المؤتمر الفسائل يأتي حزينا، يقول: العين الأمانة لم تعد ترى كما يجب، واليد الأمانة لم تعد تطاوعني في الكتابة والسنوات التي تراكمت تصل إلى ثمانية وسبعين عاما، ولم أجد أستطيع فاسمحوا لي ألا أرفع نفسي لمنصب قيادي.

لم أجد له طويلا، أعرف جيدا كم هو عنيد، الحاج مسعود يمارس نفس الهواية القديمة، يوزع على أعضاء الأمانة العامة رسالة طويلة، يحكي فيها بعضا من تاريخه، يقدم لهم ملاحظاته، نصائحه، آراءه.. ويودعهم.. ويعددها بفترة وجيزة أن للحاج مسعود أن يستريح.

ويضي على طلفان إلى رحلة الألفية بينما صوت الشاعر يغني على الزبابة:

«على طلفان راجل مجدعه عند

الناس معروفه

أبو موسى تقبه وكرامته عند

الكل معروفه»

إسلام الكهانة

من ركائز أيديولوجية أو سياسية أو طبقية (= متفعية مصالحية) ومن ثم فهم يحرصون على بقاء (التصوص المقدسة) في حالة تجريد ومطلقية بحيث تصلح لكل تفسير وتوسع لأي تأويل، وفي مقدمته: التفسير أو التأويل الذي يتفق مع أيديولوجية المفسر أو مذهبه السياسي أو مكاسبه، لفصلية الشيخ عبد الله بن جبرين عندما يحرم قراءة جريدة الشرق الأوسط أو الكتابة فيها أو الصريح لها أو توزيعها.. إلخ ويطلع النص المقدس لتحمل فتواه وتدعمها إنما يفعل ذلك لأن هذه الصحيفة (يقول) للأسرة السعودية المالكه وهو (= الشيخ عبد الله بن جبرين) رغم عضويته في المؤسسة الدينية الرسمية هناك، أحد معارضيها المتقدمين إذ كان أول من أبد (مذكرة الصيحة/ محرم ١٤١٣ هـ) التي رفعتها نخبة من المثقفين والعلماء والعلمانيين والجامعيين والمهنيين السعوديين إلى الملك فهد تطالب (= النخبة) فيها بإصلاحات دستورية وإدارية ومالية وقانونية، وترى ألا تنفرد العائلة السعودية بقدرات المملكة وخبراتها.

أما رجال الدين الذين يكتبون في الصحيفة المذكورة ويتعبسون بالدولار فسيبحث تأويلهم للتصوص المقدسة التي تنص على عقابهم وأصعدهم هو المكسب المادي الذي يدخل جيوبهم الوسيعة مقابل ذلك.

إذن كل فريق منهما من مصالحته أن تظل التصوص المقدسة في حالة تجريدية مطلقة ومنقطعة عن زمانها ومكانها حتى تتسع لكل تفسير وتقبل أي تأويل.

مؤرخ إسلاميا لخاصة العراق وفي نفس الوقت انعقد في مكة مؤتمر عائلي لتأييد الكويت وشهد كلا منهما (علما أكابر) على حد تعبير إخواننا الأفغان. استخدموا آيات وأحاديثا في ذات المستوى والحجة!!

فماذا يعني ذلك؟
ماذا يعني إلى رجال الدين الإسلامي يختلفون- حاليا- في كل الأمور من أسبغها إلى أخضرها: من قراءة صحيفة يومية أو الكتابة فيها إلى الحرب؟

إن هناك دوافع كثيرة لذلك، ولكن في اعتقادنا أن أهمها هو أن رجال الدين يصرون على قراءة «التصوص المقدسة» قراءة تجريدية- لاصلة لها بالمكان والزمان التي جاءت فيها ولا علاقة لها بالمخاطبين آنذاك ولا مداركهم وبيئتهم ودرجاتهم في سلم المعرفة والحضارة.. إلخ ولا علاقة تربطها بالوقائع التي واكبت النزول بالنسبة للآيات القرآنية الكريمة أو الرود بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة، ولا يريدون أن يدركوا أن (الآيات) بعد أن نطق بها- التي عليه وآله أفضل الصلاة والسلام- بلغته العربية السائدة وقت بعثته حملت كل موروثات (= جنيات) تلك اللغة ورموزها وإشارات ودلالاتها وأبعادها ومعانيها واستعاراتها وكتاباتاتها وتشبيهاتها.. إلخ، وأن فهم ذلك كله من «التصوص المقدسة» أرفضها عنه، والتعامل معها على أنها «مجردة» هو الذي يرقع في ذلك الخلل المريب.

ومن الغريب أن علماء السلف رضوان الله تعالى عليهم قد فطنوا إلى أهمية ربط الآية بمحادثة نزولها والحديث النبوي بمناسبة ورودها، فقد ألف الواحدي التيسابوري في (أسباب النزول) والسيوطي فعل ذلك، أما مؤلفات مناسبات ورود الحديث فهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال: (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف) للدمشقي. ورجال الدين الإسلامي المحدثون لا يجهلون هذه المؤلفات إذ هي مشهورة ومداولة وطلعت عدة مرات، ولكنهم يلتفتون عنها، ولا يعيرونها اهتماما، لأن المنتج الذي وضعته بصادم توجهاتهم، ذلك أنهم ينظرون

جريدة الشرق الأوسط سعودية تصدر في لندن باللغة العربية ولها طبعة قاهرية، وفي خطها تلتزم طاعة «أولى الأمر» امتثالاً للآية القرآنية المعروفة، وتنتشر صفحة دينية تستكتب فيها عددا من مقبى الشعائر والرعاط وخطباء وأئمة المساجد، من جميع دول العالم الإسلامي، كما أن أصحاب صمائم بعضها مشهورين من مصر لهم أعمدة وأركان ومقالات ثابتة فيها، ومع ذلك فقد أصدر فضيلة الشيخ عبد الله بن جبرين عضو الإفتاء أو (الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد) بالسعودية، فتوى تحرم التعامل معها أو تشبيهها أو فككتها أو اقتنائها أو شرائها أو توزيعها.. إلخ وأشير على كل ناصح للإسلام أن يتجنب المسامحة فيها أو النشر فيها.. نحن إذن أمام إشكالية حادة:

أحد رجال الدين المعروفين في السعودية يشغل منصبا مرموقا في أكبر مؤسسة دينية رسمية هناك يحرم قراءة جريدة الشرق الأوسط والكتابة فيها والتوزيع لها وتوزيعها.. إلخ، وأسماء لامة وكوابح ساطعة في أفق التيار الإسلامي حكوميين وغير حكوميين (ولا أريد أن أذكر أسماء إذ ليس قصدي إخراج أحد لأن الجريدة المذكورة تدفع لهم بسخفاً وبالدولار سيد العملات الأجنبية) تستعمل الكتابة فيها!! وكل فريق من هؤلاء (= خصوم الصحيفة ومحابيبيها أو خشداشيها) يستند في تأييد موقفه إلى «نصوص مقدسة» في ذات الدرجة والنسوة أي أنها جميعها قطعية الرود والدلالة!! ومنذ عشرين عشت ذات الإشكالية إذ حضرت في بغداد

لماذا الإصرار على «تجريدية» النصوص المقدسة

خليل عبد الكريم

لينين بؤرة الجدل هذه الأيام (٧)

فكر

في هذه الحلقة من كتاب «لينين بؤرة الجدل هذه الأيام» الذي عرضت «اليسار» ستة فصول منه في الأعداد السابقة، يجيب «فيتنبرج» على سؤال بالغ الأهمية.. هل كان لينين على حق عندما دعى للإستيلاء على السلطة أولا ثم توفير مقدمات الاشتراكية؟ والكتاب صدر في موسكو بالروسية بقلم مجموعة من الباحثين بمعهد الفكر الماركسي (قبل حله) ولم يترجم للرمية حتى الآن.)

قدر معظم الاشتراكيين الديوقراطيين في أوروبا أنه لا بد من توفير مقدمات الاشتراكية أولا ثم الاستيلاء على الحكم بعد ذلك، لكن لينين تصرف عام ١٩١٧ على نهر مغاير تماما لتلك التقديرات والتوقعات، وذلك حين ارتأى أنه من الممكن بالنسبة للطبقة العاملة الروسية أن تستولي على الحكم أولا ثم تقوم بعد ذلك بتوفير مقدمات الاشتراكية. كيف انعكس التطبيق العملي لفكرة لينين هذه على تطور روسيا؟

يقول فيتنبرج:

حقا إن الفكر الاشتراكي الأوربي المعتد على الماركسية أوائل القرن العشرين كان على قناعة راسخة بأن الثورة البروليتارية والبناء الاشتراكي لا يمكن أن يحدثا إلا في البلدان ذات المستوى العالي من تحضر المجتمع، أي درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور الثقافة والتكنولوجيا العالي.. إلخ. وكانت هذه الفكرة مستقاة من نظرية ماركس والمجلس حول التشكيلات الاجتماعية، والمائلة بأنه لا يحل نظام اجتماعي جديد محل النظام القديم إلا بعد أن يستنفذ الأخير إمكانيات تطوره ويصبح كاهبا للتقدم الاجتماعي. وفي بداية القرن العشرين - في مجرى تطوير لينين للنظرية الاشتراكية - تخلى لينين عن ذلك التنازل التقليدي وطرح

هل كانت ثورة أكتوبر قفزة على مقدمات الاشتراكية؟

فكرة أخرى جديدة تقول بضرورة توفير مقدمات المجتمع المتحضر في روسيا باستيلاء الكادحين أولا على السلطة، ومن ثم اللحاق بركب الشعوب الأخرى اعتمادا على سلطة العمال والفلاحين والنظام السوفيتي

وما يعنيه من امكانية. وقد جادل لينين المنشق نيكولاي سوخانوف بذلك الصدد قائلا: «تقول لنا أن المتحضر مطلوب لإقامة الاشتراكية. حسن جدا، ولكن ألا تقل لي لماذا لم نستطع نحن في روسيا أن نوفر أولا مقدمات ذلك المتحضر عندما كان نطرح ملاح الأراضى والرأسماليين الروس لنشر بعد ذلك في التحريك مسرب. الاشتراكية؟ في أية كتب قرأت أنت أن مثل هذه التغييرات ذات الطابع التاريخي غير جائزة أو غير ممكنة؟» (١).

ومن التركة الفكرية اللينينية يتضح أن لينين كان يعتقد أن: «التغييرات ذات الطابع التاريخي»، و«هزيمة روسيا حروب الاشتراكية، كانت ستضفي في ظروف انتصار القوات البروليتارية في دول الغرب المتقدمة، الامر الذي لم يحدث كما هو معروف، ومن ثم كان لا بد من بناء الاشتراكية في بلد متخلفة واحدة تفاقت فيها الأوضاع لأبعد حد نتيجة للحرب والدمار. إلا أن لينين وأنصاره ظنوا أنه من الممكن الانتقال بالبلاد مباشرة إلى الاشتراكية عبر مرحلة والشوعية العسكرية» حتى في ظروف روسيا تلك. وقد كانت الشوعية العسكرية من جهة ولزدة الضرورة الاستمرار والبقاء الصارمة في ظروف الحرب الأهلية،

ومن جهة أخرى كانت «الشيوعية العسكرية» تسرع لقلعة الصبر الثوري، لأنها عكست محاولة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بقلعة واحدة. وكان لينين يعتبر أن الشيوعية العسكرية هي التجربة الأولى للاقتصاد البروليتاري-العيني، وأنها الخطوات الأولى للانتقال إلى الاشتراكية. ويمكن القول بأن الفترة ما بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ شهدت توفها ليس فقط بإمكانية «التغييرات ذات الطابع التاريخي» وبناء الاشتراكية في بلد لا يرى مستغراها للتحضر، بل وشهدت توفها إمكانية الانتقال إلى الاشتراكية مباشرة دون مرحلة انتقالية، أو في أحسن الأحوال مع مرحلة انتقالية قصيرة جدا. وتحت تأثير هذه التصورات المبسطة بالذات عن الاشتراكية وطرق الانتقال إليها، تم في مرحلة «الشيوعية العسكرية» إلغاء الاستقلالية الاقتصادية للمؤسسات والتبادل السلمي وإعمال قوانين القيمة وإدخال «العمل الإجباري»

ومأشاهه. وكان جوهر هذه السياسة الاقتناع بإمكانية التدخل غير المحدود في التطور الارتقائي للعصيلة التاريخية، والقفز إلى معايير جديدة للحياة جوهرها هو النقي الحازم للنظام الاجتماعي القديم. وقد كتب لينين في وصيته السياسية يشير إلى: «السعي الأكثر مجرودا إلى الجديد، الذي لابد أن يكون جديدا بحيث لا تكون فيه ولو ذرة واحدة من العالم القديم» (٢). وبعبارة أخرى، فقد تم النظر إلى بناء الاشتراكية في مرحلة «الشيوعية العسكرية» ليس باعتباره «تغييرا ذا طابع تاريخي اعتيادي» فحسب، بل وباعتباره عملية بناء مجتمع ينفي ويذمر إلى حد كبير القيم التي راكمها التطور التاريخي السابق. لذلك تمجيدا أرغمت الحياة لينين وغيره من زعماء الحزب على إدراك أن المراهنة على الانتقال المباشر للاشتراكية سيؤدي بالبلاد إلى مأزق اقتصادي واجتماعي، وأن طهيبة الإنسان والمصلحة الفردية لمسعا قابليتين للتغيير في ساعات محدودة. كما انضج بالطبع أنه لا يمكن

التخلي عن الخبرات التي راكمتها البشرية من قبل. ومن هذه الزوايا كانت والسياسة الاقتصادية الجديدة «تهيب» تعنى إلى حد ما العودة بالبلاد إلى مجرى التطور التاريخي الطبيعي: إلى العلاقات السلمية النقدية، وقوانين السوق، وتعدد الملكية، والحوافز المادية لتشجيع العمل، الخ، وليس عبثا أن لينين الذي أدرك أهمية تحول البلاد إلى السياسة الاقتصادية الجديدة بصورة أعمق من غيريه هو الذي قال أن السياسة الاقتصادية الجديدة: «وساسة جهادة ومستعمر طويلا» (٣). وقد أسهم لينين بالقسط الحاسم في وضع أسس تلك السياسة. إلا أنه في أواخر العشرينات تم تقليص السياسة الاقتصادية الجديدة وبدأت إلى حد معين عملية الرجوع إلى عهد «الشيوعية العسكرية»، وبدأت من جديد عملية تكييف الحياة للتصورات البدائية عن الاشتراكية. وقيما بعد أجرى في الاتحاد السوفيتي عدد آخر من التجارب الاجتماعية أدت بالبلاد التي كانت من أغنى بلدان العالم إلى أنها وجدت نفسها في قبضة أزمة خطيرة شملت كافة ميادين الحياة الاجتماعية.

وبالتالي فإن التغييرات «ذات الطابع التاريخي الاقتصادي» قد أقامت كشرة من المصاعب في طريق تطورها دون شك، وإن كان لابد من الاعتراف في الوقت نفسه بأن هذه الصعوبات قد تفاقمت فيما بعد بالحرب التي فرضتها علينا الامبريالية، وضرورة توظيف موارد هائلة في الانتاج الحرسى، وبعث الاقتصاد القومي الذي دمرته الحرب، وكذلك الأخطاء في إدارة البلاد. ولاشك أن كل ذلك قد شوه الكثير مما يتخلق بالأفكار والمخطط للمرسنة وتنفيذ المهام الاستراتيجية التي طرحتها الثورة.

أحمد الحميسى



لينين

المراجع:

(١) لينين المؤلفات. المجلد ٤٥ ص

٣٨١

(٢) لينين المؤلفات. المجلد ٤٥ ص

٤٠٦

(٣) لينين المؤلفات. المجلد ٤٣ ص

٣٢٩

معرض الكتاب



الباز، د. مصطفى اللقي، رحلت نذوات (المواجهة جذور الإرهاب) توجيها أحادي الجانب قلم تراجعه أحدا، مكتسفة بتوجيه خطاب رسمى أو مونولوج وحيد معلن لم تمت خلاه القرصة لإقامة أي حوار حقيقى مع الاتجاه الآخر. وقد تردده أن هذا الخطاب خطاب مقصود خاصة وأن تكرار المناظرة بين العلمانيين والدينين - كما حدث فى معرض الكتاب بالعام الماضى - أمر لن تسمح به الحكومة مرة أخرى بعد أن أنهت الحوار بينهما بمقتل د. فرج فودة.

وتحت عنوان (كتب أضاعت ٢٥ عاما من المسيرة الوطنية والفكرية) لم تخل هيئة الكتاب ومستشاروها الفخاليون من إدراج كتاب (رأية التحليل - السريالية فى العالم) لمصير غريب لماقشته من قبل أن يصدر بعد فى المكتبات ودور النشر، وكتاب (أصواء الارهاب) لعبد الستار الطويلة الصادر مع بداية المعرض.

مضى وأين؟ وكيف أضاعت هذه الكتب ٢٥ عاما أو حتى عاما واحدا فى حياتنا الثقافية.. لايهم، المهم أن مصير غريب مستشار وزير الثقافة ورئيس صندوق التنمية الثقافية، وعبد الستار الطويلة كاتب الخطاب الحكومى.

ولا يختلف الأمر كثيرا لدى اللجنة الثقافية العليا التى شكلتها هيئة الكتاب من كبار الكتاب والنقاد لاختيار أفضل ١٢ كتاباً صدرت فى مصر خلال العام.. فلم يتجمل أفرادها من أخذتسيار كتاب (اللغة الكبرى) لآبراهيم نافع فى الوقت الذى صدر فيه خلال العام كتاب (حرب الخليج) لحمد حستين هيكل، وكتاب (خروج العرب من التاريخ) للدكتور فوزى منصور، وكتاب (والآن اتكلم) خالد محيي الدين.. كما تم استيعابه كتاب محمد عوده (الطريق إلى اليمن) ورواية إبراهيم عيسى الجعيد (البلدة الأخرى) رغم ترشيحهما، لهاجتهما الصهيونية... وكله إلا الصهيونية لدى الدكتور سمير سرعان رئيس هيئة الكتاب. ونفى المنهج شذبت أسماء الكتاب والمبدعين العرب، ليتشمى الأمر باعتذار بعضهم (نزار قباني، أدونيس) وتغيب البعض الآخر دون اعتذارات خاصة وقد أكدت بعض الأسماء الموضوعية كمشاركة ضمن البرامج الثقافية بالمعرض، أن الدعوة لم توجه إليهم بالأساس (محمد الهادي، د. محمد براء، حنا مينه، الطيب صالح).

مولد

الشيخ سرحان

عيلة الروبني

رجال الحكومة

٤ محاور أساسية هى الصياغة التى طرحها البرنامج الثقافى للمعرض..

- ١- المواجهة- جذور التطرف ١٢ ندوة
- ٢- كتب أضاعت ٢٥ عاما من المسيرة الوطنية والفكرية ١٢ ندوة
- ٣- ٢٥ عاما فى مسيرته الثقافية المصرية ١٣ ندوة
- ٤- لقاءات فكرية حرة. ١٣ لقاء

هذا إلى جانب الأسميات الشعرية والسينمائية والمسرحية، و(٤٠) ندوة داخل المقهى الثقافى، و(٣٠) ندوة توعوية مخصصة، وبدلا من أن يحتشد النشاط الثقافى بالمفتقن والكتاب والمفكرين، احتشد برجال الحكومة وزررائها ومحافظيها ومستوفيها وكتابها أيضا، فى مظاهرة سلطوية لافتة.. فقد اقتصرصرت اللقاءات الفكرية الكبرى على «رئيس الوزراء»، و«وزير الخارجية»، و«وزير الداخلية»، و«وزير السياحة» و«وزير التعليم»، و«وزير الثقافة»، د. أسامة

على حين أن العنوان هو معرض القاهرة الدولى للكتاب، والاحتفاليات تتواصل بيسريه الفضى، إلا أن وقائع ساحدت لأضخم أسواق الكتاب فى الشرق الأوسط تظل بحاجة إلى وقفة جادة لتصحيح خطراته، وتصويب مساره الثقافى.

قراءة سريعة للبرنامج الثقافى للمعرض هذا العام، احتفالا بـ ٢٥ عاما على تأسيسه، تشي بحقيقتين فاضحتين:

* غيبة الاهتمام الحقيقى بالكتاب، مستواه ونوعيته.. غيبة الحوار الجاد والمناقشات الواعية حول قضايا الكتاب ومشكلات إنتاجه وتوزيعه بتفاصيلها المتعددة من مشكلات تزوير الكتاب، النشر التجارى والنشر الثقافى، مستوى الإخراج الفنى خاصة وقد أجمع كثير من الناشرين العرب على رداءة المستوى الفنى للكتاب المصرى وأجمع كثير من الناشرين المصريين على رداءة المستوى الفنى لكتاب الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* برنامج ثقافى احتفالى ضخم مدرج فى برنامج اعلامى موجه لحملة سياسات حكومية ومصالح شخصية.

حقيقتان إحداهما تخفى الأخرى وتتستر على غيبتهما.. فقد استطاع البرنامج الثقافى الاعلامى أن يجذب كافة الانظار بعيدا عن الكتاب، بل أن كثيرين من رواد المعرض لم يشاهدوا نهائيا أجندة عرض الكتب.. ولا كان البرنامج الثقافى قد اتسم بالضجيج وتفرغ كل شئ من محتواه الحقيقى، فقد شكل ذلك بنية تطليل متعددة داخل معرض الكتاب وفقا لسياسة مسترلية.

معروض القاهرة الدولي
الخامس والعشرون للكتاب
الثقافة والفكر والفكرية والنظر العامة والإمسية الشعبية
١٩٦٩-١٩٩٢
اليوبيل الفضي



وطباعة فاخرة يبلغ ١٢٥ جنيها مصرياً بينما قلمته دار صادر اللبنانية في ١٥ جزء وطباعة أقل جوده يبلغ ٢٢٥ جنيها مصرياً.. ويضيف حسنى سليمان أن تميز الكتاب المصرى اساسا فى مستوى ودقة تحقيقه وانقان التشكيلات اللغوية خاصة فى الكتب التراثية القديمة وهو مالا يحوافر لدى الكتاب اللبناني التجارى بطبعه أو لدى الكتاب العربى عموماً.

ويشق الناشرون جميعاً على أن الانتاج والنشر المشترك وتأسيس شركات توزيع مشتركة هي حل أمثل لمشكلات تسريع الكتاب والمحد من ظاهرة الارتفاع الشديد فى أسعاره والمحد من تحويل الكتاب وإلى سلعة، وتأكيد دوره كخدمة ثقافية ضرورية. كل قضايا الكتاب غابت تماماً، لم تناقشها ندوة واحدة داخل المعرض بينما يملك د. سمير سرحان بمكبر صوت ضخم ليعلن أرقامه الخيالية..

٤٥ مليون كتاب!!
١٦٥ مليون عنوان!!
٢١٦٥ دار نشر!!

مساحات بالمعرض- ويحتاج الأمر إلى مناقشة عميقة من اتحاد الناشرين العرب لتحديد أشكال تطوير وسائل عرض الكتاب، والالتزام بدور النشر ذات المستوى والفاعلية الحقيقية فى الحياة الثقافية العربية.

اعتبر كثير من الناشرين العرب أن المستوى الفنى للكتاب المصرى يتدهور من سن إلى أسوأ حيث تتكاثر الأخطاء المطبعية داخل النص خاصة لدى كتب هيئة الكتاب ودار الهلال، وتفتقد الأغلفة الخارجية لأية لمسة جمالية إلى جانب نوعيه الورق الرديئة المستخدمة.

وقضية مستوى الإخراج الفنى من قضايا الكتاب الهامة والتي بحاجة إلى إعادة نظر لدى المستوردين عن صناعة النشر.. ويرى الناشر المصرى أن رداءة الكتاب نسيبة من دار نشر لأخرى بل ولاستطيع إطلاق حكم عام على الكتاب المصرى.. حيث يؤكد حسنى سليمان صاحب دار شرقيات أن دار المعارف لاتزال تحتفظ بمستوى جيد من انتاجها مشيراً على سبيل المثال إلى كتاب (لسان العرب) والذي قدمته فى ٦ أجزاء.

ولنفس الاسباب أو الاسباب أخرى لم يحضر كل الاسماء المعلن عن مشاركتها فى أنشطة المعرض هذا العام وأنسى الحاج، بلند المهدى، على الهندى، الأخضر الابراهيمى، محمد يوسف نجم، غازى القصيبي، حنان الشيخ، عهد الرستم مصر، ابراهيم نصر الله).. وبالطبع لم يحضر فانيسهار يدهيفه التى أعلن عن دعوتها (١١) كضيف للمعرض.. معرض الكتاب، وسط هذا الازدحام الفارغ كان من الطبيعي أن يكون الكتاب هو الغائب الحقيقي..

ارتفعت الأسعار إلى درجة مخيفه وتفاوتت أسعار الكتاب الواحد من دار نشر إلى أخرى.. بينما لم تقدم أى دار نشر قائمة معلنة باسماء الكتب التى يضمها جناح العرض أو بطاقات تشير لاسمار الكتب ونسبة تخفيضها... بل أن اسلوب عرض الكتاب داخل الأجنحة المزدهجة ظل أسلوباً رائجاً ليا فوضوا لاي جذب القارئ ولا يلقى بقبيلة المعروض.. وقد أسهم فى ذلك عدم توافر الخدمات داخل أجنحة المعرض إلى جانب السماح للناشرين وغير الناشرين باقتطاع

قرار «عمارة» مرفوض .. وغير دستوري

فترة التنازل

العلمية من عدمها.

ومن الغريب أن يحدث في كل دورة انتخابية لمجلس الشعب امتحان عدد من المرشحين في القراءة والكتابة لضمان قدرتهم على التعامل بالغد الأدنى مع مقتضيات النيابة عن الشعب دون اشتراط مؤهل عال أو متوسط ثم يوضع مثل هذا الشرط الظالم في انتخابات النوازل.

وهس هذا البند الظالم في اللائحة الجديدة عددا كبيرا من الأعضاء القدامى والجديد في النوازل والذين لم يحصلوا على مؤهلات عليا، ومع ذلك فقد أُنْتُخِبُوا كقراءة ومهارة عالية حازت رضا الأعضاء فانتهزهم لدروات متعالية، وقد أجبروا على التنحي هم وغيرهم من القاصدين على العطاء، والراغبين فيه والذين يشرفون لهم الوقت لتسديدهم ولكنهم لا يحصلون الشهادة العالية التي لا محل لها من الإعراب في هذا السياق.

وهو قرار يمس بشكل أخص كل النساء اللاتي يرغبن في العمل العام وهن كثيرات جدا، ولهن من المواهب والقدرات والرغبة في إثبات الذات ما يبهرهن لمثل هذا العمل، وليست لديهن مؤهلات عليا لأسباب كثيرة

لأحد يعرف بالضبط حتى الآن ماهو الدوافع التي جعلت وزير الشباب والرياضة «عبد المنعم عمار» يقدم على تغيير لوائح الانتخابات في النوازل بحيث يحظر ترشيح غير الحاصلين على مؤهلات عليا لمضوية مجالس الإدارات. هذا بالرغم من أن مستشاريه لا بد وأنهم يعرفون أن هذا إجراء غير دستوري. وأنه سوف يسقط حتما بحكم من المحكمة الدستورية العليا إن أجلا أو عاجلا.

لسادامت النوازل قد قبلت في عضويتها هؤلاء المراطيين للاحق لأي جهة- حتى لو كانت أعلى اداريا- أن تنتقص من حقوق هؤلاء الأعضاء والتي تقترض لوائح النوازل أنها حقوق متساوية. تماما كما أن المواطنين متساوون بحكم الدستور.

يعصر كل أعضاء النوازل، كما أن الوزير لا بد أنه يعرف أن عضوية مجلس الإدارة- فضلا عن أنها عمل تطوعي- تتم بالانتخاب أي بشرائ غالبة الأعضاء، واختيارهم الحر لمن يظفهم، وهي ليست ترقية في وظيفة تشترط مؤهلات علمية أو خبرات محددة، بل شرطها الوحيد هو مدى استعداد الشخص الذي يرضع نفسه للعطاء لتأدية خدمة أعضائه والتعبير عن احتياجاتهم، وأعضاء النادي هم وحدهم الذين يمكن حق الحكم له أو عليه بصرف النظر عن مؤهلاته

منها أن ظروفهن العائلية لم تسمح بمواصلة التعليم، أو أن النزعة التقليدية لدى الأسر القديمة التي خافت من الإختلاط في الجامعات حججهن، ولكن كل هذه الظروف لم تمنعهن من الانخراط في العمل العام في النوازل والجمعيات الخيرية والإجتماعية بعد أن كبر أبنائهن وقربن من المهام الصعبة في سنين الصربية الأولى للأطفال، وبقي لديهن الوقت والفرصة والزمان غير ذات المعنى، ووشحن أنفسهن لمجالس ادارات النوازل وأثبن كفاية ولجها كما شهد به الجميع. وكيف نحرمنهن هذا الحق بقرار تفوق منه راتحة طبقية معاملة ويؤذي في الواقع العملي إلى حرمان النساء من العمل العام في النوازل.

وبعد إذا كان من المقطوع به كما يقول القانونيون أن هذا البند في لائحة الانتخابات سوف يتم، إلغائه بحكم المحكمة الدستورية العليا، فلماذا لا يبادر الوزير عبد المنعم عماره بالفائنه الآن بدلا من الانتظار سنوات اضافية إلى يرح كرامة وكبرياء أناس أفاضل لم تتوفر لهم ظروف الحصول على شهادات عليا، وربما كانت هي نفسها الظروف التي جعلتهم أكثر تلربغا، وأقدر على العطاء من آخرين يحصلون أكثر من مؤهل عال وتتعدد مشاغلهم...



عبد المنعم عماره



فن

وهذا الوصف السابق لتلك الحالة، المتكررة في حياتنا، قد ينطبق على خطط إصلاح الطرق أو ابتكار شكل إخراجي لعمل مسرحي مثلاً، أو تحميل المراثيب وغيره. ولكنه ينطبق أكثر على أسلوب التلفزيون في التعامل مع المناسبة.. والخطة .

فمنذ سنوات طويلة والتلفزيون يولى بعض المناسبات الرعاية، ويخس بأخرى سابع أرض.. فأعياد الطفولة، وأعياد أكتوبر، كانت في القلب، ثم تراجعت الأولى أخيراً بسبب إصرار قرينة الرئيس مبارك على أن يكون الاحتفال بالطفل أكثر إيجابية من «الزفة» المنوعاتية البرامجة، ثم جاء الزوال ليقضى على زهوة الاحتفال برمته، كذلك الأمر مع احتفالات أكتوبر التي رسخت في أذهان الناس أنها مكسلة غنائية، فيها رقصات من باب زيادة التعبير عن معنى الشعر..

لكن .. مع رمضان الأمر يختلف.. فإذا كانت الخطة، أي خطة العمل التلفزيوني هي المرجع الصارم الذي تصحده طبقاً له كل الموضوعات الأخرى، فإن المناسبة أخذت مكان الخطة، وأصبح المشاهد، قبل غيره، يعرف أن هناك ساقيل ورمضان وما بعده، وأن هذه الأوقات ضائعة بمقياس إنجازاته بكل جديد مسل ومتج في رمضان.. وليس لدينا وقت أو مساحة كبيرة للاستطراد حول المناسبة التي بلغت الخطة، والمؤشرات، فكيف هذا السياق المجنون، والعد التنازلي، وحرب التصريحات الإعلامية حول ما تقر أن يعرض في رمضان وما ثبت عدم صلاحيته .

ولعلم القارىء غير المدقق، فإن خيرة المدققين مع رمضان التلفزيوني تبدأ منذ اللحظة التي ينتهي فيها رمضان نفسه وأثناء بهجة الاحتفال بعيد الفطر، حيث يبدأ المدقق في قراءات صفحات الإذاعة والتلفزيون، وأبواب الفن في كافة المجلات والمجلات، لا تترك هنا بين صحافة مصرية وعربية، خاصة المجلات، حينئذ تبدأ ملاعق رمضان القادم تتشكل في ذهن هذا المدقق، سواء كان ناقداً أو ناقساً أو صراطناً عادياً من رعاية دولة القوازي والمسللات.. ومع كل هذا الجهد في المتابعة لمدة عام كامل فإنه من الصعب أن يحدد المرء ما الذي سوف يراه في رمضان بالتحديد.. ولعل أبرز مثال، ذلك الملف الغم

رمضان ..

ونظرية الأمن التلفزيوني

ساجدة مريمن

مترجم، فيصبح تلاقي تكرار ذلك النجاح والتفوق أسراً صعباً للغاية على النفس، والأسهل منه طبعاً أن يتحول إلى أمر جدير بالمصاهرة عليه، ربما ينقش الطريقة والأسلوب، مع إفساح الطريق له ليصبح في المقدمة دائماً..

كما دتنا في كل شيء.. فإننا نشهد أن خلق مناسبة لجعلها مقبلاً أو نراها لنا، وبعد ذلك نتخلى لها عن مهمة قيادتنا، وبدلاً من أن تصبح تلك المناسبة -مثل غيرها- في منظومة الهيكل العام لحياتنا وضمن إطار تخطيطنا.. فإنها تتحول إلى هدف في حد ذاته يسحب كل الأضواء والاهتمام والرعاية من غيره، بل ويأخذ مكان الخطة الأصلية نفسها..

وبالطبع فإن هذا لا يأتي من فراغ، وإذا من خلال ظروف خاصة كان تحظى تلك المناسبة أو ذلك العمل بنجاح كبير أو توفيق غير

لقطة من لغازي شريهان





لقطة من دأين تأطرن هذه الطلعة

الذي أرسله قطاع الإنتاج بالتليفزيون في بداية شهر فبراير، أي قبل بداية رمضان بأسبوعين فقط وعنوانه «الأعمال الفنية المرسحة للعرض خلال شهر رمضان». وهو رد مقدم ومهذب على حرب الاخبار والتصرّيات حول العمل داخل الاستوديوهات. وهل حقيقة سيأتي يوم علينا نرى فيه نحن مواطني مصر المهروسة... فوازير من غير انتاجنا؟ وأن نصبح بالعالى مستوردين للبرازيل من السعودية التي انتجت محطاتها التلفزيونية الفضائية الرليدة الممنونة بـ (MBC) فوازير «بنجوم وفنون مصريين، أى أنها تحاربنا بنجومنا...»

بسرعة أعلنت حالة الطوارئ، وتم تصوير برنامج أو جزء من برنامج (جديد، جديد) ظهرت فيه خمسة الفوازير، المصرية الانتاج، شهرهان وصبرعت للرهة الزمانيها مذهولة من الإشاعات حولها ومن نعمة أن العمل يسير كالمسحاة، ولن نلحق الموعد السنوي، وأعلنت هي ومخرجها جمال عبد الحميد ومدير الإضاءة أن حرب التصريحات مكيدة يراها بها النيل من كل ما يبذل لإسعاف المصريين، عن طريق جهاز إعلامهم الكبير الوحيد... ثم جاء هذا الملف ليؤكد على أن الأمن مستعقب، الأمن التلفزيوني الرمضاني بالطبع، فما فيه يكفى خمسة شهور وليس شهرا واحدا... وكله مرشح

القائمة / مسلسلات وفوازير

القائمة الأولى، وخصصت بالطبع للمسلسلات التي هي كلمة السر أمام المشاهد ما أن يسك بظرفها حتى يظل رقبيا لها حتي النهاية مهما تحصل من مشاق فيها ٢٠ مسلسلا عدد حلقاتها ٤١٥ حلقة (أضرب في ٤٥ وقسمة)، منها مسلسلات دينيان الأولى (الوهة الحق) عن قصة د. طه حسين والتي أعدت في ثلاثين حلقة تكفي الشهر كله، والثاني (الفضاء في الإسلام) تأليف محمد أبو الجهر ويدور حول عدل القضاء الإسلامي من خلال ثلاثين قاضيا ومراقفهم في نصرة الحق، ومسلسلان للأطفال، (بوي وعظم) الذي يستمر للعام العاشر، (كاكي وماني) في عامه الثاني، ثم (ألف ليلة وليلة) الذي خرج من الإذاعة ليستقر في التلفزيون ليبارحه، مهما حدث له من فشل

فلا إحسان همد القدوس قصة تحولت إلى مسلسل (لم يكن أبدا لها) ولأنيس منصور أنتجان (أثنين اثنين) و(أشباب هاشب... هاشبة هاشبة)، ومن العجيب ألا يوجد عمل بين هذه المجموعة لغزوت أباهه، فمهر الأديب رقم (١١) الذي تحوّل كل أعماله إلى حلقات تليفزيونية، أحيانا قبل أن يكمل هو شخصيا كتابتها... لكن للإصاف، يوجد بين هذه المسلسلات العشرين مسلسل غريب بعنوان (هي في هينيه... هو في هينيه) لأن كاتبه وقبه خيري أعدته في هيئة حلقات منفصلة عن قصص ١٦ أديبا وأديبة فكلهم أن يجتازوا المسافة بين القراءة والمشاهدة ولو من خلال حلقة واحدة... وتلك بالطبع ميزة لأن مشات غيرهم يكتبون ويبدعون ولسوف يتحصنون بدون أن يعطيهم التلفزيون أي اهتمام... مع أنه مشغول دائما بالبحث عن الأعمال والأفكار الجديدا!

القائمة ب: خرافة اسمها الفشل

في القائمة الثانية، وهي تفصيليات السهرة، ١١ عملا جديدا مرشحا للعرض في رمضان (الخروج من الشرق) عن مواطن يخرج من قوقته بعد جاذبة قتل في الصعيد ووصيح إيجانيا (وكومها القار) الذي يعمر فيه المؤلف يسري الجندي حقيقة الثار (وهي والحقيقة) حول الصراع داخل

مكرر، (فوازير رمضان) وأسما هذا العام (حاجات ومحاجات) والإثنان منوط بهما تقديم الاستعراض ضمن الهيكل السنوي المتين للناسية. تأتي للمسلسلات المتعددة، ونلاحظ هنا استمرار نوعية بدأت على استحياء ثم أخذت قوتها من خلال عرض مسلسل (الهجان) بكل طروقه، والبرم يبدو أن المسلسل الوطني أو الذي يدور حول أعمال المخابرات لصالح الوطن أصبح مادة جانب جماهيري مضبوطة وتأخذ حلقات (العلمي) مكان الهجان في الصف الأول، عن قصة من أرشيف الصراع ضد العدو، ثم ١٤ مسلسلا اجتماعيا، بعضها ميل للتاريخ، والبعض السياسة والبعض للكوميديا (حب تصنيف الملف).

ونلاحظ أن بعضها يحمل أسماء عدد من الكتاب، تحولت أعمالهم إلى دراما مثل (محب محطرو وروايته (قشمر) وموسى صبرى (دموع صاحبة الجلالة)، ومن الطريف هنا أن هذه القصة قدمت الإذاعة ثم خطفها التلفزيون، ثم سارعت السينما لتحتل بها وفي وقت قياسي تم إعداد الفيلم حتى يعرض قبل المسلسل، باعتبار أن منتهجه لا سلطان له على جمهور السينما الذي باتي بدافع من نفسه يبتسأ في وسع التلفزيون إرضاء مشاهده على رؤية هذا العمل أو غيره، فبالصادة غالية... عسادة حب المسلسل... ولهذا مثلا فلا يكثر التلفزيون إلا بأعمال عدد قليل من الكتاب في مصر، فغلبت محطرو وموسى صبرى

خاضعة لشرطة بين الراجب والعاطفة (تفريد) حول فتاة تكشف انتهازة حبها. (تحت الملاحظة) وهي تمسيلية لأسامه أنور عكاشه بعد غياب طويل في عالم المسلسلات. ومن عالم الأدب يعود إلى العلاء السلاطوني قصته (كفر الجنون) إلى تقليدية. وتحول قصة جمال الطيفاني (صاحب الملك) أيضا، كما تحول قصة حياة الفنان الكبير محمد صفيح إلى دراما بعنوان (عازف الصخر) وتحول قصة واقعية كتبها عبد الوهاب مطاوع بعنوان (خرافة أسماك الفشل) إلى سيرة دراسية. وأخيرا، يتذكر التلفزيون المسرح العالمي فيلمه تقليدية سيرة تادور خليفة عن مسرحية دورنسات (خطوات بلا طريق).

القائمة (ج) غزو إخراجي سينمائي

في القائمة الثالثة للملف ١٢، فليما جديدا من إنتاج التلفزيون والأفلام لها علاقة خاصة بشهر رمضان. لأن التلفزيون يحتفى بها بشكل مميز فيقدمها في سهراته، ثم يعيدها مرارا بقية العام. وعادة ما لا تزيد عن أربعة أفلام جديدة سنويا. لكنها هنا ١٢، بالأدق أن الجاهز منها للمعرض لا يزيد عن ثلثي هذا العدد... والباقي لا زال بعيدا عن العرض... في هذه البسطة الفيلمية الجديدة نلمح ثلاثة أسماء جديدة في عالم التأليف هي محمد رفاهي (قضية الاستاذ منجد)

لقطة من مسلسل «الردع الحق»

وناصر ليدان (آباء وأبناء) وسمر الجمل (الصوص خمس نجوم) وهذا مؤشر مشجع لأن التلفزيون لا يجب أن يتوقف عند أسماء بعينها ولا موضوعات بعينها أيضا، وهو ما يستمر به من المشاهدة نفسها... في هذه الأفلام عدد غير قليل من أسماء مخرجي السينما مثل المخرج الكبير صلاح أبو سيف الذي يقدم (السود كاف) الذي شارك في كتابته أيضا مع ليهن الرملي، والمخرج الكبير عاطف سالم وله فيلمان (وتسوت أتى امرأة) الذي نقله ماجدة الصاوي (وميكانها) الذي كتبه محمد الهاموس وهو كاتب سينمائي. ثم المخرج أشرف فهمي الذي يقدم فيلمه الثاني للتلفزيون (الصوص خمس نجوم) بعد أن قدم في العام الماضي (الحب بين قورسين)، وأيضاً عبد اللطيف زكي (الاستاذ منجد) وصمد حبيب (الطعم والسنارة) وأحمد صقر (الحقيقة اسمها سالم)... وبقي من مخرجي التلفزيون عدد محدود عمل في أفلامه هذا العام مثل يوسف إبراهيم وكريم ضياء الدين وشفيق شامية ونجوى رياضي وهاني لاشين وهو مخرج يلق بين السينما والتلفزيون ولا يزال يشغل على أي منهما... وعدد... أيضا يستمر في الكتابة لسينما التلفزيون من بين كتاب دراما التلفزيون ثلاثة هم أسامه أنور عكاشه وعاطف بشاي وولك حلمي... وقائمة على الهامش...

القائمة الرابعة المرشحة لرمضان، للأفلام

التسجيلية وتضم ١٢ فيلما تتنوع بين التاريخي والوثائقي والاجتماعي والبيئي والتجريمي والشقائي والتحقيقي (أي الريبورتاج) ولن نتحدث عنها تفصيلا لسبب واحد، إنها «ظهورات» على الخريطة، أي غير مثبتة في وقت دائم كغيرها من الأعمال السابقة، ولذلك فليس من الصلح مجازاة التلفزيون في معاملتها بنفس الفيلمية. ليس لأنها لا تتوفر الفيلم التسجيلي، ولكن لأنهم هم الذين لا يقدرونه... ولا أكثر من عشرين عاما من الطالبة يوعده يومي محدد له كسب الفيلم القصير برنامجا، كل أسبوعين، على القناة الأولى. يتغير موعده باستمرار...

أخيرا... هناك قائمة تضم برنامجا واحدا يتيسر وأسمها القائمة الخاصة بالبرامج والبرنامج هو: باتلفزيون. يا... الذي يعده ويقدمه الرسام ومهندس ويستضيف فيه، أمس واليوم وغدا قائمة لاتتغير من التجريم، مع إضافات قليلة تارة، وسوف نراه يوميا مع الأعمال العرضية في أن يقترب من عنوانه...

لم ينته حديث البرامج الجديدة التي سترها في رمضان، أو أننا قد بدأنا نراها بالفعل، فما سبق يخص قطاع الإنتاج فقط، لكن هناك قطاع التلفزيون نفسه من برامج ومسلسلات وأعمال للأطفال، منها ما هو مستمر لمدة تزيد عن عشر سنوات مثل (الهراري عمو قزاق) وغيرها، ثم هناك مصر ثالث يقدم لنا بعض ما عده هو شرك الإنتاج الخاص التي تنتج الآن برامج مضمونه الإيلا مثل (بدون كلام) الذي يتبارى فيه (النجوم) في مسرحية اسم فيلم أو مثل (ووشون شعورهم) وشعورهم فرحة بالقطعة والمكبب الأكسيد الذي عسانا من أجله طويلا... عموما فإن نظرية الأمن التلفزيوني هذه تتسع للكثير جدا من الأعمال التي تضع نصب عينها «الكلم والصد» أي كم كبير من المنتجات لسد كل الحاجات... تقاما مثلا فتعمل وزارة الترميم في نفس المناسبة بأن كل شيء جاهز ومتوفر في الأسواق، وتصبح أسعار الترميم في موازين حرب أخرى في إطار الأمن الترميم... أما بعد هذا التاريخ... وما قبله... فالأمر يستدعي الراحة... ولا نصبح ناكرين لجميل التلفزيون والترميم وكل أجسمة الدولة التي تدلنا في كل مناسبة...

طيب ماذا نريد أكثر من هذا؟





فيلم الحب في التلاجة لسميد حامد

من الدفاع عن الجماهير إلى السخرية منها!

أحمد يوسف

ظل سيناريو فيلم «الحب في التلاجة» لأعوام طويلة ينتقل من يد منتج إلى آخر، ويغير العنوان الجديد بعد العنوان القديم، ويحسم له شكلون ثم يقرر حساسهم لكي يحدد آخرين يحددون سوجة أخرى من الحساس، وظلت الصحافة الفنية طويلا تبشر بولد هذه التحفة السينمائية، حتى إذا ما انتهت صنع الفيلم، لم يلق من الإقبال الجماهيري إلا الفتور الذي لم يستمر بدوره إلا أسبوعين يتيمين. وإذا كان الناقد السينمائي الصارم لا يتدخل في العادة بإقبال الجماهير أو انصرافها عن بعض الأفلام، وإنما ينظر إليها في مجرد العلماء - إن جاز التعبير - باحثا عما تعلمه واكتسبه من قواعد صناعة الفن «الجيد»، وأما ومتوهها أنه لا يخضع لهوى الجماهير، فإن تلك النظرة تتجاهل أو تجهل أن واحدا من أهم المصايير النقدية هو تواصل العمل الفني مع الجمهور، وأن لكل عمل فني أبعادا الجماهيرية بنفس القدر الذي يحتوى على أبعاد اجتماعية وسياسية، بالمتى المصين للكلمة.

في ضوء هذه النظرة التي تضع في اعتبارها التواصل مع الجماهير، فإن فيلم «الحب في التلاجة»، يحد أن استقرت بطرئته على يحيى الفخراني، وإخراجة على سعيد حامد، يبدو لفتا محيرا. فهدر يبدو في ظاهر السيناريو الذي كتبه ماهر عواد، وكأنه يقف مع الجماهير، المسعرة

والمحزنة، يصور معاناتهم وآلامهم، ويحمل معهم يستقبل جديد، لكن الجماهير الحقيقية التي تدفع ثمن التذكرة من شفا، يوصها أصبحت عن أن تقف مع الفيلم الذي يبدو مناقضا عنها، وذلك أمر يمكن أن تلمسه على نحو آخر مع الأغلب الأعز من الأفلام التي كتبها ماهر عواد، منذ «الأفلام كادمون» وغير «الدرجة الثالثة» و«سمع هن» و«باصهلبيه يا» وأخيرا «ماهر في الحب في التلاجة» يلتقي الضوء مرة أخرى على ذلك التناقض، الذي يبدو للوهلة الأولى غامضا غير مفهوم، بين نوايا الأعمال الفنية التي يمتنع صنعها ببعض الطروح للتعبير عن الجماهير، والتناقض الحيرة التي تنتهي بالإفئاق والفشل.

بين النوايا والأفئاق

أستلذة عديدة يشرحها هذا التناقض، لعل أهمها هو تلك اللغة التي يخاطب بها العمل الفني الجماهير عن مشكلات الجماهير ذاتها، وهو المازق الذي يراجسه في العبادة السينمائية بين الشباب، بكل طموحاتهم لاستخدام أسلوب في متفرد ومتمرد على كل

ما سبقه من أساليب، حتى أن الأمر قد ينتهي إلى نوع من تعمد النصاحة والبلاغة، دون قسدة على الإقصاح والإبلاغ، لكن السيناريست ماهر عواد يختار لنفسه ما يسمى «الفانتازيا الموسيقية»، ويصرف النظر عن دقة التعبير في هذا المصطلح الفني، فإن ما يبدو من أهداف هذا الأسلوب عند ماهر عواد هو التحرر من قيود الواقع، والانطلاق في فضاء الخيال الفني، وامتاع المشاهدين بجزج من المتعة والفكر.

تلك هي البداية الطيبة التي انطلق منها فيلمه الأول وحتى «الحب في التلاجة»، وهو الفيلم الذي يحكى مع المشاهد الأولى بعضا من شذرات واقعية لحياة يطله مهدى (يحيى الفخراني)، الذي يذكر على نحو ما يبدو يحيى الفخراني أيضا في فيلم محمد خان «خرج ولم يعد»، فهدر هنا هذا المواطن الذي ما يزال ينتظر منذ أعوام شقة يتزوج فيها من خطيبته المتفجرة لوزة (هبة كامل)، ويذكر أن عليه أن ينتظر أعواما أخرى، أصلا في غدا لا يأتي أبدا، وعلما بتحقيق احتياجاته الإنسانية التي تشمل كل تفاصيل حياته اليومية، يبدأ من تعديل المرتب الذي لا يكفيه إلا بضعة أيام معدودات، وانتهاء بنقطة ما تنزل من الصنوبر عندما يريد أن يأخذ حماما.

لكن الواقع المرير لا يدع لمهدي فرصة حتى للحلم، فكل شيء يسحقه سحقا، حين يعلن أهل خطيبته رفضهم له وقبولهم خطيب جديد، وتكاد حياته أن تضع تحت عجلات سيارة جارتها للمصرب توتى (لوسي) ذات السمعة السيئة، والتي تخون دون خجل زوجها الشرير العجوز خلعي (محمد يوسف).

تلك هي الخيطوط الرئيسية التي يغزل منها الفيلم عالم مهدى، يعرضها لك في لقطات خافتة متتالية تشبه ضربات القرشة الحشقة فوق قماش اللوحة، لكن ضربات أخرى سوف تتوالى بألوان جديدة، قد تعنى على اللوحة بريقا، لكنها تزيدا غموضا وتشوشا. فسرعان ما تترك أن «الفانتازيا» تختلط على ماهر عواد ببعض الأفكار «الميكى» مامية، التي تعتمد على «الابهات» اللفظية أو البصرية، أو هي في الأغلب تعمد إلى ترجمة التشبيه اللفظي إلى صورة خرافية. ولك أن تتصور استغراق الفيلم منذ اللحظة الأولى، ومع بحث مهدى عن شقة الوصية في الصحراء (الجزء)، حول «الجزائري»، أو في ذلك النشال الذي يركب دراجة مهربى

السبوك وبعضى فى طرقات المصلحة الحكومية ليخطف مرتب مهدى، أو تهديد الحماة أن خطيبا جديدا لا ينتهيا سوف يأتي من الشياك، فتراه بالقليل قادمة من النافذة وكأنه يطير فى الهواء.

تجسيد الأحلام

من الغريب ولعله من المنطقي- أن يأمن تلك «الافتيات»، وعشرات غيرها يحتشد بها الفيلم، لم تفر ضحككات المجهور، كما لم تحرك فيهم ساكتا، أو خاسرا، لأنها تبدو مفتعلة، مقصورة لذاتها، وكأنها الغاية وليست كما يجب أن تكون وسيلة لتجسيد الواقع وتضخمه، بهدف فهم حقيقة وجوه الخطأ فيه.



وإذا كان الفيلم يظل كما لو أنه يفتقر من غمرة إلى أخرى دون ترابط منطقي من أى نوع، «الغريبة» فى توزيع السخريرات من أى شيء، وكل شيء، فقد قنات على المجهور المعنى والمقرى من التيسمة المحورية، وهى الاعيان والوضوح لتأجيل الأحلام العادية للمواطنين، أو قل لتجسيدها، حتى يأتي زمان جديد قد ترى فيه الأحلام النور.

ففى بعض المشاهد التى تستغرق فى «الفرسكة»، يستمع مهدى نصائح رئيسه فى «الحل- الذى يجب أن تراه كممثل للسلطة- يزيد من «الصبر.. هاتصبرود... قسدى هاتصبرود... سنة ألفين»، وفى مشهد تال، تقطعة غرة يقدم فيها الفيلم محاكاة ساخرة لاعلانات التلفزيون، يرى مهدى أحد الخبراء «الاعلاميين» داتسى الظهور على الشاشة، الدكتور هشام شوقي «على حستين»، وهو يدعو للاستفادة من «الامريكان»، الذى مايك كيرش ايدا، ومن تجاربهم لحفظ الحياة تحت درجة التجمد لأعوام طويلة. وهنا يحين الوقت لكى يظهر الجانب الأخر من أسلوب كاتب السيناريو صاهر عواد، وهو استخدام الموسيقى، أو قل بالأحرى الأغنيات وما يسمى بالاستعراضات، التى يمكنك- أو يجب- أن نسقطها ونسأها لكى يصبح الفيلم أقل ترحلا وتشتتا. فقد لصقت



فكرة التجمد حتى عام ٢٠٠٠ فى عقل مهدى، لكن الجميع- فى غناء محصور- يقابلون فكرته باستنكار وسخرية، غير أنه يقرر أن يبيع كل شيء، ليصنع ثلاثة تدو كما لو أنها سقينة نوح، يدخلها فى طقوس مهية.

إن كنت تريد مزيدا من الفانتازيا، ومن الموسيقى، فسوف يضى بك الفيلم بدءا من تلك اللحظة إلى عالم يخلط بينهما، كما يخلط الأفكار، حين يقابل مهدى فى الثلاثة ديكا ذبيحيا يحمل لمهدى قصصته، إنه كان الشاهد الوحيد على خيانة توتى لزوجها، فقررت التخلص منه، والتضحية به على مائدة الاحتفال برأس السنة. وبسبب قناعت صا، يريد الفيلم أن يوحى لك بتجسود مهدى والدك، وكأنها شهدان على مذبوح واحد، وإن كان هذا المعنى لا يجد مبررا مقنعا، إلا أن يكون هو ذاته مبررا لرقص الرجل والدك معا (كان الاسم المقترح للفيلم منذ أعوام هو «الرجل الديك»، ولتظهر شخصيات «إى تى» بسبب لن تدري ايدا، وإن كان السبب الوحيد هو أن مآثره هو «الفانتازيا»!

معنى القهر

وربما كان مفهوما أن مهدى مواطن مقهور، من تلك الأغلبية التى يظلمون عليها «الشعب الصغير»، الذى يجسد الفيلم صبره فى صورة تجسيد الحاجات الأساسية البسيطة، لكن الفيلم سوف يفاجئنا بأن خلص- زوج توتى ضعيف الشخصية- سوف ينضم إلى مهدى فى الثلاثة، قتيلا على يد زوجته الخائنة، ليستطرد الفيلم- بعد مزيد من الاستطرادات والاستعراضات- فى قصة زواجه بتلك المرأة، مفسرا الأمر بأنه «حظ عوالم»، ليترجم لك الفيلم ذلك التعبير فى غمرة ساخرة صاخبة حول اضطراب خلص للزواج من «العالة» توتى تحت إلحاح أبيه المحتضر الذى يصسر على زواج ابنه قسبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة، مستعملا آباء: «وأنا عايز أصوت، معندش وقت، فيمتزوج خلص من «العالة» الذى يأتيها الحظ لأن العروس الأصلية لم تحضرا

إن تلك «الفرسكة»، والمبالغة فى كل شيء، حتى السخرية من الموت، دون ضرورة فنية تتعلق بالشكل أو المضمون سوف تترك طابعها على الفيلم كله، ليزود الأمر تشوشا واضطرابا عند المتفرج، الذى لن يعرف لماذا يتم التحقيق مع مهدى بتهمة قتل خلص (بل صاى أهمية خلص فى الدراما كلها)، إلا أن



هذه الكرة الأرضية.

الفانتازيا والحربة

وهكذا عجز المشاهدون عن أن يقرأوا فيلم «الحب في العجالة» رغم أنه يزعم الوقوف إلى صفهم، لأنهم ببساطة لم يجدوا أنفسهم فيه. وإذا كان مهدي قد خرج من بينهم فإنه قد تركهم سريعا لهيمش مع مفهوين من أمثال خلعي والمشرقيين المجددين في ثلاثة المشرحة ومخارقات إي. ئى. ولن يشفع لقيلم «الحب في العجالة» تلك الاقيبات اللاذعة حول أميركا والاسكان والاعلام، فالعديد من المسرحيات الكوميدية المبتذلة تقدم اقيبات أكثر سخونة ومرارة، كما لن يشفع له ذلك البريق الزائف لنزوات الخيال وشطحاته، فما يسقى في ذهن المشاهد وتاريخ الفن هو الأصالة الفنية والوعي الناضج معا.

وبعيدا عن تناول الجهد الحقيقي الذى بذله المخرج صهيد حامد في تجريبه الأولى، رغم الامكانات المتواضعة، وبعيدا عن النقد الذى يمكن أن توجهه لافتقار وحدة الأسلوب بسبب الرغبة في الابهار الشكلى، فإن جوهر الخلل في فيلم «الحب في العجالة» يكمن في تشوش الوعي السياسى رغم صدق التواي، بما يجعل الجماهير على الشافة تبتدو أقرب الى الرعاع التى تشير الرثا، وريما الاستمزاز،

ينتقل بفيلم، وقد أهمل التيمة المحورية له، حول مزيد من النمر الكوميدية غير المقتربطة، في النسيابة، والعليقسيون، ومستشفى المجانين، ثم في قاعة الحكمة التى تذكرك بمشهد مماثل في فيلم «سمع هس» ، حيث يجد مهدي نفسه وحيدا أمام الجسيع، الذين يتهمونه بأنه «مسالم.. جبان.. يسكره الأمريكان.. له نظرة سودة»، وهي الكلمات التى قد تبدو وكأنها تتنازل نزعنة التمسرد، لكن الجانب الأظفر والأكثر أهمية هو ذلك الإصرار- في السلام صاهر عواد جميعها- على تصوير البطل الوحيد، في مقابل هذه الجموع من الجماهير المزرية التى يزعم الفيلم أنه يدافع عنها، وإن ازداد هذا التصوير زواية من انتقال مهدي بعد اعدامه إلى المشرحة، حيث يلتقى بالمجددين البلهاء- الذين يريد الفيلم أن يقول انهم يمثلون جماهير القهوين- الذين ينصبون مهدي زعيما، ليستضى بهم في ثورة تذكرك بالأكلام التى تصالح العصور الوسطى في أوروبا، حيث المقلاد والعربات الخشبية. وإن عاد الفيلم إلى الكوميديا المبكى مارسية، حين يطلع «الثوار كل شئ بالألوان والأصابع، لتنتهى الثورة إلى القتل، لكنهم يستيقظون من رقدة الموت ليجدوا الشمس قد أشرقت عليهم، في عالم ليس فيه إلا «إي ئى» خارج

كسما يمكن في ذلك الفهم الحاسطى الذى استشرى في السينما المصرية لما يطلتون عليه «الفانتازيا»، والتي أصبحت وسيلة لدى بعض صناع السينما لإخفاء عبق زائف على الخفة التى تتسم بها رؤيتهم تجاه الفن والعالم، ولتفسير التفتك والركاسة في الأساليب السينمائية.

إن الفانتازيا تعنى في جوهرها التخفى عن القانون الطبيعى للأشياء، من أجل الوصول إلى نوع من حرية الخيال وإنطلاقه إلى غير المألوف، وفي الفانتازيا يفقد المنطق الواقعى معناه وجدواه، لكن ذلك لايعنى أبدا أن الفانتازيا تفقد كل منطق، بل أن لها منطقها الخاص الغامض الساحر، الذى قد يلجأ إليه الفنان لإحساسه بأنه يملك الحرية الكاملة في التفكير والتصوير والإبداع، حتى أنه ينطلق إلى أجواء الخيال، لكنه قد يلجأ إليه في ظروف مناقضة تماما، عندما يسك لسانه عن البوح بمكنون عقله وقلبه، خروفا من استهجان المجتمع، ورعبا من استعناء السلطة. ومن المؤسف أن يكون سنيناريو «الحب في العجالة» نموذجا سينا للفانتازيا، التى لااستنكرها أبدا، وإفا نحن في الحقيقة في حاجة ماسة لها، بقدر حاجتنا إلى الحرية.



والارهاب أنواع

الإرهاب ثلاثة أنواع، الأول عالمي غربي بقيادة أمريكا والثاني حكومي تقسم به الحكومات ضد المعارضة بفرض الاحتفاظ بالنسطة، والثالث لأفراد أو جماعات لتحقيق أهداف اجتماعية أو سياسية أو دينية.

النوع الأول هدفه التحكم في العالم كله وتأديب الدول المخالفة بقسوة مفرطة لإرهاب باقي الدول والشعوب، والقرب الذي يمارس هذا يتسخر على الحكومات العسيلة له عدد انتهاكها لحقوق الإنسان أو انتشار الفساد فيها بشكل واسع، ويساعدها على البقاء طالما تخدم مصالحه.

ويقسم الإعلام الغربي وتابعه المصري بتصوير هذا النوع من الإرهاب على أنه شرعية دولية، هدفها مساعدة البشر وتحقيق الديمقراطية والرخاء، ويركز هذا الإعلام وتابعه على الإرهاب الفرعي أو الإرهاب الحكومي للدول التي لا تخضع لأمريكا مع إغفال الإرهاب الحكومي للدول التي تدور في فلكها، وإهمال الإرهاب الإسرائيلي، أو إدانته أحياناً بصورة كلامية فقط. إن إدانة الإرهاب الفردي ليست

أكثر أهمية من إدانة الإرهاب العالمي الغربي الذي قتل ٥٠٠ ألف عراقي أغلبهم من المدنيين.. والرقب المتسحق ضد الإرهاب يجب أن يرفضه بكل صورة.

سامح وديع عباد
حذائق القبة

عشت لنا يا فلسطين حرة

كان عام ١٩٩٢ مليوناً بالأسى والحزن العميق، على المستوى المحلي والدولي، بداية من أحداث البوسنة والهرسك، والصومال والعراق، مروراً بالزلازل الذي هزنا جميعاً، إلا أن الحدث الأهم الذي زلزل العالم كله وحرك ضميره، أزمة المبعدين الفلسطينيين، هذه الجريمة الشنعاء التي ارتكبتها حكومة رابين مع نهاية العام الماضي.. والقضية ليست قضية خرق قوانين، بل تمس صميم عملية السلام وفق شروط إسرائيل، ومن هنا لا بد أن

نفق، وأن نجد ونعقد تضامناً مع الشعب الفلسطيني البطل لتحرير أنفسنا من الصهيونية والإمبريالية، وأن نوحّد الصف العربي في هذا الوقت بالذات، فالعالم يحترم الأقوياء ماداموا يقاتلون، ولو لم يتصوروا، فما أخذ بالقوة لا يستردّ بغير القوة، ولن نفرط في قدسنا الغالية، وسيظل أبطال الحجارة صامدين رغم كل التحديات مؤكدين أن مع الفجر الجديد ستشرق شمس الحرية والكرامة، وعشت لنا يا فلسطين حرة.

أنور السيد الشراوي
محاسب-دسوق

اللائات الخمس

ومن ملف أخطر القضايا المصرية برنامج إذاعي شهير يبدأ بموسيقى صاخبة كطبول الحرب، ويخمس لآلات مخمّيرة أذكر منها، لا تقطع أرزاق الناس، لا لمن يعمل على تدمير مقدرات هذا الشعب، لا لمن يعمل على تضيق شباب مصر. ويعني (لا) بالثلاثية للحكومة..

فهي التي تبغ القطاع العام وتصفى الصناعة وتشرّد آلاف العمال، وأصدرت قانون العلاقة الإجبارية لجسدي في الريف والتي يستهدف طرد حوالى مليون فلاح.. أليس هذا قطعاً لأرزاق الناس؟

وهي التي تخلت عن سياسات توفير فرص العمل للمواطنين وشباب الخريجين، وهو حق دستوري لهم، فإذاً

انجهروا إلى سوق العمل المحدود وجدوا ثلاثي الكوسة والروتين والبيروقراطية، أليس هذا تضيقاً للشباب مصر؟! وهي التي انصاعَتْ لروشعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تدمر مقدرات هذا الشعب.. ألا يجب وضعها أذن في ملف أخطر القضاة؟ المصرية؟!

ماهر عطا - البحيرة

الرحمة

اتها اسم مشتق من أسماء الله تعالى، وهناك أناس يتصفون بلامكة الرحمة، كالأطباء والمرضى لأنهم يرحمون المريض ويهينون التآلم، سواء كان غنياً أو فقيراً، فسهل يحدث ذلك في مستشفيات الحكومة المقترض أنها تعالج المرضى الفقراء غير القادرين على العلاج في المستشفيات الخاصة باهظة التكاليف؟ أم تزحف روح المرضى هناك من الإهمال واللامبالاة والتكاليف الباهظة أيضاً؟!

إن من يدخل مستشفى حكومي لإجراء عملية جراحية أيما كان نوعها لا بد وأن يجد من يتبرع للمستشفى بالدم، فعماذا إن لم يجد (١٢) ولا بد أن يشتري علاجه قبل أن يدخل، من خيط جراحي وسرجهات بلاستيكية وأمبولات للعقن، ولا يبقى إلا أن يأتي بطبيب وممرضة! وفي حالة الطوارئ تتم الاسعافات الأولية ويترك المصاب لمسيره..

فأين يذهب القراء.. إذن؟ وماذا هم فاعلون؟

محمد توفيق

أبو قتادة - بولاق الدكر

إذا لم تستحقوا...

أنتعجب من هؤلاء الذين لا يكتفون عن التفرغ في مباح كاسب دينيذ آتاء الليل وأطراف النهار، ويعدون أنها كانت تجاوراً للأفكار السائدة، ونظرة بعيدة للمستقبل، أو تحكيكو للقلع بعيداً عن أوهام الزعامة. فهل سيأيدون له من العقول والنظر إلى المستقبل مقصود به ضرب عرض الحائط بالإجماع الشعبي الراض لكاتب دينيذ وللطبيب مع إسرائيل؟ أم هو يد، فتفتت الصف العربي حتى تصطادنا إسرائيل منفردين مفكرين وصولا إلى مديريذ وهل البعد عن أوهام الزعامة ينطبق على الزعيم المؤمن الذي رأى اسمه بعينه مذكورا في القرآن سبع وعشرين مرة؟ صحيح إذا لم تستحقوا فقلوا ما شئتم!

عصام الدين أحمد أمين
الفيوم

السودان الحقيقي

سنة طيبة لكم وأنتم يحملون هموم الكادحين، وسنة طيبة للشعب المصري وهو يحمل هموم رفع أرباب الحرية والديمقراطية، وسنة طيبة لشعرب العالم الحرة وهي تحمل هموم إرساء قيم الحب والسلام والأسانية. لكم كان حزني كبيرا وأنا

أصنع عدد شهر أكتوبر، وكان أكبر عنما علمت بالعناقطة المالية التي قر بها المجلة حتى أنكم فكرتم في التسرف في الهد الذي يليه.

لكن فرحي كبير وطفى وأنا أصنع عدد شهر ديسمبر، وفتيت لو أني أستطيع حمل مصاريف إصدار المجلة، لما تردت في ذلك، ببعض الاقتراحات التي كتبها الزملاء من قبل أراها مجدية، وسأضع مبلغا متواضعا وهو خمسين جنيهًا في حساب المجلة.

وأفتح: * تقليل عدد صفحات المجلة، وأرى أن عدد صفحات شهر نوفمبر مناسب.

* استخدام ورق أرخص وأقل درجة وتغيير الغلاف.

* زيادة السعر إلى ١٥ قرشا ولن يخل قراء «اليسار» عليها بهذه الزيادة.

* تخصيص جز يسير من المجلة للإعلانات، وقد ظهر ذلك في عدد ديسمبر.

وسأصل بكم فيما بعد لمعرفة هل يمكن الاشتراك في المجلة وإرسالها إلى السودان في ظل التخلف الذي يحكمه؟

طالب سوداني -
الاسكندرية

الغلاف الأخير

أفصح رفع سعر المجلة إلى ١٢٥ قرشا واعتقد أن القراء سيوافقون على هذا، ويمكن عمل استفتاء، وبخصوص الغلاف الأخير أرجو مواصلة نشر صور الزعماء المناضلين والشهداء كما حدث في أعداد سابقة في هذا الغلاف. ويمكن نشر صور كاسترو وجيفارا وزكي مراد وقباري عبيد الله ومحمود الناصري ويوسف صديق مسجور ثورة يوليو،

وهناك العديد من الأسماء التي أضافت تاريخ مصر وأنت ذاتها من أجل وطنها.

حسن حسن
(شنيولوف)
مدينة العمال - أحياء

الحرية الجديدة

في الوقت الذي يتحول فيه على المحار إلى الأغنية السياسية الاجتماعية الرابعة، يتحول محمد منير إلى الأغنية العاطفية، فكل مدى العشر سنوات الماضية هي رحلة منير مع الأغنية، والتي وظفها توظيفًا جيدًا بحيث أصبحت قريبة من وجدان مصر والوطن العربي، بل ما تزال مسرحية «الملك هو الملك» التي كتب أشعارها أحمد فؤاد نجم من المسرحيات القليلة التي مست وجدان الشعب المصري. وستظل أغنية «حدوتة صوية» شاهدًا على ميلاد هذا الفنان، الذي فاجأنا من قبل بأغنية «الحمد لياليلك يا زمان» والتي أهداها للشهيدة سناء محببلي. وفي شريط شيكولاته يفتحه بأغنية لأطفال الحجارة، حتى آخر أعماله التليفزيونية وهو «حكايات القريش» لجد صوته المميز «الحبر بهضحك ليه» للراحل نجيب سرور. كل هذا التاريخ الجميل تخلى عنه محمد منير في شريطه الجديد. هل تأثر بالتجاهل الإعلامي تجاهه لأنه لم يلق شهرة أقرانه؟ ورغم أن الشريط يحمل عنوانا مشيرًا هو «اللون والظلم والحرة» إلا أنه جاء على غير ما توقعناه، من فنان أضاف الكثير للأغنية الشبابية الحديثة. ففي أغنية «نانا» الجملة الموسيقية مبتورة وغسير مترابطة، وأغنية

«عصفور وجدو» النغمة متكررة رغم استعانة صاها بمكانيات كثيرة كأميرات الحيوانات والموسيقى الصاخبة. ولعل الأغنية الوحيدة التي تعبر عن محمد منير في هذا الشريط أغنية «هيه» فالنغمة التوبية تظهر جلية، أما أغنية «تعلالي» فالنغمة الهادئة تسيطر على الأغنية ورغم عدم هدوء كلماتها، أما أغنية «سحر

المضي» والتي قام بمحمل «دوتو» فيها من المطربة أميرة، والتي ظهرت بها الطيلة فقط فلا تعرف هل هي دفاع عن الأغنية أمام من ينتصرون الفن بأنه حرام؟ أم هي فكرة طرأت فجسًا؟ ولا تصرف ما هي ضرورية وضع ضحكات خلال الأغنية ورغم عدم الضرورة الفنية ولا تصرف هل هي للسخرية؟ أم لكي يؤكد أن

الفن لا بد له من توبال؟ أما الأغنية التي انتظرناها، ورشكا أسماها إلى سماعها، ففوجئنا أنها أغنية عاطفية ينس فيها كل شيء في شفاف الحببة وأنا أنسى في شفافك اسمي» والأغنية في مجملها لا تصف سوى شعر الحببة بلونه وطوله وحريته، وهكذا يأتي شريط محمد منير الأخير لينتص من تاريخه الفني الذي استمعنا به في «طفى الثور بابيه» و«أطفال الحجارة» وأهدى لباله «وهنا بالعصر» و«حدوتة صوية» و«اسكندرية».

وتبقى ملحوظة .. هل وضع فنان الحرية في صورة الغلاف خلف محمد منير، المقصود به أن الشريط انتاج شركة أمريكانا؟ أم تيمنا بأغنية في أمريكا؟ أقصد الحرية الجديدة من وجهة نظر ابن أسوان محمد منير.

اسحق رويحي
الغرشوطي
قاص-

قال بعضهم: دخلت السيارة متحف التاريخ قبل نهاية العقد الثامن من القرن ونحضركم من اسم سيستخرج منه الشامتون ويخفونته مادة لاثامكم بالجمرة. والغباء، والعجز عن فهم ما يجري حولكم. وقال الآخرون: ضموا قناعا على وجهكم اليسارى، وأصمقوه بكياج عيني، فتحن فى عصر أحمد عدوية وتوفيق الريان وجورج بوش، واسحاق شامير، وكامب ديفيد وكامب الدار البيضاء، وكامب الانفتاح..

وقال فريق ثالث: لاتنقلوا جذورك من أرض الوطن الذى إليه تنتمون، ولا تنشطوا أنفكم من خريطة الأمة التى إليها تنتمون، باستخدام مصطلح «مستورد» لاصلة له وراثتنا ولاينبع من قسبتنا وعاداتنا وليس له صلة بأحلاق الأمة أو أرضها التى منها ولدنا وإليها نمود!

ومع ذلك فقد تسكتا بالاسم، وأصرنا عليه ليس لأثنا ضيق الأفق، أو عن يهودين المعارضة للمعارضة، ولكن... لأننا نؤمن أن اليسارية هى الاعتراض على الواقع والسمى لتفسيره، والتصدى لمن يسمون لتبنيته، والدفاع عن حق الاعتراض، وتأكيد.. ودعوة كل قواه للتمانع والتعاقد، فى وجه المستفيدين من استمرار القهر الاجتماعى، من يكادون يؤثرون تخمة، بسبب موت الآخرين جوعا وفى وجه المستفيدين من القهر القومى عن يمينهم بمسائر الأمم والشعوب وفى وجهه والمستفيدين من قهر الإنسان بإجباره على أن يعيش داخل نفسه، محروما من حق فى أن يعبر عن ذاته، أو أن يتشبع عقله وروحها.. ولأننا نحترم أنفسنا، ونحترم مائزهم به، وبأننا نؤمن أن نرفض أن نتعق أو أن نلعب على كل الحيل، فنتسلل عن العجيرة قد أثبتت أن الذين يعطون إشارة لليمين، ويجهون يسارا، لا يختلف مصيرهم عن مصير الذين يعطون إشارة لليسار، ويجهون لليمين، وهو: ذق الأعناق.. ولأننا نؤمن أن اليسارية لن تدخل متحف التاريخ، إلا يوم تظلل رايات العدل الاجتماعى والتحرير القومى، كل فرد فى هذه الدنيا، وكل أمة فى هذه العمرة.. لذلك كسله قسكتنا باسم «اليسار» باعتباره راية المستضعفين فى الأرض، منذ فجر التاريخ، وعلى امتداد العمرة. كان كذلك منذ الأبد.. «وسيكون كذلك إلى الأبد».

هذا هو التقديم الذى قدمنا به أنفسنا منذ ثلاث سنوات بالضبط.



قراء اليسار يحاسون هيئة التحرير

وبعد أن قدم وأقت سيف للقاء ورحب بالقراء، ومستشارى مجلة اليسار بذا رئيس التحرير حديثه

حسن عبد الرازق:

فى أول مارس ١٩٩٠ صدر العدد الأول من اليسار.. والمعد الأخير صدر فى أول فبراير، منذ عشرة أيام، وبهذا العدد الذى يحمل رقم ٣٦ تكمل اليسار ثلاثة سنوات كاملة من عمرها.

فى أول عدد سجلنا شمسار المجلة... «يقراطية-عقلانية-اشتراكية» وقلنا أن المجلة هى «رؤية المستضعفين فى الأرض» وحاولنا تقديم أنفسنا لقراءنا من خلال محاولة الإجابة على سؤال شعرنا أن كثيرين يطرحونه علينا.. لماذا «اليسار».. وقلنا فى هذه الإجابة.

«اعترض كثيرين من الأصدقاء، لأننا اخترنا اسم «اليسار» لهذه المطبوعة!

أحمد طاهر



هذه تجربة جديدة لمجلة اليسار. فى يوم الأربعاء ١٠ فبراير ١٩٩٣ انتقل رئيس التحرير «حسن عبد الرازق» ورئتان من مجلس المستشارين «أبراهيم بدواوى» و«صلاح عيسى» إلى مدينة المنصورة للقاء مفتوح مع قراء «اليسار» فى المدينة. لم تكن تتوقع هذا العدد الكبير الذى حضر إلى مقر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى المنصورة.. رغم أن الزملاء فى الحزب أكدوا أن هناك عدد أكبر كان سيحضر لو أحسن الإعلام عن هذا اللقاء.. ولم تكن تتوقع هذه الحرارة التى أحاطونا بها وهم يارسون تقدمهم لليسار وللقائمين على تحريرها.. ثم ترج القساء بتشكيل لجنة تحضيرية لرابعة قراء اليسار فى المنصورة ضمت كلا من: أحمد طاهر الحامى الذى كان له فضل اقتراح هذه الفكرة منذ فترة طويلة-فايز عقل أمين الإعلام بحزب التجمع بالدقهلية-، سالم سلام.

وتحدثت أربع مهام لهذه الرابطة.. نقد القراء لكل عدد من اليسار -المساهمة فى الكتابة- العمل على انتشار اليسار-العمل على دعم اليسار ماديا..

ومن حق قراء اليسار فى كل مصر والوطن العربى أن يصفروا رأى زملائهم فى المنصورة.

ونشر على امتداد هذه الصفحات ملخصا وافيا لهذه الندوة التى تفضل بإدارتها الزميل «وأقت سيف» عضو الأمانة العامة لحزب التجمع وأمين الحزب بالدقهلية وشارك فيها عدد كبير من قيادات وأعضاء الحزب وقراء اليسار.

والبوم أحسنا في مجلس المستشارين إننا بحاجة لكي نستمع بشكل مباشر إلى القراء.. نسمع تقدم «استعراضاتهم» ملاحظاتهم، اقتراحاتهم، على هذه المطبوعة التي حملت اسم «اليسار» وصدرت بشكل منتظم طرأ ٣٦ شهرا وأخترنا أن نبدأ اللقاء في التصورة بالذات لأكثر من سبب :

أولا: الدقهلية بشكل عام كانت طول عمرها قلقة ليسار يفهمه العرب.

ثانيا: إن قيادات وأعضاء الحزب في الدقهلية - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - من البداية أحاطوا اليسار دائما برعايتهم.

ثالثا: إن الدقهلية تكاد تكون أكثر المحافظات التي تتلقى اليسار منها مساهمات وظفافات أكثر من أي محافظة أخرى .

رابعا: وربما يكون هناك سبب آخر وهو أن ثلاثة من أعضاء مجلس المستشارين من الدقهلية وهم الأستاذ إبراهيم الهواوي والأستاذ صلاح عيسى والدكتور وفعت السعيد .

وبالتالي فمثلنا أن نبدأ بمحاضرة الدقهلية (المصورة) ثم نتنقل إلى محافظات أخرى لنسمع آراء الزملاء .

هذا هو موضوعنا الأول، فنحن حضرنا لنسمع منكم ملاحظاتهم وهل هذه المطبوعة تفيدكم؟ ماذا ينقصها؟ ماهي العيوب التي بها؟ وكيف نظورها؟ وكيف نواجه مشاكلها؟

الموضوع الثاني والذي سنحاول أن نخصص له مساحة في نهاية اللقاء وهو الاقتراح الذي كان قد وصل إلينا في أكتوبر ١٩٩١ من الأستاذ أحمد طاهر المحامي ويدعو فيه إلى تكوين روابط للقراء ونشرنا هذه الرسالة في نوفمبر ١٩٩١

وكان المقروض منذ أن نشرت هذه الرسالة أن نحضر إليكم .. ولقد تأخرنا بعض الشيء .. على كل الاقتراح مطروح ويتوقف على رغبة القراء إذا كان هناك ضرورة لتكوين روابط لقراء اليسار أم لا.

ولو تفعلتم نتنقل للنقطة الأولى وهي سماع انتقاداتكم وملاحظاتكم واعتراضاتكم واقتراحاتكم على اليسار طوال السنوات الثلاث الماضية وإذا كان طبعها هناك أسئلة أعضاء مجلس المستشارين تحت أمركم.

أفلام غائبة

محمد قودة: أمين حزب التجمع



فايز مل

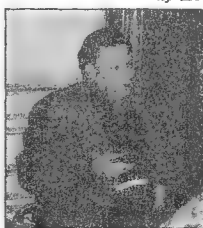
بدر كرس وعضو اللجنة المركزية.

فيما يتعلق بمجلة اليسار حقيقة نحن نطمح أن تستمر وهذا المعنى وهذا الشمول وقد أعطينا في المرحلة العرجة السابقة والتي نتجت عن انهيار وتفكك المعسكر الاشتراكي بريق أمل - برؤية علمية وجيدة - إن الخط الاشتراكي مازال هو خط المستقبل وأن دور الاشتراكية تخلص الشعوب من نير الظلم الاجتماعي وتسلط الاستعمار الجنيح والقديم مازال صحيحا. واقتراح أن تصدر اليسار كل أسبوعين (نصف شهرية).

خلال محمد الشهيري: (أحد طلائع الحزب)

الأحظ دائما على غلاف مجلة اليسار شعار « راية المستضعفين في الأرض » وهو شعار كان من المقروض تطبيقه داخل صفحات المجلة. لكنني أرى أن المجلة ذات مستوى فكري عال، بأن القارئ الذي يقرأها لا يد وأن تكون لديه خلفية واسعة عن الموضوعات الموجودة بها.. أي إنها لاتوجه للمستضعفين

محمد قودة



في الأرض مطلوب من المجلة أن تنزل إلى مستوى فكر وثقافة هؤلاء المستضعفين ليستطيعوا فهمها، وبالتالي تحقيق أهدافها .

فايز مل: أمين الإعلام بالتجمع بالدقهلية.

ظهرت مجلة اليسار في جو صعب جدا بالنسبة للقوى اليسارية في مصر في ظروف انهيار المعسكر الاشتراكي ومبادئ كنيه والبليلة التي حدثت عند كوادر كثيرة وعند قوى يسارية كثيرة، نتيجة لما جرى في الاتحاد السوفيتي وهناك قوى فقدت الثقة في التجربة الاشتراكية واليسار. في هذا الوقت الصعب ظهرت اليسار وعلى مدى الأعداد السابقة كانت اليسار ناجحة في مناقشة الأسباب التي أدت لانهاية المعسكر الاشتراكي وفي معالجة العديد من قضايا المجتمع المصري. كانت ناجحة جدا في التأسيس العلني لظاهرة الإرهاب.. ونجحت جدا في قانون قطاع الأعمال العام ومواجهته ومواجهته سليباته.. ولعبت دورا إيجابيا في قانون العلامة الإبراهيمية بين الملك والمستأجر ولم تقلد المجلة طابع أي مجلة أخرى: ثم تأخذ طابع الطلعة (في الماضي) ولا طابع لقطتها فكرية.. ولكن جمعت ما بين الدراسة العلمية والمقال والتحقيق الصحفي وتقديم المعلومات. وفي رأي أنه من أجمع أبواب اليسار والذي يحتاج إلي أن يتسع قليلا ويغطي معلومات أكثر هو باب «الجو السياسي».

ولي بعض الملاحظات النقدية على اليسار: أولا: لم تستطع أن تستكشف قوى يسارية كثيرة موجودة في المجتمع أي لأزال عدد الكتاب اليساريين بها محدودة. في بعض الأعداد نجد كتابا واحدا له مقال أو اثنين ووصل إلى ثلاثة في بعض الأعداد، وتعتمد اليسار في معاصر المحررين على محرري الأعمالي ولا بد من أن تخرج من هذا الإطار. وأنا متفق مع خالد في أن لغتها صعبة وتوجيه لغة معينة. نحن في طرف نحتاج فيه أن نتقبل شرائع أخرى من المجتمع المصري لنفكر اليسار، اللا بد وأن ننزل فعلا لمستوى يتيح للناس معرفتها وفهمها وخوضها في طرف لاتوجد فيه أدوات إعلام يسارية أخرى قوية. بينما إعلام الحكومة واليمين منتشر.

تنمية الحس الوطني

د. سالم سلام:

مهما كانت انتقاداتنا لليسار فلا بد من تحججها لأنها مجلة وحيدة عليها أن أن تلعب أدوارا كثيرة جدا ومختلفة فهي مجلة لنشر



د. سالم ملام

الاستشارة كما إنها مجلة فكرية تناقش قضايا الأدب والفن والثقافة من منطلق مختلف، فقدرها أن تلعب أدواراً أو أن تغطي مساحة ضخمة جداً من الأمور من وجهة نظر تقدمية في مجالات مختلفة ولها أشياء جميلة جداً يجب الإشادة بها، فاليسار لديها مراسلين .. واحد في موسكو وآخر في أمريكا -يندر.. أن يكون لهم مشيل حتى في المؤسسات الصحفية الكبرى التي لها مكاتب ضخمة- وهذا الأستاذان سمير كرم والاستاذ أحمد الحميس، وسبق لي من أسبوع الأشياء المجرودة الرسائل المصارفة لموسكو وأمريكا. وأيضاً هناك مجموعة يكتب في اليسار يكتبون مقالات متماسكة رائحة تمكس قدرة ضخمة على التحليل وأشد مقالات د. عبد العظيم أنيس وأطالب أن يكتب باستمرار، ومقالات الأستاذ صلاح عيسى وأن كان مقل جداً وأقنع أن يكتب أكثر في المجلة.

والافتتاحيات اليسار أيضاً متماسكة جداً وفنصاً يحاول تقديم رؤية بديلة لما نطرحه الحكومة وهذه أشياء جميلة. ولاحظنا أن اليسار تتابع في الافتتاحية خطب الرئيس وبيانات الحكومة وأى أشياء، تحدث وتحاول أن تتناولها في الافتتاحيات، اقترح أيضاً الاهتمام ببعض القضايا مثل قضية الفساد وقضايا العلمانية والإستشارة ومواجهة الطائفية، والاهتمام بقضايا البيئة. وأن يكون هناك باب لعرض الكتب وأن يكون هناك كتابات تاريخية ليست بالشكل الكلاسيكي ولكن د. د. رفعت الصعيد يكتب التاريخ من وجهة نظر تاريخ اليساريين وهذا هام جداً. ولكن نريد أيضاً أن ننسى الحس الوطني عند الناس من خلال استعراض التاريخ المصري كما يفعل «صلاح عيسى»

وأيضاً الاهتمام بباب يزيد القراء وهو بدأ يأخذ مساحة واسعة، وأيضاً الملاحظة التي قالها خالد النشهرى حول تبسيط الكتاباتوهذه مسألة مهمة جداً.

وعلى مدى ٣٦ عدداً لا توجد عندي ملاحظات سلبية إلا على مجموعة الحوارات التي كانت تناقش العلاقة مع التيار الإسلامى وأنا أعرض وجهة نظري -وهي وجهة نظر شخصية- أنا شعرت إنها ليست حواراً بقدر ما كانت معالجة للمصراع داخل التجمع ولكن من خلال موضوع آخر، أى الصراع في مواجهة الحكومة وهل يقدم التجمع نفسه كبديل للحكومة أم لا، وكتاب اليسار لم يقدروا على مواجهة بعض الاتهامات داخل حزب التجمع بشكل مباشر فجلأوا للمواجهة من خلال لعبة، بحيث يذا الحصار وكأنه يسأل عن من له الأولوية اليوم. أن نواجه الحكومة أم لا، في حين أن هذه ليست قضية الحصار مع الإسلاميين، وهذه كانت النقطة الوحيدة غير المرفقة.



سالم سمرة

أنا أرى أن شكل اللقاء فلننا وظلم هيئة المستشارين وظلم اليسار لأن المسألة كانت ستصبح أكثر عمقا لو تحدث موضوع اللقاء وتقبلنا وتعدنا كنت سأعد ملاحظاتي على ٣٦ عدداً لأرى مثلاً متى كنت موافقاً على مشاغبات صلاح عيسى ومتى كنت حاسس إنها أقل مما تعودت منه. ولماذا «ريتم» أو نغمة الإهبارية هيبت في اليسار مع إنه من المفروض أن يكون العكس. على كل أنا أحس كل فرد شارك في إصدار اليسار لأنها صدرت في وقت كان كل منا محتاج أن يمسك حتى ورقة مكتوب عليها اليسار وليست مجلة، ورقة تقول بها أننا مالزنا مرجوعين وعلى نفس الخط، وسألنا مؤتمين بنفس ما آتينا به من ٣٠ أو ٤٠ سنتراً اعتسبر أن

المقدمة التي جاءت بعدد اليسار الأول هي مقدمة صحيحة وما زالت صحيحة وأظن أنه يوجد من يقرأ أن هذا يمكن تغييره.

وهناك سؤال، ليس هناك أحد آخر معنى بالإيجابية عليه أكثر من الذين يكتبون في اليسار ويقرأونها وهو: لماذا حدث ما حدث؟ هذا سؤال نحن محتاجين لأن نجهد أنفسنا للإجابة عليه وأنا في تقديري أنه لا يملك أحد أكثر منا حق البحث والاجتهاد في الإجابة.

الموضوع الثاني: إنني أرى أن القضية التي نتقاد جميعاً إليها في المجتمع المصري اليوم هي تعظيم قضية الإرهاب بدرجة تطغى على جميع التناقضات الأخرى الموجودة في المجتمع وليس هناك أيضاً غير هذه الكتيبة التي تكتب هؤلاء القراء المعنويون بأن توضع المسائل على أرضيتها الطبيعية فالإرهاب ظاهرة لممارسات موضوعية في الواقع ولابد وأن تصبح هذه الحقيقة قضية أساسية ليسار كتابا وقرأ وبهذا يكون هناك شكل من أشكال الرد حتى على هذه النغمة المتصاعدة والتي أصبحت تجمد حتى أرضيتها لها في داخل قطاعات من اليسار المصري.

النقطة الثالثة: إنني أرى أن الجزء الخاص بالأدب والفن جزء جيد جداً. ولكن فعلاً من يعملون في اليسار يستطيعون تقديم أفضل مما هو موجود أى يستطيعون تقييم الحركة الفنية في مصر بشكل أفضل مما يتم ويقدمون كتابات أعظم وأدق فتقدم لا يلبس عليه طابع المجاملة لهذا أودك.

هناك نقطة نسيها الزميل سالم ملام فمن الأشياء الجيدة رسالة حيفا لتظير مجلى، فهي تضع أيدنا على معلومات قيمة نفتقد لها وليس فقط ما يأتي من الحميس أو سمير كرم.

اليسار.. والإسلام السياسي

حسين عبد الرزاق:

استمعوا لي أن أعلق على بعض الملاحظات قبل مواصلة النقاش. أبداً بالنقطة الخاصة بأن اليسار مستعراها حال على المستضعفين في الأرض. وكلمة المستضعفين في الأرض لا تعني قليل العقائد أساساً. نعم يمكن أن يكون مستعراها حال لكنه ليس بالانتماء للمستضعفين في الأرض. فهناك أساتذة جامعات وكتاب ومهنيين مستضعفون في الأرض. والسؤال هل أسلوب الكتابة أعلى من القارئ، الذي نتوجه إليه؟



ولدت عبد الطيف

وهذا أيضا يتحقق في بعض المقالات الأخرى من نوعيات مختلفة. **الملاحظة الثالثة:** وهي محاولة الدفاع عن النظرية بشكل فلسفي في المقالات العديدة المتعونة «لوتين بؤرة المجدل هذه الأهم» أنا أعتقد أنها مكتوبة بلغة متخصصة جدًا يصعب على الناس متابعتها المستأن للثان أتوقع أن اليسار مهينة لقبها بهما. **المهمة الأولى:** وهي أن اليسار تقرره حملة لتشكيل جبهة اليسار في مصر وهي في رأي المؤهلة للقيام بهذه العملية أي أن تفتح الحوار الواسع لمحاولة تشكيل جبهة اليسار.

المهمة الثانية: وهي التي أعتقد أنها غير واضحة في اليسار بشكل كاف حتى الآن والتي اعتبرها مهمة جدًا وهي محاولة استعادة الذاكرة الجماهيرية الوطنية في المرحلة التي نعيشها والنظام الحاكم في مصر يلعب على ضعف ذاكرة المصريين. مثلاً أحمد بهاء الدين له مقالات في مجالات معينة فلماذا لا تأتي اليسار بمقالة لأحمد بهاء الدين تنازل فيها موقفًا معينًا وغيره. على مدار التاريخ الوطني المصري وهذه مهمة يمكن أن تقوم بها اليسار.

وجهه عبد القادر:

إذا كان الراحل المصري البوم يطلب استمرار مجلة اليسار فهناك مطلب أكثر إلحاحًا وهي أن تكون هذه المجلة شعبية فقد عز وزهد الكتاب الذي يمكن أن يكون منطلقًا فكريًا لجيل ساعد.

من هنا نجد أن هناك رسالة متروكة مجلة اليسار بجفتها تكاد تكون الميراث الوحيد الذي

التحقيق يحتاج لصفي محترف ولا أستطيع أن أقول لكاتب أصحلى لي تحقيقًا لا بد أن يكون له مصادر وعلاقات. وهناك صعوبة في كتابة صحفيين من خارج الأهل رغم سعيها لذلك..

تأتي للملاحظة الخاصة بالحوار مع التيار الإسلامي لم يقل أحد أنه حوار مع التيار الإسلامي إنما نحن نحمل حوارًا بين اليساريين حول العلاقة مع التيار الإسلامي وكنا نعلم نناقش مشكلة في التجمع وفي اليسار عامة، ونناقشنا بوضوح بدون أي التفسير وبين الشيوعيين وبين الناصريين هناك تباين.

تبار يقول أن الخطر الوحيد علينا الآن هو خطر جماعات الإسلام السياسي بما فيها الإخوان المسلمون. ويقابله تبار آخر موجود في كافة التيارات اليسارية- إذا جاز التعبير- يقول لا الخطر هو الحكومة فقط.

وهناك وجهة نظر نحن نحاول أن نقولها أن هناك خطرين خطر الجماعات الإسلامية وخطر الحكم وسياساته وأنا أعتقد أن هذا هو الخط المستفحشي الآن في وثائق التجمع وعندما تقول اليسار أن هدفنا إقامة جبهة وطنية «مقراطية ضد الجماعات الظلامية وجماعات الإرهاب وضد الحكومة وسياساتها أنا أعتقد في حدود على أن هذا هو الموجود في وثائق الحزب لكن مادامت الأزمة موجودة فلابد من مناقشتها علنًا وليس سرًا ومع هذا نحن نسعى إلى حوار مع التيار الإسلامي وهذه المقالات جميعها أرسلت إلى الإخوان المسلمين وإلى الدكتور عصام العريان على وجه التحديد ونسعى لصل ندية يشارك فيها أربعة منهم وأربعة من اليساريين المختلفين في الآراء.

جبهة اليسار..

ولدت عبد الطيف:

هناك ملاحظتان على اليسار **الملاحظة الأولى:** أن كثيرًا من مقالات اليسار أسلوبها ليس عاليًا إنما أسلوب مستور. هذا الأسلوب يمكن أن يحدث أثرًا لها لكن بعد قليل يمكن أن يتضح أثره وسأشرح مثالًا بالباب المجدل الجديد الذي يكتبه الشيخ خليل عبد الكريم الشيخ خليل يتناول قضايا في الأمور الدينية من مفهوم مستور ولكن طريقتة في الكتابة أحيانًا تلق في الأسلوب فتكون النتيجة أن المحزون الذي يريد يكون غير متحقق بشكل كبير للقارئ..

ندوة

نعلمنا أصدرنا اليسار قلنا إننا نتوجه للقارئ. متوسط الثقافة المهتم ومتوسط الثقافة المهتم يعني العالم وطالب الجامعة وغيرهم الجامعة. يشترط أن يكون مهتمًا بالقضايا العامة.

النقطة الأخرى أنه هناك فرق بين المجلة الإيسوعية مثل روز اليوسف والمجلة الشهرية. المجلة الإيسوعية تلاحق أحداثًا حدثت خلال أسبوع أما المجلة الشهرية فهي تحاول تعميق فهم ما جرى خلال الشهر.

ونحن الحقيقية نحاول أن نكون ما بين الأسبوعية والشهرية وباب مثل باب الجو السياسي أو تهاورات هي أرباب ليست للمجلات الشهرية وكثير من التحقيقات التي تقدمها أقرب إلى المجلة الإيسوعية.

وأتمنى من الزملاء الذين يرون صعوبة اليسار أن يظهروا أمثلة محددة مثلاً هل هي القضايا النظرية والفكرية التي تنشر أم التحقيقات أم المقالات السياسية أم ما يكتب عن السبيل. حتى نعرف ما هو المقصود بالمشترى وأنا شخصيًا أجد صعوبة في قراءة بعض القضايا النظرية أو الفلسفية لكنها ضرورية لأنه يريد القارئ المهتم بها.

الملاحظة الثانية: والتي قالها فايز والحاجة بكتاب اليسار وأنا أعتقد أنهم أنا أريد أن أقول حقيقة لا بد وأن تعرفوها نحن لا نعلم طبعًا لن يكتب عننا حتى المراسلين لأن لدينا مشاكل مالية.

اليسار تصدور وإيراداتها ثمن البيع وتبرعات الصدقات والإعلانات إذا تيسرت وهناك كثير من اليساريين غير مستعدين لأن يكتبوا بدون أجر. الظروف عسيرة ومجلس المستشارين يسعى لاستكتاب الجميع. انتقروا معنا أو اخفروا.

والطبع فإن الذين يكتبون في اليسار ليسوا جميعها لأسباب مادية فهناك من لا يكتب لأنه لا يوافق على خط اليسار ورغم أننا نرحب ونسعى لأن يكتب من يشاء ضد خطنا ورويتنا.

بالتسوية للاعتماد على محرري الأهل فين تعتمد عليهم في التحقيقات لأن

يمكن أن يبدل ويرشد. كيف تصبح مجلة شعبية.

هذه مقولة أعتقد أنها تعنى الجسيع ولا تخص أحدا بغيره.

يمكن إعادة التبريد وافتكر تجربة (الغد) ليست غريبة عن أذهاننا. كانت مجلة واسعة الانتشار وبها تبريد أصيل.

مطلب آخر وهو مساحاة أكبر للإبداع والقفز والتقدم وطبعاً قد يكون هناك مجلة متخصصة وهي أدبي وثقافة ولكن المبدعين يحتاجون مساحة أكبر كذلك فالإبداع يساعد على الانتشار.

إبراهيم توليف؛

في مارس ١٩٩٠ ومع ظهور أول عدد لمجلة اليسار شعرت أنه يوم عيد لليسار ولليساريين جميعهم واستمرت اليسار في أعدادها إلى العدد (٢٠) ذات لغة ومستوى فكري عال ونبرة عالية لكن بدأ بعد ذلك صوتها ينخفض ويتراجع لماذا؟

أما بالنسبة لمستوى اليسار، فإنها إذا كانت تقول إنها راية المستضعفين في الأرض فليس معنى هذا أنها تتخاطب كل الطبقات ونحن نريد كل الطبقات فنحن نريد عملاً كما قال الأستاذ حسين عبد الرازق ناس تهتم وعندها استخدام للقراءة ومن أجل هذا لا بد أن يكون مستوى اليسار الفكري أو لغتها المستخدمة في الخطاب مع الجماهير ذات مستوى لأنها مجلة شهرية ومجلة تتخاطب مستوى مهتم ولا أعتقد أننا نصدر مجلة لكل من يعرف القراءة في مصر.

صلاح ميسى ورافقت سيد وصدي عبد الرازق وإبراهيم البداوي

وبالتصديق الجور السياسي قاتنا أطالب أن يكون أكثر اتساعاً وأكثر صراحة لأنه أحياناً يقدم أخباراً سياسية لكن مع بعض التفتيشية وأعتقد أن الصراحة يمكن أن تعطي نبرة مطلوبة في اليسار. وبالتسبة للأدب في مجلة اليسار أنا أرى فعلاً أن حجمه أقل فعلاً عما يجب كمجلة يسارية تحمل اسم اليسار وفي مجلة اليسار أن تزيد مساحة باب الأدب فيها. بالتسبة للتحقيقات والقضايا الفكرية التي تناوشتها اليسار أنا أرى أنه في أغلب التحقيقات والقضايا يكون فيها قصور شديد جداً أيضاً لابد أن يكون باليساريات لنشر أدبيات الفكر اليساري الكلاسيكي الصريح لأنها مجلة يسار فهي تشمل كل اليسار. فيها الكلاسيكي القديم والمتطور وكل ما تريد إضاقته اليسار فكفر وكيساريين.

أحمد جابر؛

مجلة اليسار بصفة عامة هي المنبر الحقيقي للحركات التقدمية في مصر واقتراح أن يكون فيها أبواب ثابتة وأخرى متغيرة والأبواب الثابتة يكتب فيها المحررون الدائمون بها وبالأبواب المتغيرة يكتب فيها المشتغلون بالحركة السياسية والذين ينتشرون لليسار عن قرب.

وأقول إن هناك فجوة زمنية كبيرة بين كل عدد والذي يليه بمعنى هناك شهر كامل، وهي فترة كبيرة وأمل أن تصدر مجلة اليسار كل ١٥ يوماً وهذا حسب الإمكانيات المادية وهناك نقطة أخرى لماذا لا تهرى «اليسار» حوارات ساخنة مع القادة السياسيين؟ وعلى سبيل

المثال الأستاذ خالد محيي الدين والاستاذ محمود أمين العالم وهكذا بحيث أكون قادراً على الإطلاع على تاريخ هؤلاء الناس وأن استفيد منهم كخبرة لي في المجال السياسي فيما بعد.

محمد الطاهي؛

قرأت اليسار منذ أول عدد إلى العدد رقم ٢٠ بعد ذلك لم أتابعها وأنا باحتفظ بكل أعداد المجلة فأتألاً لا اعتبرها مجلة وثيقة لكن اعتبرها مرجعاً أيضاً لأن ما يحدث اليوم هو حدث الغد يمكن بلون أو شكل آخر والمجلة مثل المجردة مثل الكتاب هي سلمة والسلمة عيشان أوسع سوقها فلا يجب أن تكون لمتخصصين بل يجب أن تشمل كل أفراد السوق ولابد أن أنوع شكل هذه السلمة وأن تتخاطب كل الناس ولاتخاطب ناس بالذات.

ولابد أن يكون فيها... رأي ومقال وتحليل وخبر لذلك أقترح أن تكون مجلة أسبوعية وأن يكون للخبر فيها مساحة كبيرة. فغني عن المجلة القضايا العمالية والسوق العمالي وتتنع الخبر العمالي والأحداث العمالية أولاً بأول وهذا غير ممكن إلا إذا أصبحت أسبوعية

غياب المرأة

محمد واثق؛ أمين الشباب بحزب التجمع بالذهلية؛

أولاً أرحب بأسرة اليسار هنا في المتصورة حسن بلودي ومصباح قطب وأحياناً محمود الحفري ومصباح قطب أحياناً يكتب تحقيقات. في آخر عدد وعد صفحاته ١٠٠ صفحة أمثل ١٦ صفحة.

النقطة الثانية، الملحوظة جداً في اليسار وهي غياب المرأة عن اليسار سواء كانت الأستاذة أمينة النقاش تكتب أو الأستاذة فريدة أحياناً لكن أقلام النساء في اليسار قليلة وفي نفس الوقت تكاد تغيب قضية المرأة عن اليسار رغم أن تناول الأستاذة أمينة النقاش القضية فتاة العتبة كان أفضل تناول صمغى وأرجو أن تتسع المساحة بعد ذلك لقضية المرأة.

أنا كشاف أشعر أن اليسار مجلة عجزوة يعني واحد مثل مصباح قطب كفاة صحفية هائلة جداً ومع ذلك قضايا الشباب غائبة تقريباً عن المجلة وهناك نقطة خاصة بلغة اليسار. وطبعاً واحد مثل الأستاذ محمد سيد أحمد لا أقدر أن أقول له قف



مصر» وكل الذين تحدثوا فيها من المناضلين
الفرقاء - ذوي التاريخ المشرف.. إلا أنني
كيساري يهمة مستقبل اليسار، لم أجد أحدا
من المتحدثين الأجلاء اقرب من الخطاين
القائمين لليسار المصري..

الخطا الأول:

عام ١٩٤٨، بقوله تقسيم فلسطين
والاعتراف بالدولة الصهيونية، هذا الخطأ
القاتل أدى إلى سلسلة من الأخطاء بالنسبة
لفلسطين منها قبول القرار ٢٤٤، ٣٣٨ ثم
قبول مقترحات خاطئة مثل الحل السلمي
ومهادلة الأرض بالسلم، حتى وأنها أحد أبرز
قيادات التجمع ينضم إلى وفد مصر في
المحادثات مع العدو الصهيوني تحت رعاية
أمريكا بينما كان الموقف الراعي للسلطة
الصريح ضد الاستعمار الصهيوني تحت رعاية
الاستيطاني، والعمل على استرداد كل شبر من
التراب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية
العربية الديمقراطية الواحدة التي يتساوى فيها
كل من يقيم فوق ترابها..

الخطا الثاني: هو تأييد الانقلاب
المصري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بتأييد نظام
الدكتاتورية العسكرية الذي أقامه الانقلاب..
الخطا الثالث: هو التحليل الأول للحركة الديمقراطية
للتحرير الوطني عن الانقلاب بأنه انقلاب
عسكري يؤدي إلى دكتاتورية عسكرية، هو
التحليل السليم، وهو التحليل الذي على
أساسه وصلنا الحركة الديمقراطية ومن اعتقله
دفعنا السجن، ودافع عنه بعض الزملاء - دافعا
سياسيا أمام المحاكم العسكرية التي حوكمنا
أمامها..

لقد أدى هذا الخطا القاتل باليسار إلى
حسبه بظلمة حتى أنه حل تنظيماته
وأحزابها (كمن حفر قبره بيده).
إن تصحيح مذهب الخطاين هو الفصل
بين يسار جاء - حريصا على تاريخه وعلى
مستقبله وعلى قيادة شعبه نحو الديمقراطية
والثوري الوطني.. وبين يسار يفتقد دوره
ويتطرق بتناقضات لأخطاء وأوضاع غير
أخطائه وغير أمراضه..

أرجو نشر هذا التحقيق على التذرة مجلة
اليسار ولكن أعطي قناتي..
حسن عهد الرائق:
نحن في اليسار لانفتح أي رأي وللأستاذ
خطابك لم يصلنا وستنشر كلامك ونص الرسالة
بدون أي تدخل.

الحاج سيد عهد الحافظ:

بداية أريد أن أقول إن طريقة الكتابة لا بد
وأن تتوزل للفرق المادي إلى مستورتنا ونهت

بقطاعات عرضة من الناس وأريد إضافة
صفحة لتكريم بعض الزملاء الذين فقدناهم
وبالنسبة لكربا وفيتنام وكوريا الشمالية
والصين مازالوا متمسكين بالاشتراكية
ويحققون نجاحات فأرجو أن تكتب المجلة عن
تجارهم.

الاختصار.. والتبسيط

صلاح عيسى:

اليسار تتوجه أساسا إلى ما يمكن أن
نسميه الكادر اليساري أكثر مما نسميه
القاري.. العام، والقاري، الشاب، وبالتالي فأنا
أوجه إليه يستمر فكري معين باعتباره أن
عنده تراكما معرفيا في المعلومات وأنا أبدأ
منه وأزيد وأعلى به. ونحن نفكر في توليفة
اليسار توصلا إلى الشكل الذي أشار إليه
الزميل حسين عهد الرائق وهو أن تأخذ
حاجرة وسط مابين المجلة الشهرية والمجلة
الأسبوعية فيها التحقيق وفيها الخبر وفيها
المقال. المقال القصير وفيها الكاريكاتير وفيها
البحث وطبعها مقبوم لنا جميعا أن من يشترى
المجلة لا يقرأها من الغلاف للغلاف ولا بد أنه
سيجد موضوعا خارج اهتمامه وموضوعا
خارج تخصصه وموضوعا لا يعنيه فلا يقرأه.
لكن نحن في التوليفة الصحفيين
بالضرورة أن نوازن بين هذا أو ذاك ولكن في
اجتماعات مجلس التحرير ومجلس
المستشارين - وأنتم لم تشيروا لهذا مع إنها
شارة في كل اجتماع - وهي أن التوازن في
بعض الأعداد بين المادة العربية والمادة المصرية
يحدث فيه اختلال بحيث تبدو المادة العربية
غالبية على المادة المصرية وطبعها لأن المراسلين
العرب أنشط من الكاتبات المصري المجرود دائما
والذي يغطي الشؤون المصرية.

ومع ذلك فأنا أقصّر أن جزءا كبيرا جدا
من الإقتراحات التي قبلت اليوم صحيح من
الناحية السياسية وصحيح من الناحية
التنفيذية، ونشكركم وبالتالي فهو قابل
للتنفيذ وتامل إذا وجدت الإمكانيات الصحفية
أن نلتها. وفي موضوع صعوبة الأسلوب فأنا
في الحقيقة مقتد لهذه الملاحظة ورغم كل
الزود التي تقال، لأنني اعتبر أن الصحافة فن
والكتابة فن وبالتالي القدرة على التبسيط
جزء من مهارة الكاتب وهذه هي قيمة الكتابة
وطبعها هناك قارء بين التبسيط وبين السطحية
لكن عملية التبسيط عملية ضرورية جدا
والشيخ ومحمد هيداه له كلمة مشهورة
في خطاب أرسله لصديق له فقال له اعتذر

فحين رئيس الجمهورية وهو يكلمه تقريبا لم
ينهم وهناك مقالات توعية معينة عن التربية
والتنمية. مثلاً تكون في صفحة واحدة
ولا يمكن كتابتها إلا بهذا الشكل الصعب
ويوجد قاري - اليسار يريد قراءة البساطة
التي يكتب بها الأستاذ صلاح عيسى
وقاري. آخر يقرأ المقالات الصعبة. لكن في
نفس الوقت هناك من لهم قدرة على التبسيط
مثل الأستاذ عبد العظيم أنيس يمكن أن
يكتب مقال أكاديمي هائل جدا وفي نفس
الوقت يكتب عن ملكة إنجلترا ويعمل عرض
للمشكلة جديد على الصحافة في مصر
وهناك أقلام أحيانا تدخل وتخرج من اليسار
مثل د. جهل أمع مثلاً والذي نشر كتابه
(الدولة الرخا) كل مقالاته باليسار وضعت
داخل الكتاب. وهو الحقيقة كاتب يتميز
بالبساطة ويستطيع الإمساك بخاصية الأمور
بشكل جيد وأنتنى أن يكون مشاركا بشكل
أوسع من هذا بالضبط مثل د. وسري زكي
كان في المقالات التي يكتبها من قبل رغم
أنها كانت تكتنفها الصعوبة لكنها كانت تزد
على الأطروحات الليبرالية بشكل محترم
وهائل جدا وكان في نقده لبرنامج الإصلاح
السوري كان حاجة جديدة جدا. وأيضاً من
الجميل جدا أن يكون هناك حوار وخاصة
الحوار الذي حدث حول البرنامج الانتخابي
للتجمع والبرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي
المصري والجديد في هذه «المشاهدة» الفكرية
ليس أن عبد الغفار شكر ومحمود أمين
العالم كتبوا وتشاجروا. ولكن الجديد - والذي
يشل وساما على صدر اليسار أن تغلب
اليسار من «محمد شومان» أن يكتب ويتقدم
البرنامجين.

الخطاين القائمين!!

د. هلى مجاهد محمد:
السنة الماضية كانت هناك ندوة عن أخطاء
اليسار وأنا أرسلت لهم عن أهم خطاين
لليسار لكنهم للأسف لم ينشروا هذا الخطاين.

قلت في هذه الرسالة:

وقرات في مجلة اليسار عدد يناير
١٩٩٢ ندوة بعنوان «مستقبل اليسار في

هذا اللقاء شكل من أشكال الممارسة الجديدة أن يسعى منبر «المسار» للقاء اليساريين حيث هم. في الواقع كنا نتنظر سماع الانتقادات ولم تكن تنتظر سماع التعريض أو المديح ومع هذا فنحن نعتبر أن تفریط بعض الأعمال التي قامت بها المجلة أو التي نجحت فيها يضع علينا مسؤولية أكبر في أن نتمق ونطور هذه النجاحات.

والانتقادات طبعاً تساعدنا على مزيد من التطوير للمجلة وإذا كانت مجلة اليسار فعلاً تهدف إلى إشاعة العقلانية والاستنارة وتهد الطريق للتقدم الاجتماعي وإرساء نضال وطني جدي في مواجهة الهجمة الشرسة التي نواجهها من الخارج ومن الداخل على مستوى المنطقة وعلى مستوى العالم فهي أيضاً تسمى - وهذه مسألة لا بد من الاهتمام بها جيداً لمزيد من إعادة توحيد اليسار وانصهاره ووضع أساس محدد لرحلة فكرية.

نحن نسمى لتوحيد اليسار على خط نضالي يستطیع به أن يتجاوز الأزمة التي تواجهه والتي تواجه الوطن. نحن حريصون جداً على هذه المسألة.

النقطة الثانية التي أريد أن أتحدث فيها وهي مشكلة تراجع اليسار. اليسار مجلة مصرية ونحن حريصون على أن تظل مصرية في هويتها للشعب المصري وللأكاديميين في مصر وللمستعمرات في الأرض ونحن مصرون على استمرارها هكذا وإذا كانت مستفحرة عن هذا فليكن نصدها ومن هنا تأتي مسؤوليتنا جميعاً. مسؤولية كافة الناس وأنا أرى أنه توجد كتيبة علمية أن تساعدنا في تجاوز ما يواجهنا من أزمات.

وإذا كانت البرجوازية ومن تعتبرهم أعداء بلقيين وغير وطنيين قاديون على أن يقرلوا كلصحتهم بصوت عالٍ جداً لأنهم يملكون إمكانيات كبيرة جداً ونحن لا بد لنا أن نعمل وأن نبتكر الأساليب التي تمكن اليسار المصري والأكاديميين المصريين من أن يحصلوا منبرهم ويحفظوا به وجودهم ونحرق ما نعلم به جميعاً ومطالبكم بأن تكون نصف شهرية وأسبوعية ويمكن نطمح أن تكون يومية هذه الطموحات كلها تلقى علينا بمسؤوليات.

وكل قوة سياسية تسمى أن تحمل مشاكلها بوسائلها الخاصة بالأرض السياسية هي في المستعمرات في الأرض والفقراء وعلينا أن نبحث عن سبل لتجاوز مشاكلنا المادية ومن هنا أننا ساذجون تريد رابطة اليسار ؟ وماذا تستطيع أن تقدم لتساعد اليسار فعلاً على الاستمرار.



لغة لعدد من القراء

هنا لأنه عندما نقول تطرف نخسده» المجهريات» ليس بها قصر ثقافة ولاسينما ولاكهرباء. يبدلها التلفزيون ونجد الناطق العشوائية المختلفة والتي هي مصدر للتعطيل ومركز لنشر الإرهاب لا يوجد بها خدمة ثقافية لأن السياسة الثقافية كسا نراها سياسة مهرجانات واحتفالات وإعلانات. إلخ

موضوع النافذة الوطنية هذا موضوع مهم وأنا أرى أن هذا يعبر عن ذكاء سياسي يساري فمن الدروس التي يجب أن نهم بها ونلتفت إليها لأن عوامل الانتماء الوطني تفكك في المجتمع المصري.

وبالنسبة لهذا بعض الزملاء أشاروا إلى الصورة بالصفحة الأخيرة. اليسار تنشر صورة شهيد عليه وصورة صعيد الناصر. إلخ ونحن ننشر «بوسهر» يطلقه الشباب بدلاً من «سادونا» مثلاً يمكن مش أجمل يعني ولكنه يستحق ويسعدني أن أعرفها هذا موضوع مهم والاتجاه الآن بالنسبة لنا هو إحياء الذاكرة السياسية وما يفعله ه. ولعلنا السعيد مهم لإحياء الذاكرة والحفاظ على تاريخ الإخوة اليساريين الذين لم يذوقوا تاريخ المؤسسة الرسمية ولم يدونوا في تاريخ النضال من أجل مصر.

لكن بالإضافة لذلك من المهم جداً أن نحي الذاكرة الوطنية ونحي فكرة الانتماء للوطن والحب له.

وحركة اليسار في مصر قائمة على موقف متميز جداً في الحركة الوطنية التي جذبت الناس إلى رؤيتهم الوطنية.

إبراهيم بدواوي

عن الإطالة لأني لم أجد وقتاً للاختصار واعتذر عن التعجيل لأنني لم أجد وقتاً للتبسيط معنى ذلك أن التبسيط يحتاج لوقت والاختصار يحتاج لوقت وليست الإطالة هي التي تحتاج لوقت أو التعجيل هو الذي يحتاج لوقت فالتعجيل هو أبسط شيء فنحن في بلد أغليتها العامة شباب، وبسط ثقافة عامة تدعو للتبسيط ولعدم الاهتمام. والقراء حتى كاهتمام تراجع في مصر معظم ما يسمى بالفنون البصرية مثل التلفزيون والسينما. د. الخ.

ومن أجل أن تكون الكتابة مؤثرة لا بد وأن تبذل مجهوداً أكبر من أجل أن تكون مبسطة والأسلوب يكون مبسطاً وأريد أن أعلق على حاجة صغيرة بالنسبة للأدب والفن والله نحن كنا غيبي في البداية أن ننشر إبداعاً مثلاً قال الزميل أن التجميع له مجلة متخصصة وهي أدب ونقد والفروض أن نهم هي بهذا. لكن اعتقد أن النقص في المسائل الثقافية - ولا أدري نحن مدركون هذا أم لا - نقص متعلق بأن اليسار المفروض أن نهم بالسياسات الثقافية وليس نشر الإبداع وأنا أعرف أن إخواننا المبدعين يبحثون عن منبر لنشر إبداعاتهم وإذا كان هناك مشاكل في حدود نشر الإبداع ومثل هذه الأشياء تناقش فيها إخواننا في أدب ونقد.

لكن أنا أعتز أن مسهمة اليسار الأساسية باعتبارها مطبوعة بالأناس سياسية أن تطرب في السياسات الثقافية وهذه مسألة خطيرة جداً ونحن نشير إليها أحياناً هناك أو

ثلاثة أعوام على اليسار

أحمد الخسيس

سنوات على تلك المعجزة التي قطعت للجميع بأن الفكرة الاشتراكية ليست كما قيل لنا طويلا فكرة مستعصية، والاحتقال الوحيد الحقيقي باليسار هو أن نتج حوارا واسعا حول تطوير اليسار، إذا أردنا لها أن تستمر كما نرغب، حوار لا ينتهي بهذه الملاحظات، ولا يخلق بالرد عليها مرة واحدة. اما عن ملاحظاتي الشخصية فهي:

- أن المجلة تعاني في «العرضية الصحفي» من ضعف شديد جدا، إذ تكاد تشبه في صفحات كثيرة منها مجرد الجمع دون أي جهد معنوي.. وسأعني على هذه الملاحظة الصريحة أنني لا أعرف حتى الآن من هو القائم على التعويض، أو الإشراف الفني.

- أن المجلة لم تفتح حتى الآن حوارا صريحا مع كبار المفكرين الاشتراكيين حول تاريخ اليسار المصري. كيف يفكر في ذلك التاريخ؟ كيف تصورات المفكرين المصريين بشأن اليسار؟ وكيف مستقبل الماركسية كتنظير وغير ذلك.. ومجنب الحوار أن نعبد النظر في تاريخنا على الأقل في ضوء المستبعدات الأخيرة.. وبذلك تجهت اليسار إحدى أصعب المهام، أي إعادة قراءة تاريخنا نفسه، التي يسودها نود أن نواصل صناعته دون مناقشته.

- اكتسبت الكتابة لليسار طابعا حلقيا، أي أن هناك مجموعة محددة فقط هي التي تكتب ليسرها بانتظام، حل لأن الآخرين يرفضون الكتابة؛ أم أننا نرفض استكتاب الآخرين؟ إنني أذهب «اليسار» في إطار واسع.. وأجد فيه الكثيرين ممن لا

للوطنية أكثر منه تاريخا للماركسية بمعناها الحرفي، وكان تاريخا للفنور أكثر منه تاريخا لإشاعة الفكر الثوري بمعناه المعروف، وكان تاريخا للعقل أكثر منه تاريخا لعقل الطبقة العاملة. وكان صدور اليسار فيما يشبه المعجزة صدورا لكل ذلك، ومن حق اصديقاتها أن يحتفلوا بمرور ثلاث

ابراهيم تميمي



منذ ثلاث سنوات، في يوم من فبراير ١٩٩٠، اتصل بي الاستاذ حسين عبد الرازقي في موسكو وقال لي: «أتذكر.. المجلة التي حدثتك عنها مستصير بالفعل، وبعد شهر واحد في مارس يخرج أول عدد منها للثور، ونريد منك أن تكتب لنا من موسكو كسا اتفاقنا من قبل.. ماشي؟» وسألت عن اسم المجلة، وتوقعت كل شيء إلا مقالته رئيس التحرير بهدونه الشديد: «اليسار» قلت: إنه؟ قال: «اليسار». وبدا لي أنني أشاهد إنسانا يلقى بنفسه من الطابق العاشر بهدو.. داعيا الجميع لمشاركته رحلته الفضائية القصيرة. قلت له: سأفحص أي أسم تأتي عموما شوية؟ قال: لا.. اليسار، وضجكت لي نفسي متدحشا من هذا التحدي، ففي عام ١٩٩٠ كان الاتحاد السوفييتي على وشك الانهيار وكانت الماركسية قد بأعنف مأزق لها، وكانت الأحزاب الشيوعية تبدل أسماها وترأسها، وبدا أن الاسم «اليسار» ليس إلا سباحة بالعمد في وجه التيار التاريخي. ومع ذلك فقد نجح ذلك التحدي لثلاث سنوات كاملة، هزمت فيها الشيوعية السوفييتية، واختلطت فيها أوراق كثيرة، وتبدل البعض من الماركسيين بمصدق وحرارة، واتجه البعض للأعمال التجارية بياس عميق وصديق أيضا، وقرن الكثيرون من وطأة الشكوك العميقة، وطفأ على سطح الكارثة آخرون نطقوا حتى بالعبرة، وشاعت ثقافة الهزيمة التي حدثنا عنها د. همد العظمي التمس. وأستد البعض رؤوسهم إلى أياديهم يفكرون فيما جرى. وكانت اليسار تصدر عددا معددا.. شهرا بعد شهر لتحفظ للعقل المصري قيمه وقباسكه في المصنعة.. ذلك أن تاريخ الماركسية المصرية كان تاريخا



محمد عوده



حسين عبد الرازق



سمير كرم

تعليق

هذا نقد اليسار من واحد من أهل البيت، مما يؤكد أن المجموعة التي تحدر اليسار، هي أكثر من ينقدها. وإن أعلق على ملاحظات الزميل أحمد الحميسى، فالمرشح برمته مقترح حوار- نأمل أن يكون متصلا- مع الجميع. ولكن هناك ملاحظة صغيرة أضعها أمام القارئ، حول موضوع الملتقى.

فاظن أن مجلس مستشارى اليسار وكتابها ومحرريها لا يمكن لأحد أن يشك- مجرد شك- أنهم ينتمون إلى حلقة بعينها أو شلة أو تيار داخل اليسار. فالتنوع طاهر وواضح. ونحن نسعى وترغب بكل كاتبات يسارى - أو يميني- برغب أو يميل أن يكتب لليسار. ونأمل أن يعتبر الأصدقاء د. جلال أمين ومحمد عوده وطفى الخولى هذا الحوار دعوة حارة لهم للكتابة فى اليسار.

رئيس التحرير

بمعنى أن تضم أروبا كالجريدة الاجتماعية، ومشكلات المرأة التي قلما تتعرض لها المجلة، وغير ذلك من مشكلات ذات اتصال محسوس بالشارع المصرى؟.

- أبيضسا... هل يمكن بدلا من باب مداخلات- أو معه- أن تنفع اليسار مساحة لمقالة- وليس للملاحظات- من كتاب كبير يختلفون مع اليسار؟ ويكتبهم أن يؤرقونا بما يطرحونه فى مواجهتنا؟

وفى النهاية فأنتى لا أتفك باقتراحاتى السابقة، باستثناء موضوع التوضيب الصحفى الذى استثنى منه الغلاف الممتاز دائما، ولكنى سأكون سعيدا إذا كان لتلك الاقتراحات والملاحظات دور واحد هو أن تفتح حوارا حول تطوير اليسار، لأن ذلك الحوار سيكون حافلا بملاحظات كثيرة قد تكون أهم وأجدر بالترقب عندنا لمناقشتها.

كان يمكن بهذه المناسبة أن نكتفى بتحية المجهود الحارق الذى يصوغ لنا اليسار عددا فعددا، خاصة أن الرحلة الفضائية الممتعة التى بدأتها المجلة قد طالت ثلاث سنوات، بعد أن طارت المركبة الصغيرة المقامرة الجوهرة الأزوار، وقد جلس بداخلها حسين عبد الرازق الذى قبل التحدى، وشد الأحزمة وانطلق، فى ظروف معاكسة من كل النواحي، وإذا باليسار بدلا من أن تهوى لأسفل وتتسحط، تحلق عاليا وتواصل التحليق مثل النجمة الصغيرة.

طفى الخولى



يكتبون فى المجلة.. إننا نريد اليسار أن تضم أقلاما مثل محمد عوده، وطفى الخولى، والدكتور جلال أمين الذى كتب فترة ثم التقط..

وأخبرين كثيرين قد لاحظننا أسماحهم الآن، وعلى سبيل المثال لماذا يبخل الاستاذ الفكر مجده أمين العالم بجهده وعطائه، وهو الذى عودنا أن يتدفق كالتنهر ليرى كل صافى طريقة؟ ولماذا يكتب إبراهيم فصى لنا بالقنطرة؟ وهل هى قطارته تلك التى حرمتنا مما يكتبه أم قطارة اليسار؟ أخيرا هل يمكن لنا أن نطمح من سمير كرم الذى يمتعنا بمقالاته أن يولى جهدا لتعريفنا بالمواقف النظرية لليسار الأمريكى؟. وهل يمكن للمجلة أن تضيف لصحاتها رسالة أخرى مماثلة من باريس خاصة أن هناك من يكتبهم موافاة المجلة بتلك الرسائل؟ وأخري من ألمانيا؟..

إننا نريد اليسار أن تكون منبرا معبرا عن كافة الأقلام اليسارية، وأن يكون خطها الأساسى هو احتضان كافة الانحياضات والاجتهادات لتكتسب لنا قسما الوجه الفكرى المصرى سواء أكان جميلا أم غير جميل..

- أخيرا هناك مشكلة أتودد حيالها، هل يجب أن تنصح صفحات اليسار للقصص والتد والشعر فى مساحات ضيقة؟ لكى لا يكون اليسار عندها ظاهرة سياسية فقط أم أنها يجب أن تظل قاصرة على الجوانب الفكرية والسياسية؟. وفى نفس الإطار أتساءل هل يجب أن تكتسب المجلة طابعا شعبيا أوسع،

مشاهدات

وبذلت مجهوداً ضارياً لكي لا ينفذت عياري وأنا أقول له بغضب مكظم:

«يس ده مش شغل صحفيين ولا كتاب.. داشغل مندوبين اعلانات! ثم بدأت بعد أن قالكت نفسي -حديثاً طويلاً، حاولت خلاله أن أنبهه إلى عدم جدوى مايقول، مشيراً إلى أن درجته العلمية الرفيعة، التي حصل عليها من جامعة أوروبية، لابد وأنها كافية لكي يجعله يدرك أن مثل هذا الأسلوب في الدفاع عن سياسات الدول والحكومات، لا جدوى من ورائه، ولا فائدة من اتفاق الأموال فيه، والتي كثراني صحف، قد أحترم -وربما أصدق- بياناً رسمياً تصدره حكومته، أو سفارة بلاده في القاهرة، لكنني لا أحترم ولا أصدق كتاباً تفرح من كتاباته ورائحة التحيز والدعاية مدفوعة الأجر. وأن الذين يدفعون لهم من الكتاب والصحفيين المصريين -سواء عن طريقه أو عن طريق غيره- معروفون بالأسم، ولا أحد يصدق ما يكتبونه عن بلاده، أو يحترمهم.

وأضفت: إننا نحن العرب المصريين، شعب فقير، لكنه يعتز بكرامته ويعرف قيمة نفسه باعتباره أكبر البلاد العربية وأكثرها تحملاً، ويحكم أنه يضم أكبر مخزون لكائنات الأمة ومواهبها في كل المجالات، وأن الانحياز الغالب بين المثقفين منا، متمسكون باستقلالهم وبكرامتهم، ويكرهون من يحاول شراهم، أو يسعى لإزلالهم، بفقرهم، بل أن الذين يضطرون أو يقبلون ذلك، أكثر الناس كراهية لن اشتروهم وحطروا اعتزازهم بأنفسهم، لكننا جميعاً قابلون للفهم ومستعدون للدفاع عن نحب، أو نعتقد أنه على حق، إلى درجة الاستشهاد ودون مقابل، وأن حسن معاملته حكومة بلاده، لعشرات الآلاف من المصريين الذين يعملون بها، بلا تعال كاف جناً لكي يكون لبلاده فيلقاً من الدعاة المتطوعين يردون على أي هجوم يوجه إليها!

ومع أن الرجل استمع بصبر إلى هذا الكلام، وإلى كثير غيره دار في سياقه، إلا أنه اعتذر في النهاية، بأن مؤسسته مؤسسة خاصة وليست حكومية، وأن ما يعرضه على هو جزء من الـ BUSSINES الذي تقوم به، وأن ماقلته مع أهيمته لاصلة له بهذا الـ BUSSINE لأن مايعنيه هو أن يربح من العملية، لذلك فإنه يكرر العرض آملاً أن أقبله وهو مستعد لتأمين المعاش الشهري الذي أطلبه إذا كان المبلغ الذي عرضه لا يعجبني، فكررت الاعتذار، فتمسكاً بدعته:

ليش؟!

قلت وأنا أضحك: أسألي مايعرضك المجليزي!

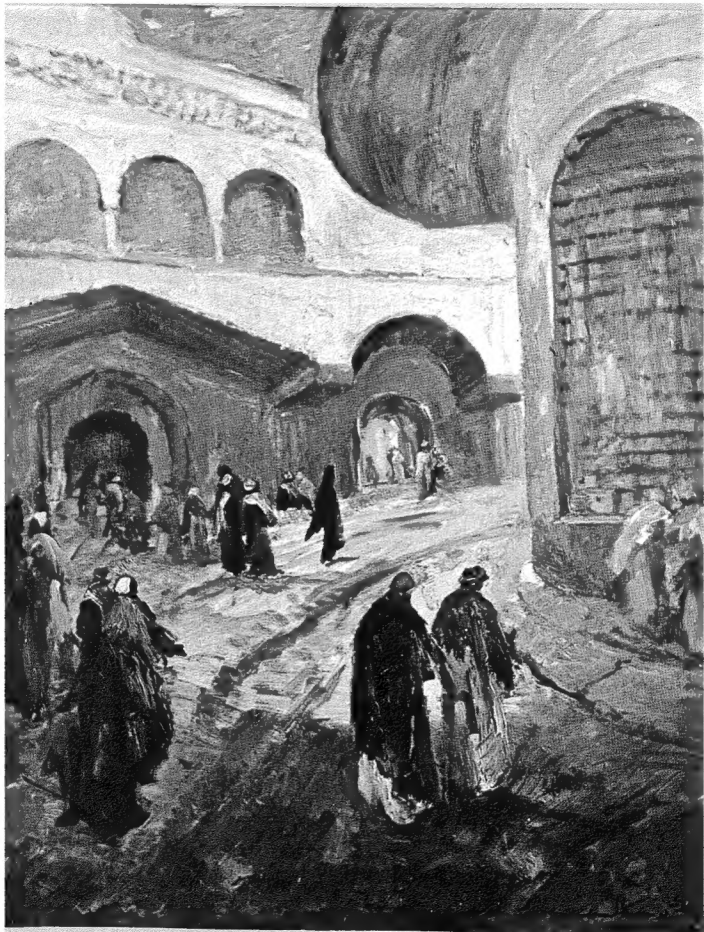
وتوته...توته... خلصت الحدوتة... حلوه... ولا ملتوتة!

هذه حكاية قد يدعش لها القارئ، كما دعش لها من رويتها لهم من الأصدقاء، وقد دفعتم- كما دفعتم- إلى طرح عشرات الأسئلة واللبب بعلامات الاستفهام وعلامات التعجب، فإذا لم تدفعهم لمن من ذلك، فهي صالحة- على أية حال- لكي يسلموا بها صيامهم..

ففي بداية فبراير الماضي، اتصل بي تليفونيا، شخص لا أعرفه، معرباً عن رغبته في أن يلتقاني، فلما سألته عن موضوع اللقاء، قال إنني سأعرفه عندما نلتقي، ولما كان واضحاً من لهجته أنه من العرب غير المصريين، قلنا سألته عن جنسيته، فذكر لي أنه ينتمي لبلد عربي لم يسبق لي أن زرتة أو عرفت إلا القليلين من أبنائه، معظمهم من المعارضين للحكم القائم به، فسألته عن نصحه بالاتصال بي، فذكر لي اسم لا أعرف صاحبه، وغلب على ظني أن لدى الرجل مبررات لعدم الإفاضة في التفاصيل تليفونيا لأسباب تتعلق بأمنه، فلم أواصل تساؤلاتي ودفعني الفضول إلى قبول دعوته لكي نلتقي على فوجان شاي.

وفي الجناح الذي يقم به، بأحد فنادق والعشرة نجوم، استقبلني الرجل بمودة، وأجمل تواضعي ببعض عبارات المجاملة، وعرفني بنفسه فقال إنه حصل على الدكتوراه في الإعلام من أحد الجامعات الأوروبية الكبرى، وأنه يعمل كأستاذ غير متفرغ بإحدى جامعات بلاده، وأنه أنشأ مؤسسة ضخمة للإعلام والاتصال بعاصمة بلاده، تنشط على الصعيد المحلي والعربي والعالمي، في مجالات متشعبة منها الدراسات والبحوث ونشر الكتب والدوريات والاتفاقيات التليفزيونية والإذاعي والاستشارات والحملات الاعلامية والاعلائية بها. وحرص على أن يؤكد أنها مؤسسة خاصة غير حكومية.. ولما سألتني عما إذا كنت أمانع في التعاون مع مؤسسته قلت له إنني من حيث المبدأ لا أرفض التعاون إلا مع المؤسسات الإسرائيلية، والتي لها صلة بإسرائيل، ولكن التفاصيل في مثل هذه الموضوعات لا تقل أهمية عن المبدأ نفسه، ولذلك أفضل أن أسمع منه المزيد، قبل أن أقبل أو أرفض.

ويبدو شديد، وعلمية واضحة قال الرجل: أنه سمع أنني أرفض العمل خارج مصر، ولا أحب مغادرتها لذلك فقد تحدثت عن إمكانية التعاون خارج نطاق مصر، وأضاف إن من بين نشاط مؤسسته البحث عن كتاب وصحفيين مصريين، يتولون الرد على مايتعرضن له سياسة بلاده من هجوم في الصحف المصرية بين الحين والآخر، وهي حملات قال لي بعضها ينطلق من انحياز متحورمها والآخر عمليات ابتزاز. وأن المؤسسة ستؤمن لكل منهم في هذه الحالة معاشاً شهرياً ثابتاً يبلغ عده آلاف من الجنيهات!



یوسف کامل - بیت المقدس العظمیٰ - تصویر زینتی



خالد محي الدين ... حلم الديمقراطية